

القسم الأول

الطبعة القانونية للشخص المعنوي

obeikandi.com

## الباب الأول

### طبيعة الشخص المعنوي

تعريف الشخص المعنوي :

يذهب الفقيه الفرنسي « ميشو » إلى أن كلمة « شخص »<sup>(١)</sup> تعني في لغة القانون « صاحب الحق » بمعنى أنها تقتضي وجود « كائن » أهل لتملك حق خاص به ولتحمل التزامات تقع على كاهله ، ثم يورد في تعريف الشخص القانوني أو المعنوي « أنه هو صاحب الحق ولكنه ليس بكائن إنساني ، أي ليس شخصاً طبيعياً » ثم يردف قائلاً إن هذا التعريف بالرغم من كونه يتسم بالنفي ولا يحدد شيئاً عن طبيعة الشخص المعنوي وعما يتسع له من حقوق وما يلتزم به من واجبات ، إلا أن حبه مع ذلك أنه التعريف الوحيد الذي لا يثير خلافاً من جانب أحد .

والواقع أن مدلول الشخص في نظر القانون قد أثار جدلاً عميقاً بين فقهاء الشريعة والقانون ، وتعددت في شأنه المدارس الفكرية والمذاهب الفقهية .

يبد أنه برغم هذا الجدل الفقهي ، فقد تواتر الترادف والتلازم على السواء ، بين صاحب الحق أو محل الحق وبين الشخص ، وأصبحت الشخصية هي قوام الصلاحية لثبوت الحق ونسبته إلى صاحب معين<sup>(٢)</sup> . ولا كان الشخص عند فقهاء القانون هو « الكائن ذو الأهلية » فقد استتبع هذا التلازم بين الشخص وصاحب الحق البحث من ناحية في تحديد المراد بالشخص والمقصود بالأهلية من ناحية أخرى .

أما الأهلية - ويراد بها صلاحية الشخص لصدور شيء معين منه وطلبه منه أو استحقاقه - فقد تشعب بحثها إلى التفرقة بين أهلية الجوب ، أي صلاحية الشخص لجوب الحق له أو عليه وبين أهلية الأداء ويقصد بها صلاحية الشخص للإلتزام بمقتضى تصرفاته الإرادية

( ١ ) Michoud. la Théorie de la personnalité Morale, Tome I, P. 3 - 5, Paris 1932, ( ١ )

وفي نفس المعنى : انظر ميتر - المرجع السابق - ص ٤ .

والدكتور حسن كيرة - أصول القانون - المرجع السابق - ص ٦٩٨ .

( ٢ ) Jean Dabin, le Droit subjectif, Editions Dalloz 1952, P. 106 - 107. ( ٢ )

أو صلاحيته لاستعمال حقوقه وأداء التزاماته التي تتعلق به قانوناً<sup>(١)</sup>.

وغنى عن البيان أن فقه القانون الخاص أكثر ثراء في بحوثه حول المحورين « الشخصية والأهلية » عنه في نطاق القانون العام ، وسنعرض لهذا الموضوع بشطريه بالقدر الذي يليق الضوء على بحثنا في إطاره المحدد ، من القانون الجنائي .

وبالنسبة للمقصود « بالشخص » فإنه يتعين أن نغتنم إلى المغايرة في مدلولها في الفلسفة والأخلاق وعلم النفس عنه في نظر القانون وأن الشخصية في نظر القانون لا تفترض حتماً توافر الصفة الإنسانية وأنها تعتبر مجرد الصلاحية لدى كائن ما لوجوب الحقوق له أو عليه . بيد أنه في شأن هذه الصلاحية يتقاسم الفقه اتجاهان ؛ الأول منهما يجعل من الإرادة العاقلة الواجبة مناطاً للشخصية ، أى هي للإنسان وهذه هي النظرية التي نادى بها العلامة Duguit - وهو ذات رأى فقهاء الشريعة الإسلامية - إذ أن الأخذ بمنطق هذا الاتجاه يؤدي إلى إنكار الشخصية على من يفقد هذه الإرادة العاقلة الواجبة مثل المجنون أو الصغير غير المميز - وهكذا نجد أنه يؤدي إلى تضيق مدلولها حتى عن النطاق السائد في نظر الفلسفة أو الأخلاق وعلم النفس .

أما الاتجاه الثاني والذي يأخذ بنظرة موسعة لمدلول الشخصية فيرفض جعل الإرادة مناطاً للشخصية استناداً إلى أن لزومها اشترط في صدد مباشرة الحق والتصرف فيه ، فهي غير لازمة بالنسبة للتمتع به<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نرى أن تحديد المقصود بالشخص مختلف عليه لدى فقهاء القانون ، إذ بينما يقرنه البعض منهم بأهلية الوجوب بحيث إذا وجدت قامت الشخصية معها وإذا انعدمت انقضت الشخصية فإننا نجد فريقاً يبنى على التفرقة بين الشخصية وأهلية الوجوب ، إذ يراد بالشخصية صلاحية مجردة لثبوت الحقوق والالتزامات ، أما أهلية الوجوب فهي مدى هذه الصلاحية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات التي تثبت فعلاً للشخص - فالشخصية تسبق وجود الأهلية وهي لا توجد إلا كاملة في حين أن أهلية الوجوب ترجع إلى حالة الشخص كمضو في جماعة ذات قيم معينة وتحتل الأهلية لذلك النقص والتدرج بينما يذهب آخرون إلى جعل أهلية الأداء هي مناط الشخصية في القانون عامة ولهذا فإن الفقيه ديجي ينكر الشخصية على الشخص المعنوي والمجنون والصغير ، لأن القانون لا يخاطب أحداً منهم وإنما

(١) الدكتور حسين رضا - المرجع السابق - ص ٢٩ .

(٢) Audinet (Jacques) personnes Morales et personnes physiques dans les sociétés de commerce, Thèse 1950, P. 4. Faculté de droit d'Aix.

يخاطب من يقوم على أمورهم ، ولكنه يرى أن الشخص في نظر القانون يختلف عن الإنسان بالمعنى الفلسفي ، فالشخص القانوني كائن معنوي تتعلق به مجموعة قواعد تعدد بسلوك الإنسان وترتب عليه نتائج ملزمة ، فبجانب التكليف يوجد الشخص المعين ليلتزم بهذا التكليف ويكون لكل نوع من التكليف أهلية تخصه ، وتعدد الأهليات بما لا يدع مجالاً لفكرة موحدة للشخص في القانون<sup>(١)</sup> .

أما عن تحديد المقصود بالشخص في نطاق العقوبات ، أي عند النظر إلى صلاحية الشخص لاعتباره مرتكباً للجريمة وصالحاً لإتزال الجزاء المقرر عليه ، فإن النظرية السائدة في هذا المجال أنه هو الذي يتمتع بالأهلية لتحمل التبعية الجنائية وهو وحده المكلف بأحكام هذا القانون - ويكون الشخص أهلاً لتحملها إذا كان يملك الإرادة والإدراك على السواء . ويراد بالإدراك Intelligence أو الشعور Conscience أو التمييز discernement. ممكنة التمييز بين الخير والشر ، أي استعداد الشخص أو قدرته على فهم ماهية أفعاله وتقدير نتائجها - وليس المراد بذلك فهم ماهية الفعل في نظر قانون العقوبات أي تجريمه من عدمه ، وإنما المقصود قدرته الفعلية على تفهم فعله وما ترتبه من نتائج - وأما الإرادة Volonté ويعبر عنها كذلك بالحرية Liberté وأحياناً بالاختيار (Libre - arbitre) فهي ملكة الاختيار بين السبل التي توجه فيها أعمال الإنسان وتصرفاته ، أي الاختيار بين مسلكي الخير والشر أو بين ما هو مباح وما هو محظور - وبعبارة أخرى هي قدرة الإنسان على توجيه نفسه إلى عمل معين أو الامتناع عنه ، وهذه القدرة لا تتوافر لدى الشخص إلا إذا انعدمت المؤثرات التي تعمل في إرادته وتفرض عليه اتباع وجهة خاصة ، فعندئذ فقط يصح القول بمسئوليته عن الفعل الذي يرتكبه .

ولما كان من الواضح أن مقومات الأهلية هي الإدراك والإرادة اللتان لا تعقدان إلا للشخص الطبيعي ، أي للإنسان فإنه ترتباً على ما تقدم - في منطق هذه النظرية - يكون هو وحده الذي يتصف بهذه الأهلية ، وبالتالي ينحصر فيه وحده الصلاحية ليكون « شخصاً في نظر قانون العقوبات » باعتبار أن هذه القدرات لا تتوافر لغيره من الكائنات كالجناد أو الحيوان وكذلك الشخص المعنوي<sup>(٢)</sup> .

(١) الدكتور حسين رضا - المرجع السابق - ص ٤١ .

(٢) Pierre Bouzat, Traité Théorique Et Pratique de droit Pénal 1951, P. 175 - 176 .

الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات ( القسم العام ) الطبعة التاسعة ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

الدكتور علي راشد - القانون الجنائي ( المدخل وأصول النظرية العامة ) الطبعة الثانية ص ٣٧١ و ٤١١ .

وهكذا تثير مسئولية الشخص المعنوي جنائياً عديداً من المشكلات الجزئية يرتد أبرزها إلى طبيعته وما يتفرع عليها من افتقاده للإرادة أو الإدراك ، ذلك لأن الشائع ، في الفقه والقضاء - وإن لم يكن مسلماً به - أن وجود الشخص المعنوي واختفائه لا يعدو مجرد الفرض أو المجاز ، أو هو من خلق القانون ووليد إرادة الشارع ، وأنه عاطل عن مكنة القدرة المريدة أو القدرة على الإرادة *Le pouvoir de vouloir* وبالتالي الإدراك أو التمييز وأنه تمتنع عليه القدرة على إتيان الفعل المادي ، ومن ثم فلا يتسنى له اقرار فعل مخالف للقانون ، ويمكن أن نلخص هذا الاعتراض فيما ذهب إليه الأستاذ فالين <sup>(١)</sup> « هذه الأشخاص والتي يطلق عليها معنوية هي في الحقيقة الوحيلة التي تستعصى على الخضوع لقواعد الأخلاق ، ذلك لأنه حتى ينسب القول بالترام أدبي أو معنوي فإنه يتعين بداعة أن يكون الملتزم به قابلاً أو صالحاً للخضوع والانصياع لمثل تلك القواعد ، وأن يكون الالتزام مقترباً بمسؤولية أدبية أو أخلاقية ، وأن الالتزام أو الجزاء الأدبيين لا يردان إلا على كائن أو شخص له القدرة الذاتية على التصميم والإرادة والتي لا يحظى بها إلا من له إرادة مستقلة والتي لا تتصور لأي كائن غير الإنسان إلا على سبيل المجاز » . ويرتبط بهذا الاعتراض أنه طالما كان هذا هو تصور الشخص المعنوي فإنه لا يصلح لتوجيه خطاب الشارع إليه لانعدام قدرته على الإدراك والتمييز ، ولا يستطيع أن يمتنع عن ارتكاب ما حظره الشارع الجنائي ونهاه ومن ثم تكون مسئولته الجنائية ضرباً من العبث الذي يتجافى مع العقل والتي يعبر عنها العميد :

« Un pueril anthropomorphisme » .

ويضاف إلى ما تقدم ما يعتنقه الكثيرون من أن مساءلة الشخص المعنوي جنائياً تنطوي على خرق لمبدأ شخصية العقوبة وهريد العقاب ، بل وإلى انعدام حكمة العقوبة وسندها إن لم تكن فلسفتها وغايتها ، ويوردون في هذا الصدد أن تقرير هذه المسؤولية يؤدي إلى إهدار قاعدة شخصية العقوبة لأن تحمل الشخص المعنوي لها يؤدي في الحقيقة إلى استقالة العقاب لأشخاص عن أفعال اقترفها آخرون ، بمعنى أن الأشخاص الطبيعيين المكونين

= الدكتور السيد مصطفى السيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات سنة ١٩٥٢ ص ٣٤٧ .

جندى بك عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الثالث ص ٥٦ - دار المؤلفات القانونية بيروت .

- وفي ذات المعنى :

Vidal et Magnol, Cours De Droit Criminel et De Science Penitentiaire Huitieme Edition 1935.

- يؤيد هذا الرأي الأستاذ دى لوجر - المرجع السابق - ص ١٤٠ .

Waline, Droit Administratif, 2<sup>e</sup> cme edition 1959, P. 246. ( ١ )

للشخص المعنوي يساءلون في الواقع عن فعل الغير وعمل الآخرين ، مع أنهم لا شأن لهم بهذا الخطأ . ويلحق بهذا الاعتراض أيضاً ما يورده بعض الشراح من أن تقرير هذه المسؤولية ينطوي على إهدار لقاعدة تفريد العقاب بل ويشكل ازدواجاً في العقاب بالنسبة للقائم على تمثيل الشخص المعنوي بمقولة أن معاقبته بهذا الوصف عن الفعل المؤثم لا يعصمه من العقاب عن الفعل الذي أتاها .

ولكن على الجانب الآخر فإننا نجد اتجاهاً مطرداً للاعتراف بالشخص المعنوي كشخص من أشخاص القانون الجنائي . والذين ينادون بهذا الرأي لا يستغرقون في متاهات الجدل الفقهي التقليدي إن لم يكن الجامد أو المتخلف لو أذن لنا بهذا التعبير ، ولتقرأ في هذا المقام ما سجله الأستاذ لونغهي في تقريره المقدم لمؤتمر بوخارست « إنه للاعتراف بالإنسان كشخص قانوني في الحياة الاجتماعية فهل يلزم إثارة الأبحاث الدينية أو الفلسفية ؟ إنه أمر ثابت من الوجود الذاتي . ويمكن في سر شديد تقرير ذات الشيء بطريق القياس بالنسبة للأشخاص القانونية . إذ طالما أن وجودها قد تحقق على وجه اليقين فإنها توجد كأشخاص قانونية . وتمارس أنشطتها على هذا النحو ، والبحث بعدئذ في طبيعتها أو استمرارها يضحى - في القليل - غير ذي موضوع هل تعمل ؟ إنها لذلك وعلى سبيل القطع تكون قائمة ووجودها مؤكداً في كل الأنظمة القانونية المتطورة . ولعله يكفي لإثبات ذلك الرجوع إلى نصوص القانون المدني والتجاري وإلى قوانين المؤسسات الخيرية العامة . ونحن وإن كنا نثير ما نشاء على طريق الجدل أو الشك ، إلا أن صمم الواقع المستفاد من القانون الوضعي أن وجودها مؤكد . والقانون الوضعي يوضح طريقة الاعتراف بها قانوناً : فإن الاعتراف بالوجود الجماعي السابق على الوجود القانوني هو نبت الواقع وهو أيضاً من حسن السياسة التشريعية » (١) .

(١) Pour reconnaître que l'homme est sujet de droit dans la vie sociale, est-il nécessaire de dissertations théologiques et philosophiques? Il suffit d'une simple constatation. Donc, la même chose peut se dire, par voie analogique, des personnes juridiques.

Une fois qu'il est établi avec certitude qu'elles existent comme sujets de droit, et qu'elles agissent comme tels, chaque investigation sur leur nature et consistance est pour le moins transcendante. Elles opèrent ? donc elles existent, et se trouvent dans tous les ordres juridiques évolutifs. Il suffit de rappeler les dispositions des codes civils de commerce, et les lois sur les institutions de bienfaisance publique sur les associations et institutions générales et spéciales de chaque organisation. Que l'on dise ce qu'on veut quant à la voie speculative, mais dans le droit positif elles existent. Et cela démontre aussi le Mode de leur reconnaissance, les sujets, les responsabilités et explique même avant d'être juridiquement reconnues : en admettant ainsi une existence collective, pré juridique, irrégulière ou de fait, comme bon vous semble.

(مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ١٠٥ - ١٠٦) .

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنه وإن ثار الجدل حول صلاحية الشخص المعنوي لارتكاب الجريمة سواء باعتباره فاعلاً أو شريكاً ، إلا أن الأمر على خلاف ذلك تماماً عند النظر إليه كمجنى عليه ، ذلك أنه لا خلاف في الفقه والقضاء على صلاحية الشخص المعنوي لاعتباره مجنياً عليه ، وذلك لأن مناط تحديد الصلاحية في هذا الشأن يكمن في الأهلية لاكتساب الحقوق ، والجريمة لا تعدو أن تكون اعتداء ، فكل من يصلح أن يكون صاحب حق يصلح بالتالي أن يكون مجنياً عليه في الجريمة ، سواء كان المجنى عليه في الجريمة الإنسان أو الأشخاص المعنوية عامة كانت أم خاصة بل الهيئة الاجتماعية ذاتها . والاعتداء الذي يقع على الشخص المعنوي ويجعل منه مجنياً عليه قد يصيبه في وجوده كالاكتداء على سلامة الدولة ( المواد ٧٧ وما بعدها من قانون العقوبات ) أو في شرفه كالسب الموجه إلى الحكومة أو إحدى سلطاتها أو الهيئات العامة ( المادة ١٨٤ ع ) والقذف في حق شركة من الشركات . كما قد يقع على مال الشخص المعنوي كاختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو التزوير في الأوراق الرسمية أو العرفية أو سرقتها<sup>(١)</sup> . أو الحقوق المقررة لل نقابات ، بل إن محكمة النقض الفرنسية ( الدائرة الجنائية ) قد ذهبت إلى أن الضرر الذي يصيب الشخص المعنوي لا يشترط فيه أن يكون قائماً ، بل يكفي أن يكون ممكناً طلالاً بمس حقاً قائماً<sup>(٢)</sup> . وهذا الحكم دال بصرح عبارته على أن الشخص المعنوي يصلح أن يكون مجنياً عليه .

وعلى هدى ما تقدم يمكن القول إن تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي أو جعلها إنما يدور وجوداً وعلماً مع النظرة إلى طبيعته ، بمعنى أننا لو اعتبرنا هذه الشخصية مجرد افتراض أو خيال أو مجاز لا نبني على ذلك بالحتم والضرورة انتفاء مسئوليتها الجنائية . أما لو ثبت أن الشخص المعنوي له من المقومات ما يجعله شخصاً حقيقياً كالشخص الطبيعي وهو الإنسان فيضحي ممكناً<sup>(٣)</sup> بعدئذ البحث في مسئولته الجنائية وأساسها وشروطها وحدود

( ١ ) الدكتور السيد مصطفى السيد - المرجع السابق - ص ٣٥٤ جدى بك عبد الملك - المرجع السابق - ص ٥٧ و ٥٨ ، وفي هذا المعنى أيضاً :

M. levasseur, personnes Morales, Victimes, auteurs ou complices d'infractions en Droit Français, Extrait De la Revue De Dr. Pénal Et de criminologie, Juillet 1955, P. 11.

Cassation Criminelle 26 Juin 1952.gas-Palais 1952-2-P. 280, qu'un préjudice actuel. ( ٢ )

وقد عبرت محكمة النقض الفرنسية عن ذلك بقولها .

"n'était pas indispensable d'un droit actuel"

وراجع في نفس المعنى :

Vidal et Magnol, Cours De Droit criminel Et De Science Penitentiaire 8<sup>ème</sup> édition 1936, P. 81.

( ٣ ) ميستر - المرجع السابق - ص ١٢٩ .

تلك المسألة وما سبق ذلك ، ويتفرع عليه في الوقت ذاته في شأن التجريم والعقاب وضوابطهما .

ومن هنا يتعين أن تستظهر طبيعة الشخص المعنوي وجوهر شخصيته على هدى ما تواضع عليه الفقهاء وجرّت به أحكام القضاء في الأنظمة القانونية المختلفة.

obeyikandl.com

## الفصل الأول

### جوهر الشخصية المعنوية وحقيقتها في الفقه المقارن

لعله قد بدا من استعراض تاريخ الشخصية المعنوية في المراحل التاريخية المتعاقبة أن وجودها وتكيف طبيعتها كان محلاً للجدل والجزر من ناحية وموضعاً لخلف شديد من ناحية أخرى. وسنعرض لهذا الخلف في الفقه والتشريع والقضاء.

وإذا كان الجدل قد احتدم بين فقهاء القانون المدني حول طبيعة الشخصية المعنوية وأهليتها وصلاحياتها لأن تكون محلاً أو صاحباً للحق ولتحمل المسؤولية المدنية فإنه من باب أولى أن يبلغ الخلف مداه بين فقهاء العلوم الجنائية، وذلك بسبب الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الجنائية وما يقتضيه قيامها من شروط وضوابط وانسجامها مع فلسفة العقوبة وحكمتها. ومن هنا نرى لزماً أن نستعرض النظريات المختلفة في هذا الخصوص حتى إذا ما تصدينا لمناقشة الاعتراضات الموجهة لمسألة هذا «الشخص» جنائياً أمكن أن نتأمل مدى صحتها على ضوء مفهوم منضبط ومحدد لهذه الشخصية، وحتى يتسنى مناقشة مدى قابليتها لتكون شخصاً في نظر قانون العقوبات وفقاً لفلسفة التجريم من ناحية وضوابط المسؤولية الجنائية وشروط تحققها من ناحية ثانية - وكذلك قابلية هذه الشخصية لتحمل العقوبة الجنائية ووسيلة التنفيذ إن قبل بقبليتها لها.

ويتقاسم الفقه في شأن تحديد طبيعته الشخصية المعنوية وحقيقة وجودها مذاهب شتى، بيد أنه يمكن مع ذلك ردها إلى ثلاث نظريات<sup>(١)</sup>:

أولاًها: تلك التي تعتق القول بأن الشخصية المعنوية مجرد فرض أو مجاز *Théorie de la fiction* ويعتبر العلامة سافيني عمدة هذه النظرية.

ثانيها: النظريات التي ترفض الالتجاء إلى فكرة الشخصية المعنوية وتستعيز عنها بنظرية الحقوق بلا صاحب *Théorie de droit sans Sujet* وهي التي ابتدعها الفقيه الألماني Brinz أو بنظرية الملكية المشتركة *propriété collective* وهي التي تنادى بها I hering.

(١) أراجع في شأن النظريات المختلفة وأسانيد كل منها مؤلف الأستاذ Michoud - المرجع السابق - الجزء الأول - ص ١٦ - ١٢٧.

Planiol, Barthélmy. أى أن الشخص المعنوى ليس بشخص جديد بل هو مجموع أعضاء الجماعة باعتبارهم مالكين مشتركين Propriétaires collectifs أى أن المالكين هم نفس المجموعة برمتها موحدة (١).

ثالثها : النظريات التى تذهب إلى أن الشخصية المعنوية حقيقة كائنة وليست افتراضاً Théorie de la realite. بيد أنها فى سبيل تأصيل هذا النظر تشعب إلى أربعة اتجاهات ، وذلك على النحو التالى :

١ - النظرية العضوية. Théorie organique ou biologique. ومبناها عقد الشبه بين الشخص المعنوى والشخص الطبيعى باعتبار أن كلا منهما هو جماع خلايا متعددة . تكون كلا واحداً وإن اختلفت أحكام الخلايا فى كل منهما .

٢ - نظرية الإرادة الحقيقية. Théorie de la volonte réelle. وهى التى تنسب إلى الفقيين زيتمان وجيرك ، ومؤداها أن إرادات الأشخاص الطبيعيين المكونين للشخص المعنوى تسخض فى مجموعها عن إرادة مستقلة ومنفصلة عنهم تضخى إرادة ذاتية للشخص المعنوى .

٣ - النظرية الاجتماعية أو نظرية الإنابة وهى التى تنسب إلى الفقيه الفرنسى هوربو ومبناها أن ظاهرة الإنابة ظاهرة حقيقية لا مجازية .

٤ - وكذلك النظرية الغائية finaliste التى قال بها الفقيه Jellenik. إذ يرى فى اتحاد الغاية فى الشركات والجماعات والدولة وغيرها ما يستوجب اعتبارها وحدة ، وتخويل هذه الوحدة أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ، أى اعتبارها شخصاً قانونياً لتمكينها من بلوغ غايتها ، أى أنه يراعى فى الشخصية المعنوية اعتباراً نسبياً لا مطلقاً .

٥ - نظرية المصلحة الجماعية Théorie de l'intérêt collectif وهى تنطلق من تعريف للحق بأنه مصلحة يحميها القانون. وأن القانون كما يحمى المصالح الفردية فليس هناك ما يحول دون حماية مصلحة جماعية ، وهى التى تتحقق بواسطة الشخص المعنوى ، ويتعين حمايتها بلوغاً لحماية الغاية التى تتحقق بوجوده ، وتنسب هذه النظرية إلى الفقيه الفرنسى ميشو .

وستتناول هذه المذاهب الثلاثة تباعاً وفى إيجاز .

(١) كولوميل - المرجع السابق - ص ٤٢ .

الدكتور عبد الله العربى - مجلة القانون والاقتصاد - السنة الأولى - ص ١١٠ - ١١٨ .

## المذهب الأول

### نظرية الشخصية الافتراضية أو المجازية

#### Théorie de la fiction

تعتبر هذه النظرية من نتاج الفلسفة الرومانية وما ورث عنها . ولعل من أبرز الفقهاء الذين تنادوا بهذه النظرية ودافعوا عنها سافيني وجيز .

وقوام هذه النظرية وجوهرها أن الشخص في نظر القانون يصدق على الإنسان فحسب ، وأنه هو وحده الذى تثبت له الشخصية في نظر القانون ، وأن ثبوت الشخصية القانونية للإنسان إنما هو مستمد من طبيعته « كإنسان » ولا يعلو دور القانون في إثباتها سوى دور المقرر . واعتبار الإنسان وحده هو الشخص القانوني هو أمر طبيعي لما يستلزمه الحق من قدرة إرادية لدى صاحبه ، وهي متوافرة له وحده وقد اختصه بها الخالق تكريماً له وتفضيلاً عن سائر المخلوقات ، وهذه الصلاحية غير متوافرة لغيره من الكائنات وفقاً للطبيعة .

أما إسباغ « الشخصية » على جماعات من الأشخاص أو مجموعات من الأموال فهو من إنشاء الشارع ليسوغ لها التمتع بالحقوق والصلاحية لتحمل الالتزامات ، ولكن عن طريق الافتراض أو الحيلة القانونية لتؤدي مهمتها على غرار الإنسان ذى الإرادة ، مع مجافاة ذلك للحقيقة الواقعة ، ومن ثم فإن الشخصية التي أقامها القانون للشخص المعنوي إنما هي مجرد شخصية افتراضية ، ولكن لا بد أن نبرز أن القائلين بهذه النظرية لا يحادلون في اعتبار الشخص المعنوي صاحب حق ، ولكنهم يردونها إلى المجاز أو الافتراض - وهذا هو الرأي الغالب في الفقه الفرنسي والمصري على السواء <sup>(١)</sup> .

واستمداداً من هذا التحليل يرتب دعاة هذه النظرية نتائج يرونها ملازمة لطبيعة هذه الشخصية ، إذ يرون أن الشارع مطلق الحرية في منحها له أو منعها عنه أو سحبها منه

(١) ميستر - المرجع السابق - ص ١٥٤ .

رسالة Audinet - المرجع السابق - ص ٩٧

Capitant, Introduction à l'étude du droit. P. 157.

Vareilles Sommieres, Du contrat d'association, P. 35.

(٢)

بحيث إن شاء أتى على وجوده ولا جناح عليه إذا هو أتى عليه ، كما أن بقاء الشخص المعنوي رهين بما خصص من أجله ويتحدد نشاطه بالغاية التي اقتضت وجوده ، ولكن الأهم والأخطر - في نظرهم - أنها تضحي بطبيعتها غير قابلة لتحمل المسؤولية سواء المدنية منها أو الجنائية طالما أن هذه وتلك تشترط توافر أركان معينة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، وهي لا تتأتى إلا نتيجة عمل إرادي يقع فيشكل خطأ يربطه بالضرر الذي نجم عنه علاقة سببية ، ومن ثم فهي لا تنهض لعدم توافر الإرادة الحقيقية .

وحدير بالذكر أن هذه النظرية وإن حظيت بذبوع وانتشار كبيرين ، واعتقها الفقه والقضاء وخاصة في فرنسا واتخذ منها القضاء الفرنسي - بصفة خاصة - بنية للكثير من أحكامه إلا أن الفقه الألماني ناهضها تماماً ، ولعل العلامة جبرك أول من تولى تفنيدها ومدافعاً عن نظرية الحقيقة في مؤلفه *La théorie de l'association* الذي ظهر في سنة ١٨٨٧<sup>(١)</sup>

### تقييم نظرية الفرض والمجاز

إن النظرية التي تعتق القول بأن الشخصية المعنوية لا تعدو كونها مجرد افتراض أو مجاز وأنها من خلق الشارع ومنحة منه لا تقدم في الواقع أي حل للمشكلة ، وأنها وإن حاولت تفسير ملكية الأموال المشتركة بأنها مملوكة لشخص افتراضي فإن هذا يعني أن هذه الأموال ليست مملوكة لأحد<sup>(٢)</sup> - ذلك لأنه طالما تقرر أن وجود الحق يقتضي وجود مالك له ، فإنه يصح بالتالي القول بأن تخلف وجود المالك يستتبعه بالحتم والضرورة امتناع نشوء الحق ولا يشفع في ذلك التعلل بوجود مالك افتراضي .

ويضيف الأستاذ « ميشو » بأنه إن صلحت نظرية الشخصية الافتراضية في نطاق القانون الخاص فإنها لا تصلح على الإطلاق في مجال أشخاص القانون العام وعلى رأسها الدولة ، وتضحي هذه النظرية عاجزة عن تفسير وتبرير اختصاص الدولة بحق السيادة ، بل وكذلك بالحقوق المالية المقررة لها .

ويمكن أيضاً أن يوجه إلى هذه النظرية الملاحظات التالية :

١ - أنها تنطلق من مفهوم معين نعتبره من المسلمات ، وهو أن الإنسان وحده هو الذي تثبت له الشخصية في نظر القانون ، وهو قول يعوزه الدليل من ناحية وينطوي على الخلط

(١) ميستر - المرجع السابق - ص ١٥٠ .

(٢) ميستر - المرجع السابق - ص ١٩ نبذة ٨ .

من ناحية أخرى ، إذ تتعين الفارقة بين مدلول الشخصية في القانون وبين مدلولها في الأخلاق والفلسفة وعلم النفس ، إذ طالما أن الشخصية المعنوية تمثل قيمة اجتماعية ، وهذه القيمة هي مناط ومحور تقريرها للإنسان فليس ثمة مانع يحول دون تقريرها « لشخصية » أخرى طالما قد توافرت لها هذه القيمة الاجتماعية .

٢ - أنها إذ تربط بين فكرة « صاحب الحق » وبين إرادة الإنسان فإنها تحاصر نفسها في دائرة ضيقة وخاطئة لمفهوم الحق ، إذ تعتبره قدرة إرادية فحسب فضلا عن أنه لا ارتباط بين قواعد الإرادة أو الشخصية وبين الصلاحية لصاحب الحق ، وآية ذلك أن الحق يثبت لعدم الإرادة أو لناقصها كالمجنون أو الصبي غير المميز ، بل ولأن لم يتحقق شخصيته بعد كالحمل المستكن .

٣ - أن التزول على منطلق هذه النظرية يحتم اعتبار الدولة ذاتها شخصا افتراضيا<sup>(١)</sup> ولا يشفع في دفع خطورة هذه النظرية ما ذهب إليه القائلون بها في شأن الدولة من أنها شخص اعتباري حقيق يبرره حتمية وضرورة وجوده ، إذ لا يعدو ذلك مجرد تحايل . بل وينطوي في الوقت ذاته على القضاء على نظريتهم طالما أنها تنطلق من مفهوم محدد هو أن الإنسان وحده هو الشخص الحقيقي ، كما أن تسليمهم بأهمية وحتمية وجود الدولة لا يستقيم مع إنكارهم لشخصية غيرها من الأشخاص الاعتبارية الخاصة من جمعيات وشركات ومؤسسات والتي تنهض بدور لا يقل في أهميته عن الدور الذي يقوم به الأشخاص الاعتبارية العامة وعلى رأسها الدولة .

إن القانون لا يتصور وجود أشخاص من فراغ ، ذلك لأن دور المشرع<sup>(٢)</sup> في هذا المقام لا يعدو مجرد إقرار أو تقرير لمصالح ، لوقائع ، ولقوى اجتماعية تتخذ شكل مؤسسات لها ذمة مالية أو أشخاص موجودة كحقيقة والتي تريد أن تحيا أو يتعين أن تعيش من خلال هذا الشكل . وموقف المشرع في هذا الشأن بإقراره حدود وصلاحيات الشخص المعنوي لا يتجاوز ذات الدور الذي يقفه من الشخص الطبيعي وهو الإنسان ، ودون أن يقال إن القانون هو الذي يخلق الشخصية القانونية للإنسان .

وأنه وإن كانت هذه النظرية قد حظيت في القرن الماضي بالتأييد من جانب كثير من الفقهاء وخاصة لانسجامها مع المبادئ الفردية التي كانت تحرص على إعلاء شأن الفرد

(١) ميستر - المرجع السابق - ص ١٦٩ . رسالة Audinet - المرجع السابق - ص ١١٢ الدكتور حسن كبره

- المرجع السابق - ص ٨٧٤

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - التقرير المقدم من سيكالا - ص ١١٩ .

وحده وعدم السماح لصور أخرى بالظهور ، إلا أنها غدت عاجزة عن مواكبة التطور بصفة عامة ، كما أن الخيال حسبما يقبل العلامة « موديس هوريو » « ليس حلاً في ذاته وإنما هو وسيلة ملتوية للوصول إلى نتيجة يمكن الوصول إليها على كل حال » .

## المذهب الثاني

### ١ - نظرية الحق دون صاحب أو ذمة التخصيص<sup>(١)</sup>

Théorie de droit sans sujet ou du  
Partimoine d'affectation

أثارت فكرة « الحق » و « صاحب الحق » خلافاً جوهرياً في الفقه إلى حد أن الفقيه الفرنسي Duguit تزعم نظرية مؤداها إنكار وجود ما يطلق عليه الحقوق الطبيعية التي تولد مع كل فرد ، وثبت له باعتباره إنساناً وذنب إلى أن هذه الفكرة لا تستند إلى أساس علمي ، بل هي فكرة فلسفية وميتافيزيقية (Metaphysique) ولذلك فهو ينكر وجود حقوق طبيعية سابقة على قيام المجتمع ، كما ينكر أيضاً وجود حقوق ينشئها القانون للأفراد في المجتمع ، ويرى ديجي أن الحق هو قدرة أو سلطة إرادية لصاحبه على فرد من الأفراد يحمل عبء الواجب المقابل لهذا الحق ، فالحق بذلك يفترض إخضاع إرادة إنسانية هي إرادة فرد من الأفراد لإرادة إنسانية أخرى ، هي إرادة صاحب الحق مما يقتضي وجود ضرب من التدرج في الإرادات الإنسانية تستطيع بمقتضاها إرادة عليا أن تخضع لها إرادة دنيا وتتسلط عليها ، واستمداداً من هذا المنطق وتفريعاً عليه ينكر ديجي فكرة « صاحب الحق » طالما أنه لا وجود للحق ذاته لديه ، ومع ذلك فهو يستبق اصطلاح صاحب الحق مع انصراف مدلوله إلى المخاطب بالقاعدة القانونية أي من يخضع لحكم القانون وهو جوهر البحث لديه .

ومناقشة منطق هذه النظرية ونتائجها بمجاوز حدود بحثنا ، ولعله يكفي أن نقرر أنها تؤدي في إطلاقها على هذا النحو إلى نتائج غريبة لا يمكن قبولها ، يهتأ منها ما يتصل بهذا البحث من إنكارها التام لفكرة الشخصية المعنوية .

أما نظرية الحق دون صاحب أو ذمة التخصيص أو الغرض فهي النظرية التي قال بها الفقيه الألماني "Brinz" وأتباعه وهم يشاركون بلانيول وبارتيلمي في أن الشخصية المعنوية

(١) ريشيه - المرجع السابق - ص ٢٤ ، الدكتور حسن كيرة - المرجع السابق - ص ٨٧٥ ، الدكتور عبد الله العربي

- المرجع السابق - ص ١١٠ - ١١٨ .

محض خيال يعين نذه ويستعيز عنها بفكرة المال الذى لا صاحب له إلا الغرض أو الغاية المخصص لها<sup>(١)</sup> وهم يرون أن الإنسان وإن كان بحكم طبيعته صالحاً دائماً لأن يكون صاحب حق ، إلا أنه من الممكن تصور بعض أغراض أو أهداف تستأهل التحقيق والحماية وتقتضى التمتع بحقوق من أجل الوصول إلى غايتها وليس ثمة مانع من قيام حقوق ترتكز على هذا الغرض أو الهدف وترد إليه دون ما حاجة إلى نسبتها إلى صاحب لها ، إذ يكفي الغرض المرصود عليه وهو الذى يرتكز عليه وترد إليه ، وبالتالى فإنه من الممكن وجود ذمة مالية دين صاحب<sup>(٢)</sup> . والذمة المالية فى خصوصية ما قد ينشأ من حقوق أو التزامات للشخص المعنى . تكون هى كذلك مرتكزة على الغرض أو الهدف دون ما حاجة لصاحب لها . وأنه على أساس هذا التصور يمكن القول أن هناك حقوقاً والتزامات مالية مستقلة تستند إلى الغرض من قيام جمعية أو شركة أو مؤسسة ما ، وتكون مستقلة ومنفصلة بذاتها عما لكل عضو أو مؤسس أو منتفع من حقوق والتزامات وذمة خاصة به ، وأن هذا الحل يوفى على الغاية ويغنى عن اصطلاح شخصية افتراضية لا وجود لها فى الحقيقة تلبسها للشركة أو المؤسسة ، إذ سرعان ما يسقط هذا القناع ، ويتبدى زيفه . ويستفاد ذلك مما قاله "Brinz"<sup>(٣)</sup> وهو أن الشخص المجازى أو الافتراضى يمثل فى الفقه القانونى بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذات المكان الذى يتمثل فى وجود الناطور «خيال المآنة» الذى يشبه بالإنسان لمطاردة العاصف.

### تقييم هذه النظرية :

بالنسبة لنظرية الحق دون صاحب أو ذمة التخصيص فإنها إذا أرادت أن تنجو من المجاز أو الافتراض فقد وقعت هى فى افتراض أو فى تناقض ، فبينما هى فى جوهرها تتطلب ضرورة وجود صاحب الحق إذ نجدها تتركه دون صاحب أو هى كما قرر الفقيه «أوتوفون جبركه»<sup>(٤)</sup> «لم تفعل أكثر من إرجاء المجاز ، ذلك أن وجود حق دون صاحب هو

(١) ميتر - المرجع السابق - ص ١٨٨ .

(٢) Perceur (Roger) la personne Morale de droit privé, patrimoine d'Affectation, Thèse (٢) 1951, Université de Paris, Faculté de Droit, (P. 26) .

(٣) La personne fictive occupe dans la doctrine des personnes la même place qu'occupe dans la doctrine-humaine la guenille que sert d'épouvantail contre les oiseaux.

(٤) أوتوفون جبركه - مجلة القانون والاقتصاد - العدد الأول - السنة الثانية والثلاثون - (مستخرج منشور منفصلاً سنة ١٩٦٢ - ترجمة الدكتور ثروت أنيس الأسيوطى) .

تناقض في حد ذاته ، ومن ثم أقحم الهدف نفسه باعتباره شخصاً مجازياً <sup>(١)</sup> . هذا فضلاً عن أن الحق يستلزم حتماً وجود صاحب له يستأثر بما تخوله هذه الرابطة من قدرة التسلط أو الاقتضاء - كما أن الذمة المالية يجانبها الإيجابي والسلبي لا تتصور إلا منسوبة إلى شخص كصاحب لها .

والقول باندماج صاحب الحق مع الغرض المخصص له مؤداه في الحقيقة إنكار شخصية الجماعات والشركات واعتبارها مجرد تصور مالى وإغفال العنصر البشرى كأنه لا قيمة له ، كما أنها لا تستطيع أن تفسر الصلات القائمة بين الشركاء وأعضاء الجماعات بعضهم ببعض ، وفضلاً عما تقدم فهي تشترك مع نظرية القرض فيما تقيمه من فواصل بين حقوق الشركة وحقوق الشركاء في حين أن الشركة ليست إلا مجموع حقوق الشركاء . ويرتب على ذلك نتائج أهمها أن المسؤولية الفردية للشركاء أو الأعضاء لا يكون لها محل بسبب هذه النظرية وأن الشركاء في علاقتهم مع الشركة - أو الأعضاء في علاقاتهم مع الجماعة - يعتبرون من « الغير » الأجنبي عن الشركة أو الجماعة .

## ٢ - نظرية الملكية الجماعية أو المشتركة <sup>(٢)</sup>

### Théorie de la propriété collective ou de co-propriétaires ou destinataires

حاولت هذه النظرية بدورها أن تتغادى أوجه النقص أو العيوب التي وجهت إلى نظرية المجاز .

ويعتبر الفقيه الألماني « اهرنج » أول من نادى بها ، ومن أبرز الفقهاء الفرنسيين الذين انضموا إلى هذه النظرية واعتنقوها الفقيه Capitant ونقطة البدء في هذه النظرية أن الأشخاص الحقيقيين هم وحدهم الذين يصدق عليهم أصحاب الحق باعتبار أن الحق في نظره مصلحة

(١) ميشو - المرجع السابق - الجزء الأول - ص ٤٤ .

بيتر كولوميل - المرجع السابق - ص ٢٦ .

أوتوفون جيرك - المرجع السابق - ص ٥ .

(٢) رسالة Audinet - المرجع السابق - ص ١٠٦ .

الدكتور عبد الله العربي - مجلة القانون والاقتصاد - السنة الأولى ص ١١٠ - ١١٨ .

الدكتور حسن كيرة - المرجع السابق - ص ٨٨٠ .

يحميها القانون وكلاهما لشخص واحد وعلى أساس أن المصلحة تلازم « الإنسان » ولذلك فإن الشخص المعنوي وهو ليس بشخص حقيقي لا يصلح لأن يكون صاحب مصلحة بل إنها - أى المصلحة - تخص الذين خصصوه لغاية أو هدف ، وهم أصحاب الحقوق بفرض الحصول على ثمرات أو فوائد وليلة استثمار حقوقهم - وهؤلاء هم الشركاء أو أعضاء الجمعية أو المنتفعون بالأموال والتي تنسب إلى الشركة أو الجمعية أو المؤسسة .

ويمكن أن يضاف إلى هذا المنطق الذى تعتقه هذه النظرية ما يذهب إليه الفقهاء الفرنسيان بلانويل وبرتيلمي من أن ما يسند إلى الشخص المعنوي المزعوم من حقوق ليست فى جوهرها سوى حقوق مملوكة للأعضاء المكونين له أو مؤسسه ملكية مشتركة أى للجماعة منظوراً إليها كأنها فرد واحد . وهذه الصورة من الملكية هى التى اصطلح على تسميتها بالشخصية المعنوية ، أى أنه إذا كانت جماعة مكونة من عشرة أعضاء حبسوا مالا على بلوغ غاية معينة فإن الأعضاء العشرة يصبحون مالكين لهذا المال على هذا النحو من الملكية المشتركة ، وليس شخصاً حادى عشر يضاف إلى العشرة الذين يملكون هذا المال . وهذا المجموع الموحد إلى محل واحد للحقوق والالتزامات قد يشبه بالأشخاص الآدميين تسهيلاً للتعبير عنه ، وينيب عنه أحد الأعضاء ليعمل باسمه ، ولكن هذا التشبيه لا يجوز أن نفترض من أجله شخصاً جديداً يضاف إلى أشخاص الجماعة<sup>(١)</sup> .

#### تقييم هذا المذهب :

بالنسبة لنظرية الملكية المشتركة فلعل أبرز عيوبها أن تصورها قائم على فرض قاصر ، وهو أن الشخصية المعنوية تنحصر فى ملكية مجموعة من الأموال فى حين أن هذا الفرض غير صحيح ولعل المثل البارز هو « الدولة » ، كما أن هناك أنشطة من الممكن القيام بها دون أن تتطلب توافر عنصر المال .

وإذا كانت هذه المحاولات الفقهية ساقطة البيان قد حاولت أن تستعيز عن فكرة الشخصية المعنوية وتستبدل بها أساساً آخر ، فإن هذه الاجتهادات فى مجموعها يتقاسمها إنكارها للشخصية المعنوية وانطلاقها من أساس غير سليم ، وهو اعتبار الإنسان وحده هو الشخص الحقيقى الوحيد ، ويصدق على هذه المحاولات ما سبق أن أوردناه فى صدد نقد نظرية

(١) الدكتور عبد الله العربى - المرجع السابق - ص ١١١ .

رسالة أوديت - المرجع السابق - ص ١٠٨ .

الدكتور حسن كبره - المرجع السابق - ص ٨٨٢ .

الفرض أو المجاز من الوقوع في خلط أو خطأ بين مدلول الشخص في نظر الفلسفة وعلم النفس والأخلاق ، وبين مدلوله في نظر القانون كقيمة اجتماعية ، ولعل أبرز دليل على ذلك يتوافر في الأشخاص المعنوية التي يقتضى وجودها أن يكون المال هو العنصر الأساسى بل تكون الجهود البشرية هي الطابع الغالب في تحقيق الغرض كالجمعيات الثقافية أو الدينية والتي لا تستهدف الربح أو الاستثمار ، وفضلا عما تقدم فإن هذه النظرية تتجاهل واقعاً معيناً هو أنه في إطار الملكية الجماعية أو المشتركة لا يكون لأصحابها مقومات حق الملكية وخصائصه لا سيما في شأن أموال الأشخاص المعنوية العامة ، بل ومن ناحية أخرى فإن الملكية الجماعية بسبب اختلاط الأنصبة أو انعدامها إنما تعنى في الحقيقة أنها لا تنسب إلى كل واحد من الأفراد على حدة مما لا يتأتى إلا بوجود وحدات حقيقية تتلقى من خلال اعتراف القانون بشخصيتها ما يناسب تكوينها الحقيقي ، ويستطرد جيركه إلى القول بأن « كل قانون جماعى لا يزيد عن كونه قانوناً جامعاً لكثرة ، وكل نظام جماعى هو مجرد شبكة كثيفة التداخل من العلاقات بين أفراد » .

### المذهب الثالث

#### نظرية الشخصية الحقيقية

#### Théorie de la personnalité réelle

يكاد التيار الفقهي الحديث في مجموعه يتجه إلى اعتبار الشخصية المعنوية حقيقة واقعية <sup>(١)</sup> ، بيد أن الفقهاء الذين يعتقدون هذه النظرية يختلفون فيما بينهم - حول مفهوم هذه الحقيقة - على النحو الذى شهدناه من خلف بين أنصار نظرية المجاز <sup>(٢)</sup> .

فبينما نجد بعض الفقهاء يعقدون الصلة بينها وبين الشخص الطبيعي على أساس من التماثل إما في التكوين العضوى أو الإرادة الحقيقية .. إذ ينادى فريق ثان بنظرية يطلقون عليها « نظرية المصلحة الجماعية » - أما الفريق الثالث فينادون بما يسمى « النظرية الاجتماعية أو نظرية النظم » .

وستتناول كلا من هذه الاتجاهات تباعاً :

( ١ ) من الفقهاء الفرنسيين الذين دافعوا عن نظرية الحقيقة :

Salettes, Annales de droit commercial, 1893 P. 77. Hauriou, Précis de droit Administratif, 3 ed P. 124. Michoud, Revue de droit public, 1895, t. 3, P. 416. Van den Heuvel, Situation legale des Associations 2 ed P.56.

( ٢ ) كولوميل - المرجع السابق - ص ٣١ .

## ١ - النظرية العضوية<sup>(١)</sup>

### Théorie Organique ou biologique

يذهب الفقهاء القائلون بهذه النظرية إلى عقد الشبه بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي والقول بتمثلهما من ناحية التكوين على أساس أن الأفراد المكونين للشخص المعنوي يعتبرون بمثابة الخلايا المكونة للشخص الطبيعي وإن اختلفت في أحجامها ، أي أن الأفراد المكونين للشخص المعنوي يمثلون الخلايا التي تشكل بنية الإنسان وهيبته وتركيبه ، وأن هؤلاء الأشخاص باعتبارهم خلايا في هذه الأجساد الاجتماعية إنما يؤدون في بلورة الإرادة الاجتماعية ذات الدور الذي تلعبه الخلايا في ميكانيكية الإرادة الفردية . فالشركة لها مخها ودماغها أو عقلها شأنها شأن الإنسان الفرد ولهذا فإن القرار الذي تتخذه هو وليد عملية عقلية على غرار القرار الصادر من الإنسان وتنتج عملية لخلايا عقل ومع كالإنسان تماماً .

وفي هذه الحالة وتلك يدور صراع بين الخلايا من أجل قبول فكرة معينة ، ويكون القرار المتخذ ثمرة لانتصار خلايا على أخرى ، ويعبرون عن ذلك بقولهم « إن الكيان الإنساني غاية في التعقيد ، وقد تنهض عدة رغبات دفعة واحدة ويستعر التراع داخل المراكز العصبية وينعقد الانتصار في النهاية لمن استغفر غالبية الأنصار واستحوذ في لحظة معينة على عدد من الخلايا تؤدي إلى رجحان إحدى كفتي الميزان ، كما هو الحال في المجالس التشريعية ، فإن عدداً محدوداً من النواب يحققون الانتصار لقرار معين بتصويتهم إلى جانبه وذلك على حساب قرار آخر » .

### تقييم هذه النظرية :

يؤخذ على هذه النظرية الإفراط والمبالغة ، ذلك لأن القول بتكوين الشخص المعنوي من خلايا على غرار الشخص الطبيعي وبأن هذه الخلايا هي جماع الأشخاص الطبيعيين المكونين له ، إنما هو قول يشوبه مجاوزة الحقيقة والواقع ، إذ لما لا يسوغ في الأفهام اعتبارهم بمثابة الأذرع والأرجل والجسد ، وهذا الإفراط هو الذي حدا بأحد الشراح إلى التهمك بقوله :

(١) أوبيت - المرجع السابق - ص ٣٣٤ .

الدكتور عبد الله العربي - المرجع السابق - ص ١١١ - ١١٨ .

الدكتور حسن كيده - المرجع السابق - ص ٨٨٧ .

« إننى لم أتناول طعام الغداء أو العشاء مع شخص معنوى قط » . . . بل وفضلاً عما تقدم فإن الاجتهاد والاجتهاد لبلوغ هذا التصوير من التماثل العضوى بين الشخص الطبيعى والمعنوى لا يلزمه بالحتم والضرورة توافر الشخصية القانونية وقيامها ذلك ، لأن النبات والحيوان يتكون كل منهما من خلايا ومع ذلك فليس لأيهما شخصية قانونية . ويضاف إلى ما تقدم أن الإنسان مهما نظرت إليه هذه النظرة الطبيعية الكماوية فإن له عنصراً يميزه عن باقى نبي جنسه ، إذ بين إرادة الفرد وإرادة الجماعة فارق جوهري ناتج عن وجود عنصر شخصى أو ذاتى فى كل فرد يجعله حر الاختيار فى تكوين إرادته على النحو الذى يختاره . .

## ٢ - نظرية الإرادة الجماعية أو الإرادة الحقيقية

### Theorie de la volonté Collective ou réelle

حاول القائلون بهذا الاتجاه إثبات حقيقة الشخص المعنوى عن طريق ما أسموه بنظرية الإرادة الحقيقية . ويعتبر الفقيه الألماني Zitelmann من أبرز القائلين بها <sup>(١)</sup> . وهو يفسر كيان الأشخاص المعنوية بأنه وإن كان يتكون من مجموعة أفراد إلا أن القانون لا يحفل فى نظره إلى الفرد إلا بإرادته والتي تنجىء فى المقام الأول فإن هذه النظرة تصدق على الشخص المعنوى ، والذى يحظى بإرادة هى مجموع إرادات أعضائه . ويردف قائلاً إن اتحاد الغاية بينهم يتفاعل فيوحد هذه المجموعة من الإرادات فتصير شيئاً جديداً هى « الإرادة الجماعية » محل الحق والتكليف ، وأن هذه الإرادة تغاير فى جوهرها الإرادات الفردية المكونة لها . ويطلق زتلان على هذه القاعدة « الوحدة فى التعدد » L'unité dans la pluralité أى أن اجتماع جملة أفراد وانتظامهم فى هيئة واحدة يفرخ وحدة جديدة وكائناً مغايراً لآحادهم وإن كان له الصفة فى هذه الآحاد جميعاً ، ويقول إن هذه الظاهرة أشبه بقانون من قوانين الطبيعة الجائزة الإثبات علمياً : فإذا وضع شيء من أ ، ب متجاورين فلا يتكون من هذا الوضع شيء جديد ، بل يكون الناتج ١ + ب . أما إذا مزجا معاً بقوة توحيد قاليه فإنه يولد شيئاً ثالثاً أى يستويان شيئاً ثالثاً (١ + ب = ج) . وهذا الشيء الناتج (ج) يغاير أ ، ب وإن اجتمعت فيه خواصهما معاً ، وهو ليس بالشيء المجازى بل هو شيء ليست له كينونة أ ، ب . وإن

(١) جورج وريشييه - المرجع السابق - ص ٢٦ .

كولميل - المرجع السابق - ص ٣٢ .

الدكتور حسن كبره - المرجع السابق - ص ٨٨٨ .

تطبيق هذه القاعدة على إرادات الأفراد المكونين للشخص المعنى يؤدى إلى القول بتولد إرادة جماعية جديدة<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر أن هذه النظرية لا تعتبر القائم على إرادة الشخص المعنى وتمثيل إرادته بمثابة نائب بل باعتباره عضواً Organe ويفسرون ذلك بقولهم إن النائب يفترض وجود شخص آخر في حين أن ممثل إرادة الشخص المعنى أو ممثل هذه الإرادة الجديدة يعد بمثابة المبرر عنها باعتباره جهازها في التعبير .

#### نقد هذه النظرية :

إن أول مطعن يرد على هذه النظرية أنها انطلقت من معطيات غير سديدة ، فكان طبيعياً أن تنهى إلى نتائج خاطئة . ذلك لأن القول بأن القانون يركز على إرادة الإنسان ويحفل بها إنما يعتبره النظرة الجزئية والنظر غير الشامل ، إذ أن القانون ينظر إلى وجود الإنسان كله جسداً أو روحاً بل وحوائجه ومطامحه ورغباته ، ويسعى إلى صونها وحمايتها وتحقيقها ، كما أن القانون لم يوضع لشيء خيالي مجرد وهو « الإرادة » فحسب ، بل يوضع للإنسان الحقيقي برمته ، كما أنه مع التسلم جدلاً بصحة العملية السيكلوجية التي يصفها زلمان وبالتيجة التي ينشئ إليها وهي نشأة إرادة جماعية واحدة فإنها لا تؤدى إلى العناية المنشودة من النظرية وهي إثبات وجود كيان حقيقى للشخص المعنى ، بل إن ما يقضى رأيه هو إثبات إحدى خواص هذا الكائن وهي خاصة نزوع الإرادة La Volition وهي ليست بالإرادة في حد ذاتها ، ولكنها إحدى نتائجها الخارجية وثمرات وجود الإرادة ، أما الكائن محل هذه الإرادة فلا يعثر له على وجود ولا تقضى النظرية إلى التدليل على هذا الوجود وذلك للفارق الكبير بين وجود الإرادة الداخلية بين ظهور إحدى نتائجها في شكل عمل إرادى خارجى .

« وثمة مثال آخر هو أن هذه النظرية إن صح انطباقها على الجماعات والشركات والتي تتعدد فيها الإرادات الفردية وتتوحد في إرادة مشتركة فإنها لا تنطبق على المنشآت الموقوفة ، ولذلك فقد التمس لها زلمان تفسيراً آخر ، وهو أن الإرادة في شأنها والتي تكون محلاً للحقوق هي إرادة المنشئ نفسه ، أى باعتبار أن المنشئ قد فصل إرادته عن نفسه

(١) ميستر - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

جورج جيمينال - المرجع السابق - ص ٥٨ .

الدكتور حسن كبره - المرجع السابق - ص ٨٨٩ .

وألصقها بما أنشأه فتبقى قائمة متجهة إلى الغاية التي خصصها لها ووقف المال عليها ما لبثت المنشأة التي أنشأها قائمة ، بيد أن هذا التقرير والتبرير محل نظر . . ذلك لأن الإرادة المنفصلة عن الإنسان لا يمكن أن تكون محلاً للحق لأنها بانفصالها لا تضحى إرادة بل إنها لا تعدو أن تكون مظهراً خارجياً من مظاهر الإرادة ونزعة من نزعاتها ، كما أن الإرادة لا تكون لها قوة وأثر إلا باعتبارها قدرة مريدة ، فإذا انقرضت هذه القدرة المريدة ب وفاة صاحبها استحال أن تبقى نفس القوة التي كانت للإرادة الحية أو أن تستطيل إلى نزعة من نزعاتها ومظهر عابر من مظاهرها وعمل انقضى من أعمالها . كما أنه إذا صح أن نجعل من الإرادة الحية دعامة لشخصية معنوية فإنه لا يصح أن نجعل لنزعة عابرة لإرادة مقرضة نفس الأثر ، ولا يسوغ أن تعتبر هذه النزعة في ذاتها شخصية معنوية خالدة<sup>(١)</sup> . بل وقد يضاف إلى ذلك جميعه أن مبنى النظرية وقوامها هو تعريف الحق بأنه سلطة أو قدرة إرادية في حين أن النظر إلى الحق على هذا النحو مسألة خلافية ومحل للجدل واسع .

### ٣ - نظرية النظم أو النظرية الاجتماعية

(٢) Théorie de L'institution ou la théorie Sociale

تقرن هذه النظرية باسم الفقيه الفرنسى موريس هوريو إلا أنها وثيقة الصلة مع نظرية Rousseau عن الإرادة العامة التي أوردها في كتابه العقد الاجتماعى . ومبنى نظرية العميد هوريو أن الشخصية المعنوية هي مجموعة من النظم الحقيقية التي تكشف عنها الروابط الاجتماعية ، ويثبت لها ما لهذه النظم من واقعية فهي تميز بين المكونات الواقعية للشخصية المعنوية وبين الشخصية القانونية<sup>(٣)</sup> والتي لا تعدو مجرد أسلوب للتعبير عنها في المحيط القانوني وقيام الشخص المعنوي كهيئة ذاتية لها شخصية قانونية يقتضى توافر عناصر معينة هي التي تحقق مرحلة التشخيص ثم تعقبها مرحلة الشخصية القانونية ، ويمكن إجمال هذه الشروط في النقاط الأربع التالية :

(١) الدكتور عبد الله العربي - المرجع السابق - ص ٨٥٦ .

الدكتور حسن كيره - المرجع السابق - ص ٨٨٩ .

(٢) كولوبيل - المرجع السابق - ص ٣٨ .

(٣) Maurice Hauriou, Personnalité commune de la Réalité Sociale, Revue du droit, de la législation Et de la Jurisprudence en France et à l'étranger 1898, P. 5 - 23.

- ( أ ) فكرة عمل أو مشروع وهي التي تخلق الرابطة الاجتماعية .  
 ( ب ) جماعة إنسانية يهتما بتحقيق هذه الفكرة فتسعى لتحقيقها .  
 ( ج ) تنظيم معين وهو مجموعة الوسائل التي توجه لتحقيق الغاية المشتركة .  
 ( د ) قيام مجموعة من الأفكار المشتركة بين أعضاء الجماعة والأعضاء الموجهين .
- فإذا توافرت هذه المقومات فإن النظام يستكمل العناصر الواقعية لوجوده ويضحى كائناً اجتماعياً « être Social » له ذاتية وقدرته على العمل من أجل تحقيق الغاية التي بعثها الأفكار التي تربط أعضائه ومكونه <sup>(١)</sup> .

ومظاهر شخصية هذا الكائن الاجتماعي إنما تتركز أولاً فيما يكون له من حياة داخلية ثم فيما يمارسه من نشاط خارجي . ففي الداخل تتمتع أجهزة النظام بسلطات كثيرة مختلفة على الأعضاء في نطاق الفكرة الموجهة وبقصد تحقيقها ، وتتولد للجماعة أو الهيئة حقوق على هؤلاء الأعضاء ، وفي الخارج يدخل النظام أو الكائن الاجتماعي في معاملات متعددة مع الغير بقصد تحقيق الفكرة الموجهة فيكسب حقوقاً ويتحمل قبلهم بالتزامات وتقابل حريته في التعامل والنشاط مسئولته عن أفعاله وتصرفاته <sup>(٢)</sup> .

والفكرة الأساسية التي استحدثتها هذه النظرية هي ظاهرة التمثيل أو الرقابة والتدليل على أنها ظاهرة حقيقية وليست مجازية وهي امتزاج إرادة النواب بإرادة المنوب عنهم ، فكل جماعة تشاور في أمر وتصدر قراراً فيه تتولد إرادة تسود بحكم القوة الداخلية لتلك الجماعة باقي الإرادات وتخضع لها وتقينها فيها . غير أن هذا الامتزاج لا يكون تاماً في الواقع ، ولذا يتدخل القانون ليسبق على هذه الإرادة ما يعوزها في الواقع من وحدة واستمرار وأهمية ، ولا جناح على القانون في هذا التدخل لأنه من وسائله المألوفة التي يلجأ إليها حتى بالنسبة لشخصية الأفراد .

ويؤكد العميد هوريو على هذا المعنى بقوله : « إن الشخصية الفردية تبدو لنا مستمرة بغير انقطاع ، واحدة غير متغيرة ولا متباينة ، فهي تولد مع الإنسان وتبقى معه بدون تغير طوال حياته ، وتقوم عليها مراكز قانونية ثابتة ، وتظل ساهرة إذا نام الإنسان ، صحيحة إذا اختلت قواه العقلية ، وقد تحيا بعد وفاته لأن الورثة قد يمدون شخصية المورث . هذا ما يفترضه القانون في شخصية كل منا . أما الواقع فهو أن إرادة الإنسان منقطعة متباينة متناقضة لا تقوم على عزم واحد ، بل تظل تضطرب كريح في مهب الريح تتجاذبها

(١) أوبيت - المرجع السابق - ص ٣٤٠ .

(٢) الدكتور حسن كيره - المرجع السابق - ص ٨٩٦ .

الأهواء المتعارضة وتتقاذفها الشهوات الجامحة ، فيلن القانون ويخلع على هذا المظهر الإرادى المضطرب قناع الثبات والاستقرار « أى يفترض للإنسان إرادة واحدة ثابتة غير متعددة ولا متغيرة أى أن القانون يتدخل على هذه الصورة فى حالة الإنسان الحقيقى ، ولم يقل أحد إن الإنسان الحقيقى مجاز بل هو حقيقة كائنة ماثلة ، وكذلك فى حالة الشخص المعنوى يتدخل القانون لتكملة النقص فى إرادته كما يتدخل لتكملة النقص فى إرادة الفرد » . ثم يردف العميد هوريو « فنصيب المجاز هنا ليس أعظم من نصيب المجاز فى إرادة الفرد . على أن جزء المجاز الموجود فى الحالتين ليس من صنع السلطة العامة بل من صنع البيئة الاجتماعية » (١) .

### نقيم هذه النظرية :

إذا كان الظاهر الذى توحى به هذه النظرية هو تجنبها لتحليل وتوصيف الشخصية المعنوية ومقابلتها بالشخصية الطبيعية أو الإنسان وخطوها من العيوب التى لحقت بغيرها لهذا السبب إلا أنها مع ذلك ليست بمنجاة من هذا العيب ، ذلك لأنها ما تزال تدور فى الحلقة المفرغة التقليدية من محاولة تصوير الشخص المعنوى على غرار شخص الإنسان . وآية ذلك أنها تستلزم فى الكائن الاجتماعى وعياً بذاته وبصراً بأهدافه وتحكماً فى وسائله بما يحقق الغاية المرجحة .

ويضاف إلى ما تقدم أنه إذا صح انطباقها وتفسيرها لأنشطة الجماعات الاختيارية مهما يكن من شأن المعارضة فى صدور قرار معين من جانب نفر من أفراد الجماعة إلا أنه تتوافر دائماً رغبة عامة شاملة فى استمرار العمل المشترك الذى تألفت حول الجماعة مما يبعث على قبولهم للقرار الأمر المستفاد ضمناً من بقائهم فى صورة الجماعة .

أما بالنسبة للجماعات غير الاختيارية كالأشخاص الإقليمية فإن هذا التدليل وذلك الاستخلاص لا يستقيم - ومن ثم يكون من الإسراف فى الخيال القول بحدوث امتزاج فى إرادات الأعضاء وقيام إرادة حقيقية واحدة شاملة . ويضاف إلى ما تقدم ، أنه إذا كانت النظرية لا تستقيم فى شأن الجماعات غير الاختيارية فإنها بالنسبة للمؤسسات لا تقوى على حمل تبرير تمثيل الأشخاص الفاعلين - وهم مديرو المنشأة - للأشخاص المتوب عنهم ، إذ فى هذا الخصوص لا يوجد سوى المتفعين كالمريض أو الفقراء ، أى أن الأخذ بمنطق هذه النظرية يقتضى التسليم بامتزاج إرادات المتفعين بإرادة النواب مما لا يمكن قبوله إلا من باب المجاز ، وهو اقراض مجاوز المجاز الذى جعله العميد هوريو أساساً للشخصية الفردية

من ناحية الوحدة أو الاستمرار - كما سلف البيان - إذ إن المجاز هنا يستطيل إلى إعطاء الشخص المعنوي إرادة ليست له في الواقع<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن كل ما تقدم فإن النظرية لا تعطي معياراً منضبطاً للتمييز بين الحالة التي تتوافر فيها الشخصية المعنوية وأحوال الاجتماع الذي لا تصحبه شخصية معنوية مثل ما يحدث في حالة الشركاء في الشيوخ أو أعضاء حزب سياسي منظم ، إذ يصدر قرار واحد ومع ذلك فلا تتوافر حالة امتزاج الإرادات ..

#### ٤ - نظرية Jellinek

يذهب الفقيه Jellinek إلى القول بأن لكل شيء نبصرة في الوجود وجهات متعددة ننظر منها إليه ، وأن هذه الوجهات المتعددة على اختلافها لا ينقض بعضها بعضاً ، ولكن يتعين أن نميز بينها وإلاً بعدنا عن نهج الصواب . وفي شأن النظم القانونية يذهب إلى القول أننا لا ننظر إليها باعتبار أنها أشياء لها وجود كائن في العالم الطبيعي بل ننظر إليها فقط من وجهة العلاقات البشرية التي تهيمن عليها هذه النظم ، ويرد فائلاً إن من الخطر الخلط بين وجهة النظر الطبيعية وجهة النظر القانونية - فالعالم القانوني شيء لا وجود له إلا في الفكر البشري ، غير أنه ليس محض افتراض لا يطابق الواقع وإن كان شيئاً مجرداً عن المادة abstraction يشبه في تجرده التصورات الحسابية التي لا يقول أحد بالرغم من عدم ماديتها إنها خيال لا يطابق الواقع ، ثم يتطرق لتحليل شخصية الدولة وأى شخص جماعي آخر وفقاً لهذا المنطق - ويردها إلى خاصتين :

الأولى : وحدة الغاية وهي نظرة تنبعث من العقل البشري تسمح باعتبار أشياء متعددة وحدة واحدة<sup>(٢)</sup> مع كونها مؤلفة من عناصر متعددة ومختلفة وذلك لاشتراك هذه العناصر المتعددة في صفة عامة تنظمها معاً إلى وحدة - وفي العالم القانوني هذه الصفة العامة التي توحد العناصر المختلفة هي الغاية - وهذه الغاية هي التي تمايز بين الأفعال البشرية في نظر القانون وتجعل من الفعل الواحد عملاً جائزاً حيناً وجريمة حيناً آخر ، وكذلك فإن وحدة الغاية هي التي تجعلنا نعتبر العمل القانوني شيئاً واحداً أو الجريمة شيئاً واحداً في حين أن كلا منهما قد يتألف من أفعال عديدة متتالية . ووحدة الغاية هي التي تجعل من تعاقب أشخاص

(١) أوبتيت - المرجع السابق - ص ٣٤١ وما بعدها .

(٢) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ٢٩ .

عديدين أو اجتماع أشخاص متعددين شيئاً واحداً من الوجهة النسبية في حين أنهم من الوجهة المطلقة عبارة عن تعاقب أفراد متعددين أو اجتماع أفراد متعددين وإنما ألف بينهم ووجد جمعهم - من الوجهة القانونية النسبية - اتحاد الغاية .

الثانية : أنه لما كان القانون يعتبر الدولة أو أى شخص جماعى وحدة ولها شخصية ، أى لها أهلية تجعلها صالحة لأن تكون محلاً للحق فإنه بحكم الضرورة الفكرية التى اقتضت تصويرها على هذا النحو لابد من الاعتراف لها بإرادة ذاتية ودور القانون بالنسبة لهذه وتلك هو على نسق دوره بالنسبة للإنسان . ذلك لأن الشخص الآدمى نفسه لا يكون موضعاً للأهلية ومحلاً للخصومة بحكم الطبيعة وحدها بل بحكم القانون وبفضل تطور تاريخى طويل ، ثم يستطرد قائلاً إنه مادامنا قد سلمنا بوجود هذه الوحدة للجماعات فيعين من وجهة الضرورة العملية على الأقل أن تنسب لها نفسها صدور الأفعال الإرادية التى توجهها نحو غايتها . وليس يقدح فى هذا النظر القول بأن الأفعال من الوجهة الطبيعية أفعال إرادات فردية ، ذلك لأنها من الوجهة القانونية تكون أفعالاً إرادية منسوبة للجماعة نفسها دون ما حاجة إلى قانون يعترف بذلك ويقره <sup>(١)</sup>.

وهذه النظرية وإن لم تتوغل فى الخيال الفقهى ولم تحاول أن تثبت أن الشخصية المعنوية هى فكرة قانونية بحثة إلا أنه عيب عليها ما تشرطه فى فكرة الشخصية ، سواء أكانت فردية أم جماعية من توافر عنصر الإرادة ، مما حدا بها إلى تقرير إرادة جماعية للأشخاص الجماعية دون أن تفلح فى التدليل عليه ، اللهم إلا قولها إن هذا التفسير تقتضيه الضرورات العملية التى يتعين أن يسايرها القانون ويتبناها <sup>(٢)</sup>.

## ٥ - نظرية المصلحة الجماعية <sup>(٣)</sup>

### Théorie de l'interet collectif

تنسب هذه النظرية إلى الفقيه الفرنسى ميشو Michoud. وهى تنطلق من تعريف للحق مؤداه « أنه مصلحة إنسان أو جماعة من الناس ، مصلحة تتمتع بالحماية القانونية بواسطة

(١) ميشو-المرجع السابق-ص ٩٥-٩٩.

الدكتور عبد الله العربى - المرجع السابق - ص ٨٦٠

(٢) الدكتور عبد الله العربى - المرجع السابق - ص ٨٦٢

(٣) كولومبل - المرجع السابق - ص ٣٦ .

إرادة تستطيع أن تمثلها وتذود عنها» ثم يعرف صاحب الحق « بأنه الكائن - فردا كان أو جماعة - الذى تكون مصلحته محمية على هذا النحو حتى لو كانت الإرادة التى تمثل هذه المصلحة وتذود عنها ليست مستقرة فى صاحب الحق نفسه بل فى النائب عنه ، إذ من الجائز - اجتماعيا أو عمليا - نسبة هذه الإرادة الثانية إلى صاحب الحق ليتعين على القانون أن يعتبرها فى مقام إرادة صاحب الحق نفسه بدون أن يخرج فى ذلك عن وظيفته فى تفسير الحوادث الاجتماعية» ويطلق الأستاذ ميشو عليها الإرادة القانونية أو الشرعية .

ويعمل ميشو من هذا النظر أساساً لمذهبه فى الشخصية<sup>(١)</sup> سواء كانت فردية أو جماعية - بالنسبة للشخصية الفردية فإن أول مصلحة تتطلب الحماية القانونية هى مصلحة الإنسان الفردية ، فالقانون إنما يسن لخدمة الإنسان لوضعه فى أحسن الظروف الملائمة لسعادته المادية ولإبلاغه الكمال الخلقى والفكرى وهذه المصلحة العليا التى يجب أن يضعها الشارع نصب ناظره هى التى من أجل حمايتها يعترف للإنسان بالشخصية القانونية .

فالإنسان هو أول كتلة من المصالح يجب أن يعترف الشارع لها بالشخصية لاحماية لإرادته بل بلوغاً إلى غاية ، وهى حماية الإنسان ذاته وليست إرادته فحسب ، ويردف قائلا إننا نستطيع على ضوء هذه الفكرة أن نفسر امتداد هذه الحماية إلى بعض مظاهر الإرادة دون البعض الآخر ، وأن نفسر أيضاً مدى هذه الحماية وحدودها ، أى أن الحماية التى يسبغها القانون ليست مصوبة لحماية الإرادة الإنسانية فى ذاتها ، بل الإنسان نفسه لأن الشارع فى دور الحضارة التى بلغناها يرى أن الإنسان لا يصل إلى استكمال نموه الصحيح إلا بمنح إرادته هذه الحماية . وهذه الحماية لا تنصرف إلى كل مظاهر الإرادة مع مراعاة شرط واحد وهو علم اعتدائها على حرية الغير بل هى تمت فقط إلى نطاق الإرادة التى لها غاية من مصلحة إنسانية يراها الشارع جديرة بالحماية .

أما بالنسبة للشخصية الجماعية فهو يرى أن المقصود من حمايتها هو حماية المصالح المشتركة الدائمة للجماعات ويدلل على ذلك بأن الإنسان ككائن اجتماعى لا يستكمل مآربه فى الحياة إلا إذا اختلط بينى جنسه وضم جهوده إلى جهودهم ، فإذا اعتزل المجتمع وقام إلى الطبيعة وجهاً لوجه فإنه لا يقدر على شيء ، بل إن ما بلغته الإنسانية من رقى وحضارة هو وليد العمل المشترك المستمر من أجيال متعاقبة - ومن هنا فإنه ينبغى على القانون أن لا يقتصر على حماية مصلحة الإنسان الفرد ، بل يتعين عليه أن يحمى المصالح المشتركة الدائمة للجماعات ، وأن يرفع هذه المصالح المشتركة إلى مرتبة الحقوق - ومن أجل ذلك يتعين

أن يسمح لهذه الجماعات أن تمثلها وأن تنوب عنها إرادات تعمل باسمها لإدراك المصلحة المشتركة التي تبني الجماعة تحقيقها ، وبعبارة أخرى يتعين على القانون أن يعتبرها أشخاصاً قانونية ، وأشخاصاً معنوية مادامت تسعى لإدراك مصلحة مشروعة جدية بالحماية<sup>(١)</sup> . إلا أنه لا يمكن ذلك وجوازه يجب أن يتوافر في الجماعة شرطان يقابلان العنصرين المكونين لكل من الحق الشخصي وهما مصلحة منفردة عن المصالح الفردية لأفراد الجماعة وتنظيم في الجماعة قادر على توليد إرادة مشتركة تستطيع أن تمثل هذه المصلحة وتلزم عنها ومن ثم فهي تكون إرادة شرعية<sup>(٢)</sup> .

ويرد الفقيه «ميشو» قائلا : إن هذه الإرادة الشرعية قوامها الإرادة المكونة من ممثلي الشخص المعنوي أو أعضائه لتظهر في شكل معين . وهي ليست من قبيل الفرض أو المجاز ، بل إنها وفقاً لتعريفه "Un tout composé d'elements réels" ثم يتساءل عن ماهية هذه العناصر ويجب على ذلك بقوله : « إنها حصيلة إرادات بعض الأفراد الذين ارتضوا أن يتزلوا عن جزء من إرادتهم أو من شخصيتهم الثانوية لصالح صاحب الحق الجديد ، وهو الشخص الحقيقي الذي وجد » ثم يتولى القانون تنسيق وتوحيد وتنظيم هذه الإرادات الفردية في شكل إرادة شرعية حقيقية .

### تقييم هذه النظرية :

قد يحمّد لهذه النظرية أنها تجنب إثبات شخصية فلسفية أو نفسية للأشخاص المعنوية على غرار الأشخاص الطبيعيين من ناحية التكوين العضوي أو الإرادي فتفادت بذلك المحاولات العقيمة التي انتهجت النظرية العضوية أو نظرية الإرادة الجماعية على ما سلف بيانه - بيد أن بعض الشراح ينتقدونها بقولهم إنها إذ ربطت نفسها بتعريف معين للحق بأنه مصلحة يحميها القانون . . . فإنها لا بد وأن تتعرض لما يتعرض له هذا التعريف من انتقادات كثيرة ، وفضلاً عن ذلك فإن ربط الشخصية بهذا التعريف يؤدي منطقياً إلى حصر الشخصية في صاحب المصلحة أو التمتع بالفائدة أو المنفعة ، والأخذ بهذا النظر يستتبع القول بانحصارها عن جماعات الأفراد أو مجموعات الأموال نفسها ككل واحد مستقل ، ولكن للأشخاص الطبيعيين المكونين لهذه الجماعات أو المتفاعلين بهذه المجموعات باعتبار أن المنفعة والتمتع

(١) ميشو - المرجع السابق - ص ١٠٤

الدكتور حسن كبره - المرجع السابق - ص ٨٩٠

(٢) ميستر - المرجع السابق - ص ١٧٩

إنما تعود إليهم وحدهم في نهاية المطاف لا إلى هذه الجماعات أو تلك المجموعات<sup>(١)</sup>.  
 بهذا نكون قد بسطنا أبرز المحاولات الفقهية التي تصلت لتحليل جوهر الشخص  
 المعنوي واستبطان طبيعته - وقد يكون من الملائم أن نعرض لبعض المدارس القانونية والمذاهب  
 والأنظمة المختلفة للتعرف على موقف التشريع والقضاء إزاء « هذا الشخص » ثم نقدم  
 على محاولة « تصور للشخص المعنوي » من خلال المشكلات التي تثيرها مسئوليته  
 الجنائية .

---

(١) Stark (B) Essai d'une théorie générale de la responsabilité civile considérée en sa double  
 fonction de garantie et de peine Privée, Paris 1947, P.254.

## الفصل الثاني

### اتجاهات التشريع والقضاء المعاصرين بالنسبة لطبيعة الشخص المعنوي

أوردنا فيما سلف من البيان عرضاً موجزاً لاتجاهات الفقه المعاصر بالنسبة لطبيعة الشخصية المعنوية ، وبسطنا النظريتين اللتين تتنازعان الفقه وتقاسمانه - ونردف ذلك البحث ببيان عن اتجاهات التشريع والقضاء ، لئلا نرى مدى انعكاس هاتين النظريتين على موقف الشارع والقاضي . والبصر بهذا الموقف هو الذى سيفسر لنا فى كثير من مواضع هذا الكتاب وجوانبه الاتجاهات المتباينة فى المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي سواء فى إنكارها أو تقريرها وأساس إقرارها وحدودها .

وبالنسبة لموقف التشريع واتجاهات المشرعين فى شأن طبيعة الشخص المعنوي فإنه يجدر بنا أن نسترجع ما سبق أن أوردناه فى صدر هذا البحث وافتتحناه به بدءاً من القانون الرومانى وما أعقبه من مدارس فكرية وانتهاء بمذهب الشارع فى القانون الفرنسى القديم . ونحن إذ نتعقب الاتجاهات التشريعية بالنسبة لطبيعة الشخص المعنوي ومسئوليته الجنائية ، فإن أحكام وإتمام سلسلة البحث يستوجب أن تنطلق من تاريخ محدد هو على سبيل اليقين « الثورة الفرنسية » التى جرت أحداثها فى سنة ١٧٨٩ والتى هزت أعصاب البشرية جمعاء وفتحت أعينها على معان وقيم عزيزة . . : « الحرية ، العدالة ، المساواة » ولا ريب أن فلاسفة هذه الثورة من كتاب القرن الثامن عشر الذين هاجموا صروح الطغيان والاستعباد إنما كانوا ينسجون على وتيرة واحدة ويتغنون نشيداً واحداً وإن اختلفت ألحانه ، قوامه « الفرد » أو « حقوق الإنسان » مما كان له الأثر البين على المجموعات الإنسانية أو الجماعات بصفة عامة وبالتالي على الشخص المعنوي .

أما الحديث عن مذهب القضاء فإنه لا جدال أنه لا يمكن النظر إليه منفصلاً عن مسلك المشرع فى نظام قانوني معين ، لأن وظيفة القضاء إنما تتحدد بأعمال أحكام القوانين التى يرتضيها مجتمع ما ويصدرها فى شكل قواعد قانونية .

هذا فضلاً عما يستتبعه مبدأ فصل السلطات من التزام القضاء بالإطار والمحتوى الذى

يرسمه الشارع مما يمتنع عليه معه تجاوز حدود وظيفته .  
 بيد أن القضاء وهو الذى يتناول مشكلات حية وساخنة فإنه كثيراً ما يواجه بصور تقتضى تأويل القانون وتفسيره - على نحو يكفل حل المنازعات - مما يفتح أمامه باب الاجتهاد لاستظهار مراد الشارع ومقصوده أو لسد نقص فى تشريع قائم استعداداً من مصادر العدالة والقانون الطبيعى - ويختلف موقف القضاء ودوره وفقاً لمعطيات معينة تميز من مناخ سياسى معين إلى مناخ آخر - بمعنى أن القضاء فى النظام الأنجلو أمريكى يحظى بدور يتيح له حركة أكبر عما يقوم به هذا المرفق فى النظام الفرنسى والتشريعات المستقاة منه - ولذلك فإن للقضاء فى النظام الأول دوراً أصيلاً فى التصدى لطبيعة الشخص المعنوى ومشكلة مسؤوليته الجنائية تضفى عليه طابع التقدم إذا قورن بالنظام الفرنسى ومن اتبعه وسار على هده .

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول : خاص بالتشريع والقضاء فى النظام اللاتينى

الثانى : لمعالجة هذه المسألة فى التشريع والقضاء الأنجلو - أمريكى .

## المبحث الأول

منهج التشريع والقضاء فى الأنظمة اللاتينية

فى شأن طبيعة الشخص المعنوى

### ١ - التشريع الفرنسى الحديث :

أوردنا فى مقدمة هذا القسم أن التشريع الفرنسى القديم كان ينطوى على نصوص خاصة بالمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية مما يقتضى الاعتراف المسبق بوجودها كشخص حقيقى فى نظر القانون الجنائى حتى يتسنى معاملتها على هذا النحو .

وإذا كانت الثورة الفرنسية التى جرت أحداثها فى سنة ١٧٨٩ هى التجسيد الحى للفلسفة الفردية التى تنادى بها كتاب القرن الثامن عشر ، فقد كان طبيعياً أن يكون رد الفعل حاسماً فى شأن كل المجموعات أو الجماعات التى تنال أو تؤثر على الحريات الفردية ، وإزاء التيار الفكرى السائد عن الطبيعة الوهمية أو المجازية للشخص المعنوى بادرت التشريعات

الثورية بإعدام وإنهاء هذه الجماعات . . .<sup>(١)</sup>، ومن أجل هذا صدر مرسوم في الفترة من ٢ - ٤ نوفمبر سنة ١٧٨٩ أمم أموال الكنيسة وتبعه آخر في ١٤ - ١٧ يونيو سنة ١٧٩١ ملغياً ومانعاً لكل ضروب جماعات المواطنين ، أى نقابات المهن أو الطوائف ، ثم مرسوم في ٢٧ سبتمبر - ١٦ أكتوبر سنة ١٧٩١ والذي ألغى الغرف التجارية في كافة أنحاء البلاد ، ومرسوم في ٤ أغسطس سنة ١٧٩٢<sup>(٢)</sup> والذي ألغى الجوامع العلمانية والأخويات ، وقانون في ٢٦ جرمينال السنة الثانية والذي ألغى الشركات المالية .

وبعل الأستاذ « جورج ريشيه » ذلك بقوله : « إنه رد الفعل الثوري ضد المفاهيم والمعتقدات الاجتماعية السائدة في النظام القديم » ، وهذا التجاهل المقصود لهذه الجماعات ولوجودها الطبيعي هو نتيجة طبيعية للنظرية السائدة في القرن الثامن عشر في شأن الطبيعة المجازية أو الوهمية لهذه الأشخاص<sup>(٣)</sup> .

ثم يردف قائلاً إنه منذ بداية القرن التاسع عشر عادت هذه الأشخاص القانونية لتزدهر بازدهار التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، حتى إنه يمكن القول أن ظاهرة تكوين الجماعات أو الجمعيات Associationnisme هي إحدى علامات الحياة المتعدية . ويمكن القول أن المشرع الفرنسي بدأ يحس بأهمية الشركات ودورها في قطاع المال والتجارة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ومن هنا بدأت تتوالى التشريعات الخاصة التي تسمح بإنشاء الأشخاص المعنوية ومساءلتها ، وأولها القانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨١٠ الخاص بالمناجم وذلك في المواد من ٩٣ إلى ٩٦ منه .

وأصدر المشرع الفرنسي كذلك في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥ قانوناً خاصاً بشركات السكك الحديدية ويستفاد من المواد من ١٢ - ١٥ والمادة ١٢١ منه أنها تسمح بمساءلة تلك الشركات . واستناداً إلى نصوص هذا التشريع توالى أحكام مجلس الدولة الفرنسي التي تسمح بمساءلة الأشخاص المعنوية الإدارية وتحملها لغرامات مالية حتى لو كانت مدناً أو قرى أو شركات إذا كانت هي صاحبة الامتياز ، ومثال ذلك الحكم الصادر منه في ٢٣ يوليو سنة ١٨٤١<sup>(٤)</sup> .

وأصدر المشرع الفرنسي أيضاً قانوناً في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٥ في شأن التعليم العلى وتنص

(١) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ٩ و ٧٦ .

(٢) Mestre (Achille) Personnes Morales et le problème de leur Responsabilité pénale, Thèse 1899, Université de Paris, Faculté De Droit.

(٣) Encyclopédie Dalloz-Droit Criminel II, P. 508.

(٤) Conseil d'Etat, 23 Juillet 1841 (S. 1842 - 2 - 88) .

المادة ١٩ منه على جواز تحميل الأشخاص المعنوية لمسئولية جنائية على أساس المسئولية عن فعل الغير<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ والذي ينظم تكوين ودور النقابات المهنية. وأنه وإن كانت نصوص المواد ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من هذا القانون تنص على توقيع عقوبات فردية على مديريها إلا أن المادة ٩ منه تسمح لممثل النيابة العامة بأن يطلب من المحكمة أن تقضى بحل النقابة. ومن المقرر أن القضاء بالحل هو في حقيقته حكم جنائي وليس مجرد إجراء إداري - ويعتق الأستاذان جتسرج ومومار<sup>(٢)</sup> هذا الرأي، ويؤكدان استناداً إلى الحكم الصادر من محكمة الجنج في Lille بتاريخ ٩ يوليو ١٨٩٢ والذي أيدته محكمة الجنج المستأنفة في Douai بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٢ (D. 94, I. 26. S. 1.377-96) وأبرمت محكمة النقض الفرنسية والذي انتهى إلى تطبيق القانون سالف البيان، وقضى بحل نقابة مهنية بسبب ممارستها لنشاط سياسي ودني. ويضيف هذان الفقهاء بأن محكمة الاستئناف في نانسي قد أصدرت في ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ حكماً مماثلاً وطعن عليه بالنقض، ثم قضت محكمة النقض في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٨ بسلامة هذا الحكم الذي قضى بتوقيع عقوبة الحل.

ومن الفقهاء الذين طالبوا باعتبار الحل بمثابة عقوبة تطبق على الشخص المعنوي في حالة ارتكابه جريمة الأستاذ Ploscowe في ختام تقريره المقدم إلى مؤتمر بوخارست وصاغ ذلك في قوله «إن الجزاءات أو التدابير التي تطبق على الشخص المعنوي عن الجرائم التي ترتكبها هي: الحل، والإيقاف والغرامة<sup>(٣)</sup>».

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الحركة النقابية ونشاطها كانا محللاً للتنظيم بالقانون الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ و ٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ بعد أن سلمت فرنسا للغزو النازي.

(١) Tout refus de se soumettre à la surveillance des délégués du gouvernement, telle qu'elle est prescrite par l'article 7, sera puni d'une amende de 1000-3000 Francs. Tous les administrateurs de l'établissement seront civilement et solidairement responsables des amendes prononcées contre l'un ou plusieurs d'entre eux.

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٣٧.

(٣) Les sanctions ou mesures applicables aux personnes juridiques pour les délits commis par elles-mêmes, seront. Principalement :

(a) La dissolution.

(b) La suspension de l'exercice de droits déterminés ou négoces.

(c) Les amendes.

مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٤٣.

وفي مجال « الجمعيات » فقد أصدر المشرع الفرنسي قانوناً في أول يوليو سنة ١٩٠١ اعترف بحق إنشاء الجمعيات وتنظيمها ، وأباح للفرد حق التجمع مع أقرانه وأنداده في شكل « جمعية » دون تصريح أو إعلان مسبق .

وأنه وإن صدرت من ناحية أخرى بعض التشريعات التي تسمح لجهة الإدارة بحل بعض هذه الجمعيات لأسباب سياسية كما هو الحال بالنسبة لقانون ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ، والمرسوم بقانون الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والقانون الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ إلا أنه تحت ضغط الواقع فحسب فإن القانون قد أسبغ الاعتراف - ولو بطريقة ضمنية - بالشخصية القانونية لهذه الجماعات الإنسانية .

ومن ناحية أخرى فإن الحربين العالميتين الأولى والثانية والأزمات الاقتصادية العالمية قد أجبرت الدولة على إنشاء جماعات أو أشكال اقتصادية أو اجتماعية ، أو في القليل بناء على أوامرها مما أدى إلى نشأة فرع حديث في القانون يحمل اسم القانون الاجتماعي والذي ينظم العلاقات المهنية أو علاقات العمل الجماعية وروابطها كما ينظم الإنتاج الاقتصادي الموجه أو التعاوني ، ولعل أهم ما صدر في تلك المرحلة التاريخية من قوانين هي مجموعة القوانين الاجتماعية الصادرة في ٢١ يولية سنة ١٩٣٦ ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، ٤ مارس سنة ١٩٣٨ بل لعل أهمها هو قانون التنظيم الصناعي الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقانون تنظيم الإنتاج الزراعي الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ : وترجع أهميتها في موضوع البحث إلى أنها اعترفت أو حولت أو أنشأت أشخاصاً قانونية<sup>(١)</sup> - فضلاً عن كل ما تقدم فلعل القانون المنظم للمؤسسات الصحفية الصادر في سنة ١٩٤٥ هو أجلي صورة لاعتراف المشرع الفرنسي بحقيقة الشخصية المعنوية .

ولعل المجال الذي تبدو فيه أهمية الاعتراف بالشخصية المعنوية في القانون الفرنسي هو في نطاق الجرائم الاقتصادية وتقرير مسئولية الأشخاص المعنوية عنها . ولكن مما يجدر تسجيله أن المشرع الفرنسي إذ يعترف بالشخصية المعنوية وقيامها ، فإنه يعتبرها من خلق المشرع ، وأنه إذ يملك بالنسبة لها حق الإنشاء فن الطبيعي أن يملك الحكم عليها بالانقضاء - ومن هنا يمكن القول إن المشرع الفرنسي في الغالب الأعم ما زال ينظر إلى الشخصية المعنوية باعتبارها مجرد فرض أو مجاز لاعتبارات عملية أهمها في الواقع الضرورات الاقتصادية والاجتماعية .

(١) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ١٣ .

## ٢ - القضاء الفرنسى :

لعله من المهم فى هذا المقام أن نعرض لموقف القضاء لتقف على مذهبه ونظريته إلى هذه الأشخاص . وأتأنا وإن كنا سنعرض لهذا الموقف والمنحى فى القسم الثانى من الرسالة فى صدد الحديث عن التحريم والإسناد المادى ، إلا أن موقف القضاء بالنسبة لهاتين المسألتين الأخيرتين مردده وأساسه هو مذهبه فى شأن المسألة الأولى وهى « طبيعة هذه الشخصية » وجوهرها .

وأهمية هذا البحث ترجع إلى أنه إذا اعتنق القضاء فى شأن طبيعة الشخص المعنوى « نظرية الفرض أو المجاز » فإن هذا الموقف لا بد أن ينعكس على أحكامه طالما انطلق من مذهب مؤداه أن هذا الشخص مجرد افتراض لا وجود له ، وعلى العكس فإنه إذا سلم بنظرية الحقيقة لتغير موقفه تماماً فى شأن الجرائم التى يتصور ارتكابه لها من علمه ولتطرق البحث إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يعتبرهم ممثلين لإرادته وتكيف علاقاتهم به وشروط إسناد أفعالهم إليه .

## (١) تطبيقات نظرية الفرض أو المجاز

## Théorie de la fiction

إن دراسة موقف القضاء الفرنسى فى شأن طبيعة الشخصية المعنوية وجوهرها لا يمكن فصله عن التيار الفكرى الذى ساد فى فرنسا منذ الثورة الفرنسية والفلسفة الفردية التى عبأت المناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والفكرى منذ ذلك التاريخ - وإذا كانت الثورة الفرنسية قد لجأت إلى تصفية كافة التشكيلات الجماعية بل وحرمتها تحت شعار أن الحرية هى للفرد وحده دون الجماعات<sup>(١)</sup> وإذا كان الفقه الفرنسى قد نهل حتى الثمالة من نظرية العلامة « سافيني » فى شأن طبيعة الشخص المعنوى وأنها لا تعدو مجرد الفرض أو المجاز فإنه كان طبيعياً أن يتفشى مذهب ويسود هذا التيار الفقهى الجارف . ويتضح هذا التقرير مما سطره العميد "Hamel" فى قوله : « إن فكرة الشخص المعنوى لا تعلق فى حقيقتها فكرة حق الملكية أموال ونعميل التزامات معينة » وفى نفس المعنى يقرر الأستاذ "Waline" أن فكرة

(١) ميستر - المرجع السابق - ص ١٢٩ .

الشخص المعنوى هى واحدة من الأفكار التى تتصف بالانقسام وعدم الانسجام بين التصوير التى تصاغ فيه وبين الحقيقة التى يراد التعبير عنها ، وكذلك يكتب الأستاذ "Bertrand" أنه يتعين أن ترفض مجرد التسمية للشخص المعنوى لأنه لا يوجد كائن معنوى ، وفى ذات الاتجاه يذهب الأستاذ "Foyer" أن الشخص المعنوى ليس بكائن جديد وليس أيضاً بوحدة منفصلة عن الأشخاص المكونين له<sup>(١)</sup> ويضرب الأستاذ "Mestre" مثلاً بالحكم الصادر من محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية) فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٣٨ فى شأن تطبيق المادة ٤ من القانون الصادر فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ والذى سجل « يطبق على كل من المساهمين الذين يعطون قروضاً باستعمال أسهم الشركة غرامة وليس يكفى فى هذه الحالة أن يطبق عليهم جميعاً غرامة واحدة »<sup>(٢)</sup>.

بل ولعل من أبرز الأحكام التى أوضحت دون لبس أو غموض الطبيعة الافتراضية أو الوهمية للشخص المعنوى الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية فى ١٨٨٣<sup>(٣)</sup> و ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ١٢ مايو سنة ١٨٩٣<sup>(٤)</sup> ، و ١٢ أبريل سنة ١٨٩٤<sup>(٥)</sup> وقد سطر هذا الحكم الأخير وأوضح فى مدوناته هذه الطبيعة المجازية أو الافتراضية حسبما يستفاد من أسبابه : « لا يصح أن تتخذ إجراءات عقاية أمام المحاكم الجنائية إلا ضد أشخاص طبيعيين وهم الذين يصح أن توقع عليهم عقوبة . أما الشركة التجارية فهى شخص معنوى مما لا يمكن معه أن تتحمل سوى مسئولية مدنية ، اللهم إلا إذا نص على حالات محددة بقانون منظم لموضوعات خاصة »<sup>(٦)</sup>.

وتسجل محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية) ذات المبدأ فى حكمها الصادر فى ٦ يوليو سنة ١٩٥٤ . حيث إن الغرامة هى عقوبة ، وإن العقوبة شخصية - إلا فى

(١) أوبنيت - المرجع السابق - ص ٤٣٩ .

(٢) Cassation Criminelle, 14 Decembre 1838 (S. 1839, 1, 323).

"Les associés qui font des prêts avec : les valeurs de la société, sont passibles chacun d'une amende. Il ne suffit pas de prononcer contre eux une seule amende".

Cassation Crim, 8 Mars 1883 (S. 1-8-P. 470).

Cassation Crim, 12 Mai 1893 (S. 1-1894-P. 201).

Cassation Crim, 12 Avril 1894 (S. 1-1894-P. 376).

ويراجع - مستر - المرجع السابق - ص ١٤٩ .

(٦) "On ne peut poursuivre devant les tribunaux de repression que des êtres réels, passibles d'une peine. Une société commerciale, être moral ne peut encourir qu'une responsabilité civile. Sauf exception pour seuls cas prévus par la loi réglant des matières spéciales".

الحالات الاستثنائية المنصوص عليها بصفة خاصة في القانون ، وأنها - أي الغرامة - لا يقضى بها على شخص معنوي كشركة مساهمة والتي يصح أن تسأل مسئولية مدنية في حالة وقوع جريمة من أحد مديريها أو التابعين لها <sup>(١)</sup> .

ويمكن القول إن نظرية الفرض أو المجاز والنتائج التي تنفرع عليها كانت هي الأساس الذي اتخذت بنية لأحكام القضاء الفرنسي طوال القرن التاسع عشر بل وحتى النصف الأول من القرن العشرين .

وأنه وإن وجدت بعض الاستثناءات التي تجيز معاقبة الشخص المعنوي كالحكم الصادر من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية في ٦ أغسطس سنة ١٨٢٩ والذي أورد « أنه في شأن الغرامة التي تسأل الشركة عنها قانوناً بسبب فعل إجترمه بعض تابعيها فإنها تحمل على الشخص الجماعي وليس على كل من المساهمين كأفراد ، إنه يتعين القضاء بغرامة واحدة قبلها دون أن تتعدد الغرامات بتعدد كل من المساهمين <sup>(٢)</sup> . فلعلنا لا نتجاوز التفسير السليم في أن هذا الحكم وإن كان يقرر مسئولية الشخص المعنوي وتحمله لعقوبة الغرامة فإننا نتفق مع الأستاذ Mestre <sup>(٣)</sup> في أن مثل هذا الحكم وغيره ليس مبناه تقرير الشخصية الحقيقية للشخص المعنوي ، بل إنه لا يعدو النظر إليه إما بصفته كمالك <sup>(٤)</sup> أو كمتبوع أو النظر إلى طبيعة العقوبة المقررة دون أن يستفاد منها اعتناق نظرية الحقيقة في شأن طبيعته . بل إن محكمة النقض الفرنسية قد عادت في حكم حديث صادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣

„Attendu que l'amende est une peine, que toute peine est personnelle, sauf les exceptions (١) spécialement prévues par la loi qu'elle ne peut donc être prononcée contre un être moral, tel qu'une société anonyme laquelle peut seulement être déclarée civilement responsable en cas d'infraction à la loi commise par ses dirigeants ou préposés”.

وفي نفس المعنى :

Cassation crim (10 Janvier 1829, D. H - 1929, P. 164, 16 Mai 1930, D. H 1930, 431 - Orleans 26 Avril 1941. D. H. 1941, 249-Crimin, 4 Fevrier 1944 J.C. P. 1944. IV-38-Trib correc-Bayonne 4 Janvier 1950, D. 1950, Somm. 28).

Cassation crim. 6 Aout 1829 (S. 1829-1-346).

(٢)

وتد سطر هذا الحكم :

“En matière d'amende, la responsabilité légale qu'une société encourt par le fait de ses préposés, pèse sur l'être collectif et non sur chacun des associés individuellement - l'est une seule amende qui doit être prononcée, et non une amende contre chacun des associés”.

(٣) ميستر - المرجع السابق - ص ٢٢٦ - ٢٤٠ .

Cassation Crim 17 Decembre 1840 (S. 1841, P. 698).

(٤)

إلى تسجيل ذات المبدأ<sup>(١)</sup> الذي أوردته الحكم الصادر في ٦ يوليو سنة ١٩٥٤ ليس في معناه فحسب بل في ألفاظه وبنائه .

## (ب) نظرية الحقيقة

قلنا إن نظرية العلامة سافيني في شأن الطبيعة المجازية أو الافتراضية للشخص المعنوي لقيت في فرنسا أرضاً خصبة ومناخاً ملائماً ، وأنها تلاقت مع الأفكار الفردية ومقتضياتها ولكننا قلنا إن الفقه الجرماني وعلى رأسه الفقيه Gierke قد تصدى لتفنيد هذه النظرية والانتصار لنظرية الحقيقة .

وإزاء تزايد دور الأشخاص المعنوية ونموها واطرادها ، وإزاء ما كان يهب من تيارات من الجانب الآخر من المانش على حد تعبير فالير فإنه كان طبعاً أن ينهض تيار فكري في الفقه والقضاء يواكب التيار السائد في الأنظمة الأخرى وإن لم يستطع اللحاق به أو مجاراته .

ولعل الحكم الذي صدر من محكمة النقض الفرنسية في سنة ١٩٥٤ هو نقطة التحول في موقف القضاء الفرنسي من قضية طبيعة الشخص المعنوي ، ذلك لأن هذا الحكم قد اعتنق نظرية الحقيقة ؛ وسجل في وضوح المبدأ الذي أرساه الحكم<sup>(٢)</sup> وهو أن الشخصية المدنية ليست من خلق القانون ، ولكن يحظى بها - أي بالشخصية القانونية - كل جماعة مزودة بالقدرة على التعبير الجماعي للدفاع عن المصالح المشروعة المعترف بها والتي تتدثر بالحماية القانونية - وقد تبلو إرادة المشرع بصفة خاصة حيناً يقرر - باعتباره يترخص

( ١ ) Attendu que l'amende est une peine, que toute peine est personnelle, sauf les excep-

tions spécialement prévues par la loi, qu'elle ne peut donc être prononcée contre un être morale, tel qu'une société anonyme, laquelle peut seulement être déclarée civilement responsable en cas d'infraction à la loi commise par ses dirigeants ou préposés (Crim 26 Novembre 1963, gaz, Pal. 1964 - 1 - 189) .

La personnalité civile n'est pas une création de la loi, elle appartient en principe, à tout ( ٢ )

groupement pourvu d'une possibilité d'expression collective pour la défense d'intérêts licites, dignes, par suite, d'être juridiquement reconnus et protégés. Il en est particulièrement ainsi lorsque le législateur, qui a le pouvoir dans un but de haute police, de priver de la personnalité civile telle catégorie, déterminée de groupements, créer certains organismes auxquels il confie la mission de gérer certains intérêts collectifs.

Tel est le cas pour les comités d'établissements aux quels la loi a confié les mêmes attributions que les comités d'entreprise et qui, poursuivent des buts identiques, doivent être pourvus des mêmes moyens de l'action (Cassation Crim - Dalloz P. 217 - 1954) .

كما يرجع تعليق الأستاذ ليفاسير .

بالسلطة ومن أجل اعتبارات عليا خاصة بالأمن - حرمان مجموعات محددة من الشخصية المدنية وفي استحداث أجهزة معينة ينيط بها مهمة تسيير مصالح جماعية أو مشتركة - ويتحقق ذلك أى ثبوت الشخصية - بالنسبة للجان المؤسسات التى أولاها المشرع ذات الاختصاصات المقررة فى القانون للجان المشروعات والتى تنفياً ذات الأهداف ، ومن ثم ترخص بذات الوسائل والإمكانات .

ويرى الأستاذ ليفاسير فى تعليقه على هذا الحكم أنه قد وضع حداً للخلاف فى أحكام القضاء الفرنسى وهو فى صدد تفسير أحكام المرسوم الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ وذلك حول توافر الشخصية القانونية للجان المؤسسات . وهو الخلاف الذى كان قد بلغ إلى حد التناقض والتضارب بين موقف الدائرة المدنية والدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية فى شأن لجان المؤسسات وتقرير الشخصية القانونية لها من عدمه .

ويضيف الأستاذ ليفاسير فى تعليقه بأن هذا الحكم قد أرسى مبدأ مؤداه أن الشخصية القانونية تستوى على ركنين أولهما مصالح مشروعة من ناحية ، وثانيهما توافر أداة التعبير الجماعى أو المشترك من ناحية أخرى .

ومن ثم يمكن القول إن حكم محكمة النقض الفرنسية فى سنة ١٩٥٤ والذى يتصدر طائفة أحكام المبادئ هو الذى أرسى بجلاء اعتناق نظرية الحقيقة فى شأن طبيعة الشخص المعنوى على ما سلف البيان .

ويضيف الأستاذ Oppetit أن أسباب هذا الحكم بل وعباراته مشوبة بتأثير « اهرنج » و « ميشو » لاسيما فى شأن الإشارة إلى فكرة المصلحة ، ويردف الأستاذ « أوبيتيت » بأن الأستاذين « كولوميل وهنرى مازو » يعتنقان هذا التفسير فى شأن حكم النقض الفرنسى ثم يؤكد ذات النتيجة التى خلص إليها الأستاذ ليفاسير أنه يبدو أن المعيار الذى اتخذته المحكمة لثبوت الشخصية القانونية يفترض توافر ركنيتين أو عنصرين ، أولهما المصلحة وثانيهما « التنظيم » وأنه متى استوفى الشخص المعنوى هذين العنصرين فإن شخصيه القانونية تنهض تلقائياً ودون حاجة إلى الاعتراف به رسمياً وأنه لا يفقد الوجود إلا استثناء حين يتطلب المشرع ضرورة الاعتراف بنص صريح<sup>(١)</sup> ، وفى هذا المقام فإن الأستاذ ليفاسير يسجل أن إرادة المشرع قد تبدو عملياً حين يشترط شروطاً معينة فى شأن المصالح المشروعة أو حين يضع قيوداً معينة بالنسبة للجهاز أو التنظيم الذى يضى عليه صلاحية التعبير عن المصالح الجماعية أو المشتركة . وبالرغم من هذه التحفظات التى يوردها الأستاذ ليفاسير فإنه يقرر

أن هذا الحكم قد أكد ولأول مرة « حقيقة » الأشخاص المعنوية وأنه يمكن القول إن الشخصية المعنوية « كحقيقة » حتى ولو على الأقل كحقيقة فنية أضحت مسلماً بها في الفقه الفرنسي بصفة عامة <sup>(١)</sup>.

### ٣- الفقه والتشريع والقضاء البلجيكي :

لعل خير ما يبرز الفكر القانوني البلجيكي في هذا الشأن هو ما كتبه المستشار "Andrien de Reeth" من أن القاعدة التي تسود في القانون الوضعي البلجيكي أن الدعوى الجنائية لا يمكن تحريكها إلا قبل شخص طبيعي ، وأن هذا المبدأ وإن كان غير مكتوب إلا أنه وارد ومستفاد ضمناً من مطالعة نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، من قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ ، وكذلك سلفه الصادر في سنة ١٨١٠ <sup>(٢)</sup>.

ولا ريب أن هذا موقف طبيعي في نظام قانوني مشرب بالفكر الفرنسي حول طبيعة الشخص المعنوي وتفسيرها استمداداً من نظرية الفرض أو المجاز وما يتنادى به من نتائج لازمة - ويترفع على ذلك حتماً خلو التشريع من إسناد أفعال مؤتمة له ، وطبعي أن يتجه القضاء دوماً إلى تقرير عدم قدرته على ارتكاب خطأ لانعدام الإرادة مما يستتبع انتفاء المساءلة لغير الأشخاص الطبيعيين باعتبار أنهم وحدهم هم الذين يحظون بالإدراك وحرية الاختيار .

ومن هنا فإن المذهب الغالب بين فقهاء القانون البلجيكي أن تشريعهم الوضعي يعتق المبدأ القائل بأن الشخص الطبيعي وحده هو الذي يستطيع أن يرتكب الجريمة ويكون مسئولاً عنها . وقوام هذا المبدأ أن القانون الجنائي يقرن المسؤولية الجنائية بالخطأ ، وأن الخطأ لا يتوافر أو يصبح إسناداً إلا إذا تصرف الفرد عن إدراك أو اختيار . كما يجمع أولئك الشراح على أن القانون البلجيكي يعتق المبدأ الموروث عن القانون الروماني *Societas delinquer non potest* . وأن هذه القاعدة تعتبر من الأصول الجوهرية في التشريع الجنائي والتجاري على السواء <sup>(٣)</sup> ويستند الشراح في ذلك إلى أن الأشخاص المعنوية العامة والخاصة عاطلة

(١) "Certes la thèse de la réalité, tout ou moins d'une "réalité technique" rallie maintenant l'opinion générale de la doctrine Française".

(٢) Andrien Van den Branden de Reeth, la responsabilité pénale des personnes morales, Aperçus actuels et perspectives, Revue de droit pénal et de criminologie 1953 - 1954 P. 623 - 642.

(٣) Constant (Jean) la responsabilité pénale des personnes morales Et de leurs Organes en droit Belge, Revue internationale de droit pénal 1951, P. 597.

عن الإرادة والإدراك . ولهذا فإنها عاجزة عن التعبير عن إرادتها إلا بواسطة الأشخاص الذين يستخدمهم كأعضاء له ويسجل الأستاذ جان كونستانت أن الفقيه « فرنانديري » يستند في تأصيل هذا المبدأ إلى أنه طالما أن الإدراك والتمييز وحرية الاختيار مشروط بقيام المسؤولية فإنه لذلك يغدو مستحيلا مساءلة تلك الأشخاص ، ويورد كونستانت من مؤلف « جيل سيمون » أن ارتكاب شخص لعمل مخالف للقانون لا يكفي وحده لتحمله العقاب بل لا بد من توافر شرطين ، أن يكون ارتكاب الفعل عن إدراك وعن حرية في الاختيار .

ويضيف الأستاذ « جان فان هوت » أن التشريع البلجيكي يسند الأفعال الجنائية التي يرتكبها المديرون أو التابعون للشخص المعنوي إلى هؤلاء الأشخاص بذاتهم حتى لو كان التصميم على الجريمة أو الاشتراك فيها من عمل كافة أعضائه أو كل ممثليه فإن المسؤولية تقع على كاهلهم جميعاً كأفراد ولا يسند للشخص المعنوي أية مسؤولية جنائية مباشرة أو غير مباشرة في هذه الحالة .

ويستند الشراح في تدعيم هذه الآراء إلى قاعدة شخصية العقوبة حتى بالنسبة للغرامة وهي القاعدة المستفادة من المادة ٣٩ من القانون الجنائي البلجيكي والتي تنص على : « يقضى بالغرامة على استقلال ضد كل من المحكوم عليهم من ذات الجريمة <sup>(١)</sup> » .

ومع ذلك فإن الأستاذ جان كونستانت يرى أنه بالنسبة لعقوبة الغرامة المقررة في حالة ارتكاب المخالفات فإنه يمكن توقيعها على الشخص المعنوي ، ويستند في هذا الرأي إلى أن الالتزام باحترام القوانين واللوائح يحتاج به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على السواء ، ومن ثم فإن الجزاء المقرر في حالة المخالفات يتعين توقيعه على أيهما دون تفرقة أو تمييز <sup>(٢)</sup> .

وهذا الرأي الذي يكاد يجمع عليه الفقه الجنائي البلجيكي هو أيضاً مذهب فقهاء القانون التجاري . ويورد كونستانت ما أورده الفقيه « لويس فردريك » في مؤلفه القانون التجاري « أن الشركات باعتبارها أشخاصاً معنوية لا يمكن مساءلتها جنائياً بسبب كونها مجرد أشخاص مجازية وبجردة وتعتز وحدها عن العمل ومن ثم فلا تستطيع ارتكاب جريمة » <sup>(٣)</sup> .

(١) L'amende est prononcée individuellement contre condamnés à raison d'une même infraction.

(٢) Constant (Jean) Principes généraux du droit pénal positif Belge, Septième Edition, Liège 1929 (deux tomes) tome I P. 481.

(٣) Les administrateurs d'une société peuvent être condamnés comme complices en raison des faits de banqueroute commis dans la gestion des affaires sociales, bien que la société, personne fictive, ne soit pas poursuivie du point de vue social.

وفي ذات المعنى يسطر "Haus." لما كانت الجريمة تقتضى توافر الإرادة لدى مرتكبها فإن ذلك يستتبع أن ارتكابها لا يتأتى إلا من أشخاص طبيعيين أى أفراد . فالمجموعات والجماعات وكل الأشخاص الجماعية التى ينشئها أو يعترف بها القانون كأشخاص قانونية ، ذلك لأنها عاطلة عن الإرادة ولا تستطيع بالتالى ارتكاب جريمة ولا يسوغ عقابها ، ومن أجل ذلك فإن الجرائم التى يرتكبها أفراد هذه الجماعات سواء كانوا أعضاء أو مديره أو التابعين له - فإنها لا يمكن إسنادها إلى الشخص المعنوى حتى لو كان ارتكابها من قبل كافة المكونين له بل يتعين إسنادها إلى الأفراد المكونين له ويتحملون وحدهم العقاب .

وجدير بالذكر أن أحكام القضاء البلجيكي متواترة على تقرير انتفاء المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى ، وتستند تلك الأحكام - فى تبرير رفض تلك المسؤولية - تارة إلى الطبيعة المجازية أو الافتراضية للشخص المعنوى ، وتارة أخرى إلى مبدأ شخصية العقوبة <sup>(١)</sup> .

ولكن يتعين من ناحية أن نسجل أن بعض الفقهاء البلجيكيين يرون ضرورة إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى ، بل ويذهبون إلى القول بأن القانون البلجيكي يطبق بعض التدابير الاحترازية ضد الأشخاص المعنوية ويستشهدون بالمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ وكذلك بالقانون الأساسى الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢١ فى شأن الجماعات التى لا تهدف إلى الربح ، وأن المادتين ١٨ ، ١٩ منه تقرر « أن المحكمة المدنية التى يقع فى دائرتها المركز الرئيسى للجماعة تستطيع أن تقضى بحل الجماعة التى ترتكب مخالفة خطيرة » بل ويطلبون بأن تنصلى المحاكم الجنائية حينما تكون فى مواجهة جريمة ارتكبها الشخص المعنوى بأن تقضى ضده إما بالبطلان أو بالحل <sup>(٢)</sup> .

وما يجدر التنويه به فى هذا المقام أن المشرع البلجيكي قد أصدر بعض القوانين التى تنظم المسؤولية الجنائية التى ترتكب داخل نطاق الشركات التجارية ومن بينها :

Attendu-dit cet arrêt-que sans doute, une société ne peut delinquer, mais dans ce cas, ce sont les personnes physiques par lesquels elle a agi, qui sont, dans la réalité des choses, les auteurs des infractions et qui doivent étre poursuivies.

( جان كونسانت - المرجع السابق - ص ٦٠١ كما تراجع أحكام التقض البلجيكية العديدة فى هذا المعنى .

( ١ ) Il est en principe que, sous l'empire de notre législation, la responsabilité pénale est individuelle, qu'ainsi, elle ne peut atteindre que l'auteur de l'infraction, et non un être moral ou collectif. ( كونسانت - المرجع السابق - ص ٦١٩ ) .

( ٢ ) مجموعة أعمال مؤتمر بوتخارست - المرجع السابق - تقرير جينسبرج وسار - ص ٣٦ .

١ - الأمر الملكي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ والذي حدد الأشخاص الطبيعيين - أعضاء الشركة - الذين يسألون عن الجرائم التي حددتها المادة ١٣ من القانون الخاص بهذه الشركات ، ويتضح من مطالعة المواد ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ من ذلك التشريع أن المشرع البلجيكي أفصح بجلاء أن الجرائم الواردة في الفصل الثامن من مجموعة قوانين الشركات تسند إما إلى المديرين أو النائين عن الشركة ، الوكلاء ، أعضاء لجنة المراقبة أو المصفين وفقاً لكل حالة على حدة .

٢ - مجموعة القوانين الضرائبية الصادرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن الضرائب غير العادية على الدخول . وتنص المادة ٦/٦٨ من هذه المجموعة على أنه إذا ارتكبت الجريمة بواسطة شركة أو هيئة ذات شخصية قانونية فإن الأشخاص الذين حددتهم المادة ٧٨ مكرراً من هذا التشريع هم الذين يتحملون العقوبة المقررة وذلك بقولها :  
« تطبق العقوبات على المديرين أو النواب أو الموظفين الذين يعتبرون شركاء في الوقائع المعاقب عليها » .

## المبحث الثاني

### موقف الفقه والقضاء في الأنظمة الأنجلوسكسونية

#### مذهب الفقه والقضاء في إنجلترا :

إن الباحث عن موقف الفقه والقضاء في إنجلترا في شأن طبيعة الشخص المعنوي يجب أن يتذكر دوماً المزاج الفكري السائد هناك والذي يعتبر « وليد وثمرة أرضها وتاريخها » وفقاً لتعبير أستاذي الجليل " Georges Lavqu " ونعني بذلك أن الفكر الإنجليزى مشبع بالأسلوب الذرائعى فهو لا يستغرق في لجة الخلافات النظرية بل يسعى إلى الحلول العملية .

ومن أجل هذا فإن هناك ثمة خطأ شائعاً مؤداه أن الفقه والقضاء في إنجلترا كانا يعتنقان نظرية الفرض أو المجاز في حين أن التحقيقات العلمية تثبت أنهما لم يعتنقا نظرية الفرض أو المجاز ولا نظرية الحقيقة على السواء<sup>(١)</sup>، ومن أجل هذا فإن رفض المساءلة الجنائية للشخص المعنوي وهى القاعدة التى سادت في الفكر القانوني الإنجليزى لمدة طويلة لاسيما

(١) (L-H-Leigh) The Criminal liability of corporation in English law, Page 3,  
London School of Economic and political Science, Weidenfeld and Nicolson. 1969.

في الجرائم التي تتطلب توافر القصد الجنائي mensrea (التصور الجنائي) كان مبنيا  
 أصولا مستوحاة من الشريعة العامة في إنجلترا The common law  
 ويمكن أن يضاف إلى ذلك أنه وإن كانت الشريعة العامة في إنجلترا تعرف المسؤولية  
 المدنية عن فعل الغير والتي يعبر عنها بلفظ "torts" إلا أنها من ناحية أخرى ترفض المسؤولية  
 الجنائية عن فعل الغير والتي يعبر عنها ، "Vicarious liability" ويعبر فقهاء القانون  
 الإنجليزي عن ذلك بقولهم في :

"Vicarious liability had no place in English criminal law for the crimes of others".

بيد أنه يجدر أن يضيف في هذا الصدد أن القضاء الإنجليزي في سبيل الوصول  
 إلى عقاب الشخص المعنوي قد اضطر في بعض الحالات إلى إعمال المسؤولية عن فعل الغير  
 في بعض الجرائم بلوغاً لإزالة العقاب حسبما سنرى في القسم الثاني .  
 ولكن من ناحية أخرى ليس معنى ذلك أن الفقه أو القضاء في إنجلترا لم يعرفا نظرية  
 المجاز أو الحقيقة فإنه بالنسبة لنظرية المجاز فقد تحدث عنها واعتنقها بعض الفقهاء كما  
 أعملها القضاء في بعض أحكامه ، وكذلك الشأن بالنسبة لنظرية الحقيقة .  
 ويورد الأستاذ "Leigh" أن أول قضية أثير فيها النقاش حول طبيعة الشخص المعنوي  
 قد ورد في الحكم الصادر في سنة ١٨٥٩ في قضية :

"Green V. London Général Ommibus Company 1859."

والذي أورد :

"That a corporation, being a fiction.

و

Could not be held liable for a tort involving violence". (١)

بل وفي هذا المقام يضيف بعض الشراح والذين ينهلون من هذه النظرية الحجج التالية :  
 إن الشخصية المعنوية تفتقد العقل ، ومكة الإرادة ، ولا تملك بذاتها القدرة اللازمة

(١) براج - Leigh - المرجع السابق ص ٣ و ٥ بل ويضيف :

"Initially, it was said that corporation had no mind, could not will, and so could not personally entertain the intent necessary to commit a crime. Similarly before the development of vicarious liability, it was clear that a corporation lacked corporal members, and could not therefore act physically. It was also said at a later date that corporations, other than charter corporations, were creatures endowed with such limited powers as were specified either by an incorporating statute or, if incorporated under the enabling provisions of the companies Act by the objects set out in the memorandum of association Powers were explicitly conferred enabling the corporation to commit crimes. Therefore it was said, the commission of any crime was necessarily ultravires a corporation and could not be imputed to it".

على اقرار جريمة ، إنه من الواضح أنها ينقصها الأعضاء الجسدية فلا تملك والحالة هذه إتيان الفعل بأعضائها الذاتية الخاصة وفضلا عن ذلك فإن وجودها محكوم بمبدأ التخصص الذى أنشئت من أجله سواء المستفادة من قواعد إنشائها أو من النصوص الخاصة بالشركات .

وهذا النظر يؤكد أنه لم يرد أى نص صريح يستفاد منه قدرتها على ارتكاب جريمة ، ومن أجل هذا فقد قيل إن ارتكاب الشخص المعنوي لجريمة ليس وارداً على الإطلاق بالنسبة لما بل وتأتى القواعد إسناد الجرائم إليها .  
كما يستفاد تطبيق نظرية القرض أو المجاز فى شأن طبيعة الشخص المعنوي من الحكم الذى أورده الفقيه "Grower" فى القضية المعروفة :

"Lennard's Carrying Co. V. Asiatic petroleum".

وهو الحكم الذى أصدره اللورد هالدين "Halden" والذى تضمن :  
« أن الشخص المعنوي هو شيء تجرئى ، وأنه عاطل عن الإرادة الذاتية فضلا عن كونه لا يحظى بوجود عضوى خاص ، ومن هنا فإن نشاطه هو وليد إرادة شخص طبيعى يطلق عليه بقرض خاص الوكيل أو الممثل » . بيد أن هذا الشخص الطبيعى فى الحقيقة هو الذى يوجه إرادة الشخص المعنوي ، بل هو جوهر شخصيته وقمة إرادته <sup>(١)</sup> .

بل ولعل ما يفيد الصفة المجازية أو الافتراضية للشخص المعنوي ما أورده : "Leigh" فى مؤلفه « عدم مكنة الشخص المعنوي على الإرادة ، وإلى فكرة أن ارتكاب جريمة تجاوز تخصص الشخص المعنوي لأغراض محددة ، بل وإلى عدم ملائمة الإجراءات الجنائية أو انطباقها على الأشخاص المعنوية التى تهم بارتكاب جرائم » <sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة لنظرية الحقيقة فيمكن القول إن التشريع والقضاء فى إنجلترا لم يقبلها إطلاقاً ، ومع ذلك فإن هذه النظرية هى التى أدت إلى قبول نظرية العضو "Organic representation" ويعمل بعض الشراح هذا المنحى بأن القضاء الإنجليزى كان يضطر له

( ١ ) A corporation is an abstraction, it has no mind of its own any more that it has a body of its own, its active and directing will must consequently be sought in the person of somebody who for some purposes may be called an agent, but who is really the directing will of the corporation, the very edge and center of the personality of the corporation.

( Grower L.C.B. ) the principles of Modern company law. Second edition, london 1957. P. 134.

( ٢ ) The inability of a corporation to will, the notion that the commission of crimes was ultra vires the corporation; and the inadequacy of early procedure to deal with corporations accused of criminal offences.

( انظر Leigh - المرجع السابق - ص ٥ ) .

نقاداً لتطبيق المسؤولية عن فعل الغير ، مثلما حدث في الحكم الصادر في سنة ١٨٩٤ في القضية سالفة البيان <sup>(١)</sup> وهو الحكم الذى أصدره " Lord Holden " والذى أورد :

"The acts of the person or persons representing the controlling mind and will of the corporations were its acts"

وبالرغم من أن الفقه والقضاء الإنجليزى قد أعرضا عن نظرية الحقيقة إلا أنهما بالرغم من ذلك اتجها إلى تطبيق بعض الحلول التى لاتأتى إلا من التسليم بها ، وفى هذا الصدد نقرأ للأستاذين " Dewey, Hart " أنه يتعين على القضاء ألا يشغل نفسه بالبحث عن طبيعة الشخص المعنوي وأنه يتعين عليهم أن يتحدثوا ما يسمح بامتداد القواعد المخصصة للأفراد إلى الشخص المعنوي كلما اقتضت مصلحة العدالة ذلك <sup>(٢)</sup>.

يبد أنه مما يجدر ذكره في هذا المقام أن النظرية التى نادت بالبحث عن الحلول العملية المحققة للعدالة دون استغراق في الجدل الفقهي حول طبيعة الشخص المعنوي قد وضعت قيدين ، أولهما يتصل بحدود القياس أو التشبيه بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي ، وثانيهما مدى مقتضيات العدالة - في كل حالة بذاتها - لتطبيق مثل هذا القياس .

وبالنسبة للحد الأول فقد قيل إنه لا ينبغي أن ندفع هذا القياس إلى حد يجاوز الأبعاد الحقيقية بمعنى أنه لا يتصور القول بأن الأشخاص الطبيعيين المكونين للشخص المعنوي هم أعضاؤه الذاتية ، ومن ثم فلا يجوز بحال تنفيذ حكم الإعدام الذى يصدر ضد الشركة على أولئك الأشخاص الطبيعيين ، وأما عن الحد الثانى فإنه يتصل بمبدأ التخصص . وقد صاغ الفقه الإنجليزى هذا الحد بقوله إن الشركة لا تستطيع إتيان فعل أو تحقيق غرض إلا إذا كان واردة في قواعد إنشائها ، وأنه بناء على ذلك فإن الأنشطة التى تقع خارج نطاق أهدافها المقننة فإنها تكون بمثابة ultra Vires أى منبئة الصلة بتلك الأهداف فلا تسأل عنها <sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة لقانون العقوبات الهندى فإن المستفاد من نص المادة ١١ من هذا القانون أن المشرع الهندى وإن اعتبر الشخص المعنوي من أشخاص قانون العقوبات إلا أنه بالنسبة لطبيعة ذلك الشخص فإنه يعتبره من قبيل الفرض أو المجاز ، ويستفاد هذا التقرير بشقيه من الآتى :

(Grower, L.C.B.) opcit page. 135.

(١)

How for the analogies latent in the law permit them to extend to corporations, rules

(٢)

worked out for individuals, when justice seems to demand it Leigh (L) The criminal liability of corporations in English law, P. 6.

(٣) Leigh - المرجع السابق - ص ٨ .

تنص المادة ١١ من قانون العقوبات الهندي أن « لفظ شخص يشمل شركة أو جمعية أو اتحاداً أو عضواً في أشخاص يحظون بالشخصية المعنوية من عدمه »<sup>(١)</sup> وهذا النص مأخوذ وفقاً للتعليقات الواردة عليه من نص المادة ١٩ من قانون "Interpretation Act 1889" و من

المادة ٣ (٤٢) من قانون "The Général Clauses Act 1897" الإنجليزي .

أما بالنسبة للنظر إليه كفرض أو مجاز فإن ذلك مستفاد من التعليق على هذا النص ، ولذلك فإنه يشمل فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين الشخص المجازي مثل الشركة أو الجمعية بالإضافة إلى المعنى الأصلي المتبع في القانون الإنجليزي ، ولقد تقرر حديثاً في قضية مدراس أن لفظ « شخص » حسبما ورد في المادة ١١ ليس - بالاصطلاح الضيق بل إنه يتسع ليشمل الأشخاص الصناعية أو القانونية مثلها تماماً معبود أو معشوق - ويستفاد ذلك من تعبير

(Fictitious person artificial and juridical persons as well, such an idol)

وترتيباً على ما تقدم يصح القول إن قانون العقوبات الهندي يعتبر الشخص المعنوي مجرد شخص افتراضي أو مجازي من صنع الشارع .

Section 11 "The Word 'person' includes any company or association or body of (١)  
persons, whether incorporated or not".

For there it includes not only such natural beings but also fictitious person such as a company or association. In this respect, the term follows the connotation which it has received in English law. In a comparatively recent Madras case it has been held that the definition of the word "person" in the present section is not exhaustive and it must be taken to include artificial and juridical persons as well, such an idol. The penal law of India. 8th Edition 1968, 4 Vols, Hari singh gour. law publishers, Allahabad; Vol I. P. 147 - 148.

## الباب الثاني

### المسئولية الجنائية للشخص المعنوي بين النفي والتقرير

أوردنا في الباب الأول الاتجاهات الفقهية التي تتنازع طبيعة الشخص المعنوي ، كما أوردنا موقف القضاة الفرنسي والأنجلوسكسوني ونظرتهم إلى طبيعة ذلك الشخص وإذا كانت هذه الدراسة ستتناول في مواضع متعددة منها تحليل موقف الفقه والتشريع والقضاء في الأنظمة الأنجلو - أمريكية والفرنسي والمصري في شأن مشكلة المسئولية الجنائية للشخص المعنوي سواء من ناحية التجريم أو الإسناد المادي والمعنوي ، فإننا لذلك نرى أن نرجئ الحديث عن كل من هذين المذهبين إلى الموضع المخصص لكل منهما في هذا البحث .

وستتناول في هذا الباب موقف الفقه والتشريع والقضاء في الفكر القانوني المقارن دون التعرض إلى الفكر القانوني الأنجلو - أمريكي والفرنسي وذلك للسبب سالف البيان .

وستقسم هذا الباب إلى فصلين ، نعتد أولهما لبيان اتجاهات المذاهب القانونية في القانون المقارن والعربي على السواء ويتضح من الدراسة الوجيزة التي سنقدمها في هذا الفصل أن الاتجاه الغالب الأعم هو رفض تقرير المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ، وذلك فيما عدا بعض الجرائم ذات الطبيعة الخاصة والتي اصطلاح على تسميتها بالجرائم الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فتعرض فيه لأسباب مناهضة المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ومناقشة تلك الاعتراضات الموجهة لمساءلته جنائيا .

## الفصل الأول

موقف القانون المقارن من المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى

### المبحث الأول

الفقه والتشريع التقليدى

أولاً : الفقه والتشريع الألماني

سبق أن أوردنا أن العلامة سافيني هو عميد مذهب الفرض أو المجازى فى شأن طبيعة الشخص المعنوى . بيد أنه وإن كان فقه هذه المدرسة قد وجد أرضاً خصبة له فى فرنسا ، فإن الأمر جرى على عكس ذلك تماماً فى الوطن الأصيل للنظرية ومولدها أى فى ألمانيا . ولهذا نجد جمهور الفقهاء الألمان يعتقدون المذهب المضاد ويقررون أن الأشخاص المعنوية تشكل أشخاصاً حقيقية وشرعية ، شأنها شأن الأشخاص الطبيعيين تماماً . وكذلك فإنهم يرفضون كل فكرة عن الفرض أو المجاز أو أنها وليدة الإرادة التحكيمية للقانون.

ولعل من الفقهاء القدامى الذين أقروا المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، على حد ما يورده جيمينال هو Sintenis<sup>(١)</sup> وأن هذا الأخير أعلن أنه وإن كان الفقه الرومانى لم يعرف الشخص المعنوى إلا باعتباره تجريباً صرفاً يظهر أو يختفى وفقاً لإرادة الشارع وفى الحدود التى يرخص له بالنشاط من خلالها فإن القانون الألماني القديم عرف نوعين من « الجماعات Corporations » نشأت فى المجتمعات البدائية بين أفراد الأسرة الواحدة أو ساكنى إقليم واحد ، وكانت هذه الجماعات صاحبة حقيقة للحقوق ومالكة للأرض المشتركة وقادرة على التصرف على حد سواء . وكذلك نجد « زتلمان Zitelmann » - حسبنا أسلفنا - يعتقد القول بأن « الجماعات » هى على غرار « الكائن الإنسانى تماماً » لأنها تحظى بإرادة مستقلة

(١) جيمينال - المرجع السابق - ص ٥٧ .

وانظر فى شأن موقف الفقه الألماني - مجموعة أعمال المؤتمر الدولى الثانى لقانون العقوبات ، تقرير Masaveu ص ٥٧ وهو يورد وجهة نظر المعارضين والمؤيدين من الفقهاء الألمان .

منفصلة تماماً عن إرادات الأفراد المكونين لها ولا تعمل إلا لصالح الجماعة .  
 وأنه وإن كانت هذه الإرادة هي وليدة اجتماع إرادات فردية ، إلا أنه متى تكونت  
 الإرادة الجماعية فإنها تقوم استقلالاً مالكة لكل الحقوق الخاصة بالجماعة ، ويردف زلمان  
 أن هذه الإرادة الجماعية والتي يجسدها أشخاص ويتمصونها قادرة على خرق القانون شأن  
 الإرادة الإنسانية تماماً<sup>(١)</sup> .

ويرى الفقيه " Dahn " أن ما يلزم لجماعة سواء كانت من أشخاص القانون العام  
 أو الخاص كي تصبح « صاحبة حق » أو شخصاً في نظر القانون هو أن تحظى :  
 ١ - بإرادة واعية قائمة بذاتها ، ٢ - بهيئة أو جهاز هو عنصرها المادي . وتطبيقاً لهذه النظرية  
 يرى " Dahn " أن هذين العنصرين يتمثلان في كل جماعة ، فالعنصر الإرادي قوامه  
 الإرادة المشتركة لعدد معين من الأفراد الذين يشكلونها وتتخذ هذه الإرادة الجماعية فيما يقررو  
 غالبية الأعضاء ويبرمونه ، أما العنصر المادي فيتكون من مجموع الأفراد الذين يشكلون هذه  
 الغالبية ، ويردف هذا الفقيه قائلاً إنه طالما أن هذه الجماعة تتمتع بحقوق فإنه يتعين إلزامها  
 بالواجبات ، وطالما أنها تحظى بإرادة ذاتية كالفرد ، فإنها قد تسيء استعمالها ، وإذا كان الفرد  
 ملزماً بعدم استعمال قدراته إلا لأغراض مشروعة ، وأنه إذا ما انحرف فلا يمكن الدفع أو  
 التحدي بأنه لم يمنح له كي يوجهه وجهة غير مشروعة ، وأن أحداً لا ينزى للقول بعدم  
 قدرته على إثبات مثل هذا الفعل فكذلك الشأن يتعين إجراء هذه القاعدة على الشخص المعنوي  
 إذا ما انحرف .

ويذهب الفقيه Markel<sup>(٢)</sup> في مؤلفه في القانون الجنائي إلى أنه يأسف لأن القانون  
 الألماني لا يعتبر الجماعات من أشخاص القانون الجنائي . ويعلل هذا الفقيه موقف المشرع  
 الألماني بأنه يرجع إلى اعتبارات عملية ، ذلك لأنه إن قيل إن بعض الجرائم يصعب إسنادها  
 إليها فإنه يوجد الكثير من الجرائم التي يمكن تصوراتها بارتكابها بواسطتها .

أما الفقيه " Von litz " فيرى أن الأهلية الجنائية للجماعات كما يصح أن تكون شرعية  
 من الناحية النظرية فإنه من الممكن أن تمتد وتتسع من الناحية العملية شأنها في ذلك شأن  
 الأهلية المدنية ، ويعلل ذلك بقوله ، إنه طالما أن هذه الجماعات تملك القدرة على التعاقد  
 فإنه من الممكن أن يكتنف إبرامها لهذه العقود سوء القصد أو عدم الوفاء بما التزمت به .

(١) جمينال - المرجع السابق - ص ٥٨ .

(٢) تقرير Masareu - المرجع السابق - ص ٥٧ .

ويردف قائلا إنه يمكن معاقبتها عقاباً يصيب امتيازاتها أو أموالها ، ويستند في تبرير رأيه إلى القول بأنه : ١ - من الخطورة بمكان عدم مساءلة الشركات التي تتمتع بأدوات ووسائل للعمل تفوق بكثير ما يملكه الفرد مما يشكل خطورة اجتماعية بالغة ، ٢ - وكذلك لأن عدم مساءلتها هو أمر مخالف للعدالة بل ولببادئ السياسة الجنائية السليمة لما تؤدي إليه من بقاء المذهب الحقيقي بمنجاة من العقاب وإلقاء المسؤولية على كاهل عضو تعتبر إرادته لاشأن لها في اقرار الفاعل المجانب للقانون لأنه لم يكن له من دور سوى تنفيذ إرادة « الجماعة » التي يعمل باسمها ولصالحها<sup>(١)</sup>.

وإذا كنا في صدد الحديث عن الفكر الجرمانى فإنه يجدر بنا أن نعرض في شيء من التفصيل لنظرية الفقيه "Otto Gierke".

يرى جيرك<sup>(٢)</sup> أن « الجماعة » تعين النظر إليها كالفرد تماماً فهي تملك الإرادة والتصرف أو العمل ، ولهذا فإنها تتمتع بالحقوق وتحمل الواجبات ، ويحذر من النظر إلى أهليتها كخلق مجرد من الشارع أو باعتبار أن المشرع يضيفها عليها من قبيل الاصطناع ، ذلك لأن أهليتها تنعقد لها بمجرد وجودها ولذات السند الذي تقرره للشخص الطبيعي باعتبارها خاصية أساسية للشخص القانوني .

أما في خصوص وسيلة الجماعة إلى العمل فإنه يحذر كذلك من الالتجاء إلى فكرة النيابة ، إذ يرى أن الجماعة هي التي تريد وتعمل كالفرد لأنها نظيرة له ولها الإرادة ولها أعضاء تستطيع بواسطتهم تحقيق ما تنجبه إرادتها إليه . وإن كانت هذه الإرادة صادرة من الأفراد إلا أنهم بمجرد اتحادهم في شكل جماعة تمنحهم إرادتهم وشخصياتهم وتذوب في الجماعة ، أو بالأحرى تتحول ، وذلك بفضل واقعة أساسية هي وحدة التنظيم - ويمكن القول أن هذه الإرادة ليست فرضاً من القانون على أى حال ، ذلك لأن هؤلاء الأفراد يؤدون بالنسبة للجماعة ذات الوظيفة التي يؤديها أعضاء الجسم بالنسبة للفرد ، ودون أن يعتبر جزءاً منها منفصلاً عن الجسم أو الجسد ، ويعبر جيرك عن ذلك بقوله :

« إن الكل يمثل الجزء كلما كان هذا الجزء معبراً عن وحدة حياة الكل »<sup>(٣)</sup>.

( ١ ) تقرير Masaveu - المرجع السابق - ص ٥٨ .

جيمبال - المرجع السابق - ص ٦١ .

( ٢ ) جيمبال - المرجع السابق - ص ٦٣ .

تقرير Masaveu - المرجع السابق - ص ٥٨ .

( ٣ ) "Le tout est représenté par la partié; chaque fois que cette partie manifeste l'unité de vie du tout".

ويبرز « جيرك » الفرق بين العمل الذى يعتبر صادراً من الشخص المعنوى ذاته وبين ما يعد صادراً على سبيل الوكالة ، فيقول إن الخطأ الصادر من شخص يعتبر عضواً من أعضائه ويعمل باسمه يستند إلى الشخص المعنوى حتى لو كان يرتب جزءاً جنائياً . ومن هنا فلا محل لإقحام نظرية الوكالة . . . . لأنها غير ذات موضوع فى هذا الشأن ، وفى سبيل استبعاد تكييف الإنبابة أو الوكالة عن الفعل الصادر من العضو واتصافها بوصف آخر يقرر جيرك أن مرد استبعاد هذا الوصف هو أن الشخص المعنوى يستطيع أن يعين وكيله عنه تختلف حدود مهمته ونطاقها عن دور أعضائه الذين تعتبر أفعالهم وكأنها صادرة منه هو لأنها وليدة إرادته الذاتية المدركة والمميزة للخبر والشر .

بيد أن جيرك يورد شرطاً لإسناد الفعل إلى الشخص المعنوى ، وهو أن يكون تصرف العضو وفعله داخلاً فى حدود اختصاصه ، أما إذا جاوزه فإن ما أتاه لا ينصرف إلى الشخص المعنوى ، بل يسأل هذا الفرد أى الشخص الطبيعى عن فعله الذاتى الذى يرتب مسئولته وحده .

أما فى شأن تفريد المسئولية الجنائية للشخص المعنوى وللعضو من الأفراد الطبيعيين فإن جيرك يعتقد القول بأنه إذا ارتكب عضو من أعضاء الجماعة الفعل الذى نجمت عنه المسئولية فى حدود اختصاصه وباسم الشخص المعنوى ولصالحه ، فإن هذا الأخير وحده هو الذى يتحمل المسئولية ، دون أن يحول ذلك بين حق الشخص المعنوى فى الرجوع عليه . وهكذا نجد جيرك يخالف ما ذهب إليه « بارتول » ومن اتبعه من الشراح فى أن مساءلة الشخص المعنوى لا تحول دون إمكان مساءلة الشخص الطبيعى أى إمكان تعايش هاتين المسئولتين سوياً .

### موقف التشريع الجرماني

أما عن التشريع الألمانى بصفة عامة الذى كان مطبقاً فى خلال القرن التاسع عشر فإنه مشوب بنظرية الفرض أو المجاز ، وآية ذلك أن قانون العقوبات فى Darmstadt يسجل هذا المبدأ صراحة فى المادة ٤٤ منه « فى حالة مساهمة غالبية أعضاء الجماعة أو جميعهم فى ارتكاب جريمة ، فإن الأشخاص الجناة من الأفراد بذاتهم هم الذين يقعون وحدهم تحت طائلة العقاب » وتنص على ذات المعنى والمؤدى المادة ٤٩ من قانون بافاريا الصادر فى سنة ١٨١٣ والمادة ٥٦ من قانون هانوفر والمادة ٤٨٦ من القانون النمساوى .

أما عن قانون العقوبات القديم ( لبروسيا ) فإنه لم يكن يتطوّر على نص في هذا الخصوص وكذلك الشأن بالنسبة للقانون « الفيدرالى » الذى كان قائماً وقتذاك . ومع ذلك فإن الرأى متفق على أن نصوصهما لم تكن لتطبق إلا على الأفراد أى الأشخاص الطبيعيين وحدهم .

وإنه وإن صح القول بأن التشريعات الجرمانية القديمة بل وقانون العقوبات الإمبراطورى كانت ترفض أن تعتبر « الجماعة » شخصاً من أشخاص قانون العقوبات فإنه من ناحية أخرى لاشك في أن بعض القوانين الخاصة التى كانت تنظم شئون « الجماعات » كانت تستلهم مسئولية الجماعات . ويتضح ذلك من التأمل في بعض النصوص التى تنصرف إلى الشركات ذاتها أكثر من انصرافها إلى الأفراد . ويستفاد هذا المعنى في الحالة التى تقرت فيها عقوبة الحل كعقوبة على الإهمال في مراعاة اللوائح المفروضة عليها والتى تختص المحاكم القضائية بتوقيعها على الجماعة .

ويضرب « جيرك » مثلاً بالقانون "la loi Saxonne" الصادر في ١٥ يونية سنة ١٨٦٨ وأن المادة ٧٨ منه تقضى بعقوبة الحل التى توقع على الشركات والتى تستغل شخصيتها في أغراض غير مشروعة . كما تنص المادة ٧٥ من هذا القانون على اختصاص المحاكم القضائية بإجبار الأشخاص القانونية والأفراد على تنفيذ تعهداتهم وذلك بتوقيع عقوبات تأديبية عليهم . ويضاف إلى ذلك القانون الإمبراطورى رقم ١٤ لسنة ١٨٧٥ والذى تنص المادة ٤٩ منه على اختصاص المحاكم القضائية بسحب امتياز إصدار الأذونات من البنوك التى تقوم بعمليات غير مشروعة أو غير مستوفاة للشروط المقررة لصحتها .

أما بالنسبة لقانون العقوبات الألمانى الصادر في سنة ١٨٧٠ فإن نصوصه في مجموعها قاطعة الدلالة على اعتناق النظرية التقليدية في التجريم ، والإستناد والعقوبة ، ويستفاد هذا النظر من نصوص قانون العقوبات ذاته ، إذ أن نصوصه واضحة من أن المخاطب بها هو الإنسان . ولذلك فهو يعبر عن ارتكاب جريمة باصطلاح كل فرد بل ولا يستعمل لفظ شخص<sup>(١)</sup> . وتقرّباً على ما تقدم يمكن القول إن القانون الجنائى الألمانى يرفض قبول المساءلة الجنائية للشخص المعنوى .

( ١ ) تراجع مجموعة القوانين الجنائية الأوربية - الجزء الأول - ص ٥ .

## القضاء الجرماني

إن نظرية الحقيقة في شأن طبيعة الشخص المعنوي وإن لم تتجسد إلا في القليل من نصوص التشريعات الألمانية في القرن التاسع عشر فإن الأمر كان على عكس ذلك تماماً بالنسبة للفكر القضائي ، إذ تركت تأثيراً واضحاً على أحكام القضاء - وحدير بالذكر أن أحكام القضاء الألماني وإن لم تذهب صراحة إلى حد الاعتراف بالشخصية الحقيقية لهذه الأشخاص فإنها مع ذلك درجت في شكل مطرد على تقرير إمكان إسناد الجريمة إلى الأشخاص المعنوية على غرار المسألة الجنائية للأفراد .

وقبل أن نستعرض تلك الأحكام التي طبقت نظرية الحقيقة ، فإنه لا يفوتنا أن نشير إلى بعض الأحكام التي أخذت بنظرية الفرض أو الخيال . ولعل أهم تلك الأحكام ما قضت به المحكمة العليا البروسية « أنه بالنسبة للنظريتين اللتين يتقاسمهما الفقه والقضاء في موضوع المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية بسبب تصرفات ممثلها فإن المحكمة تأخذ بعدم أهلية هذه الأشخاص بسبب طبيعتها وبسبب مقتضيات الأفعال الجنائية حسب آلت إلينا بالمراث من القانون الروماني » (١) ، وفي هذا المعنى نقرأ حكمن آخرين نورد أولهما وهو الصادر من المحكمة العليا في "Walfenbittel" أن الدعوى "quod vi aut calm" لا يمكن أن تحرك ضد الشخص المعنوي لأنها دعوى جنائية « ويسجل الحكم الثاني الصادر من ذات المحكمة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٨ أن الفكر القانوني حصيلة القوانين المعمول بها في هذه البلاد مؤداه أن الأشخاص القانونية باعتبارها معدومة الإرادة فهي غير أهل للمسئولية ، فإنه يتفرع على ذلك عدم جواز إسناد جريمة إليها .

بيد أن تلك النظرة التي كانت تعتق نظرية الفرض أو الخيال أخذت تهجر باطراد ، ومع أن تلك الأحكام لم تعلن إدانتها لنظرية العلامة « سافيني » بشكل صريح ولم تكف عن تكييف الرابطة بين الجماعة وممثلها على أنها علاقة نيابة ، فإنها ذهبت مع ذلك إلى القول إلى جواز مساءلة الجماعات عن الجرائم التي يقترفها تابعوها تأسيساً على خطأ شخصي ارتكبته الجماعة وهو سوء اختيار هؤلاء التابعين أو عدم مراقبتهم الرقابة الكافية . وهذا هو المبدأ السائد في أحكام محاكم الاستئناف ، بل إن بعضها قد ذهب إلى اعتبار مجرد agents

أعضاء لهذه الجماعات أو أدوات للتعبير عن إرادة الشخص المعنوى الذى يمثله - ويمكن الاستدلال على ذلك من الحكم الصادر من محكمة استئناف "Dresde"-والذى قرر أن "l'universitas" يمكن أن تلحق ضرراً أو أذى بحقوق الغير بواسطة أفعال إيجابية أو بمجرد الإهمال وعدم الاحتياط . بل إن حكماً آخر وهو الحكم الصادر من محكمة استئناف "Darmstadt" يقرر « أن تابعى الشخص المعنوى الذين يمارس نشاطه بواسطتهم ليسوا مسئولين عما يلحق الغير من ضرر ، ذلك لأنهم يعدون مجرد أدوات بين يدى الشخص المعنوى » .

ويضيف الأستاذ جمينال أن القضاء لم يتوقف عن الاعتراف بأن ما يقع من مخالفات سواء لأحكام القوانين أو لوائح الشرطة يسأل عنها الأفراد والأشخاص القانونية على السواء ، وأن هذه بتعين أن تتحمل نتائج الجرائم التى يقتربها ممثلوها ، ومن بين تلك الأحكام الحكم الصادر من محكمة برلين فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢<sup>(١)</sup>

## ثانياً : الفقه والتشريع الإيطالى

يسود الفقه والتشريع والقضاء الإيطالى المذهب القائل برفض المساءلة الجنائية للشخص المعنوى . وطبيعى أن يسود مثل هذا الفكر القانونى فى بلد نشأت فيه مبادئ تفريد العقاب وعدم استطرالة العقوبة إلى غير الشخص المقصود بالعقاب .

ويرى الفقهاء الإيطاليون أن المخاطب بالقاعدة الجنائية هو الشخص الطبيعى « الإنسان » وحده لما يحظى به من ملكات وقدرات . أما الشخص المعنوى والذى يفتقد القدرة على الإرادة ولا يدرك كنه ما يأتبه من أعمال ولا يفلح معه العقاب فيما شرع من أجله ، فإنه بالتالى غير أهل للجريمة أو العقاب<sup>(٢)</sup> .

ويعمل الأستاذ "Longhi" بأن الموقف الفكرى الذى يرفض مبدأ المساءلة الجنائية للشخص المعنوى - إلا على سبيل الاستثناء - قوامه الملازمة ، ويضيف الأستاذ « لونجى » أن تقرير قاعدة التضامن الملقى فى العقوبات المالية التى توقع على ممثلى الأشخاص القانونية تكاد تسد النقص الذى من أجله يثار البحث عن المسؤولية الجنائية لتلك الأشخاص ، وفضلاً عن ذلك فإن التيار الزاحف لجعل التشريعات المالية الجنائية كتشريعات خاصة

(١) جمينال - المرجع السابق - ص ٨٥ .

(٢) دوليجو - المرجع السابق - ص ١٤٠ .

تنهض هي أيضاً كوسيلة لمحاصرة المخاطر الناجمة من أنشطة الأشخاص القانونية<sup>(١)</sup>، ولكن بالرغم من هذا الاتجاه السائد في الفقه الجنائي الإيطالي فإن آخرين يذهبون إلى القول بإمكان مساءلة الأشخاص المعنوية جنائياً خارج دائرة المخالفات المادية بحسب تعبير "Cicala"<sup>(٢)</sup> "Contraventions materielles". بل ويطالب بإقرار مسئوليتها عنها كمسئولية مباشرة ومستقلة "directe et distincte." وجدير بالذكر أن الأستاذ «سيكالا» يطالب بتقرير هذا المبدأ في حالتين وبالشروط الآتية :

أولاً : إذا كانت الجريمة قد تم التداول بشأنها وفقاً للقواعد اللاتحجية بواسطة الأشخاص الطبيعيين المكونين للشخص الطبيعي .

ثانياً : إذا كان ارتكابها قد تم بواسطة الممثلين القانونيين وباسم ولمصلحة الشخص المعنوي ولفائده المباشرة كوحدة واحدة ، ولعله من المفيد أن نسجل أن محاولات تشريعية قد جرت لتقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في القانون الجنائي الإيطالي ، ومن ذلك أن المادة ١٩٨<sup>(٣)</sup> من مشروع تعديل قانون العقوبات الإيطالي الذي صدر في سنة ١٩٣٠ كانت تنص :

«الأشخاص المعنوية التي تحظى بالشخصية القانونية فيما عدا الدولة والمديريات والقرى عندما يقضى بحكم بسبب مخالفة ارتكبتها ممثليها أو مديريها نتيجة لخرق لواجباته وليدة صفته فإنها تكون ملزمة بأداء مبلغ يعادل مبلغ الغرامة المحكوم بها .»

ولكن قانون العقوبات الإيطالي صدر خلواً من نص مماثل ، وفضلاً عن ذلك فلا يستفاد من النصوص جميعها التي أوردها هذا القانون وجود نص يسمح بالمساءلة الجنائية للشخص المعنوي .

(١) لونغهي - مجموعة أعمال المؤتمر الثاني لقوانين العقوبات المتخذ في بخارست سنة ١٩٢٩ - ص ١١٧ .

(٢) سيكالا - مجموعة أعمال المؤتمر الثاني لقوانين العقوبات المتخذ في بخارست سنة ١٩٢٩ ص ١٣٢ ومن أنصار هذا الرأي في الفقه الإيطالي :

Romano; luca; Angiolini; Mannassero; De Marsico; Cevaltko.

انظر في ذلك - المرجع السابق - تقرير Masaveu. ص ٥٨ .

(٣) Les corps moraux à caractere des personnes juridiques, excepté l'Etat, les provinces, les communes, lorsqu'il est prononcé une condamnation pour contravention envers celui en a la représentation ou l'administration ou bien se trouve être à leur dependance, et qu'il s'agit de contravention constituant une violation de devoirs inhérents à la qualité revetue par le coupable sont tenus au paiement d'une somme égale ou montant de l'amende infligée.

( انظر مجموعة أعمال بخارست - المرجع السابق - ص ١١٣ ) .

أما المادة ٤٢ من قانون العقوبات الإيطالي فإنها لا ترشح للقول بتقرير هذه المسؤولية<sup>(١)</sup> وفقاً لما يستفاد من صريح النص :

« لا يجوز معاقبة أحد عن فعل أو ترك منصوص عليه في هذا القانون إلا إذا كان قد ارتكب بإدراك وإرادة ، لا تصح معاقبة أحد عن فعل يعتبره القانون جنحة مالم يتوافر سوء القصد ، وذلك فيما عدا الجرح التي لا تقتضي توافر القصد الجنائي أو غير العمدية . المنصوص عليها صراحة في القانون ، ويحدد القانون الوقائع التي يصح فيها في حالات أخرى إسنادها إلى الأداة باعتبارها فعلاً أو تركاً وبالنسبة لموضوع المخالفات فإن كل شخص يعد مسئولاً عن الفعل أو الترك الذي يقترفه عن إرادة وإدراك سواء كان عمدياً أو عن غير عمد .

### ثالثاً : موقف الفقه والتشريع في قانون عقوبات الدول الإسكندنافية

تعد قوانين العقوبات في كل من السويد والنرويج والدانمرك من القوانين ذات الطابع التقليدي ، وهذه الدول الثلاث برغم كونها من أقدم الأنظمة القانونية التي سنت قوانين للعقوبات إلا أن تطورها وتغييرها إنما يتسم بالتطور المتأني والتغيير الهادئ الهادف على السواء . وأنه وإن كان أحدث القوانين العقابية فيها هو قانون السويد الصادر في سنة ١٩٦٢ والذي دخل مرحلة التطبيق في أول يناير سنة ١٩٦٥ ، فإنه يترد إلى أصل تاريخي طويل يرجع إلى أول قانون عقوبات سويدي صدر في سنة ١٧٣٤ وإن كان التشريع الأخير قد شهد تبديلاً وتغييراً عبر مراحل تاريخية وفواصل زمنية لا تقل كل منها عن مائة وعشرين عاماً .

(١) انظر عكس ذلك الرأي : الدكتور إدوارد غالي بطرس - المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية - مجلة إدارة قضايا الحكومة - مستخرج من العدد الرابع من السنة الثانية - ص ٢١ .  
تنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ .

Responsabilité pour dol ou faute ou pour délit Préter intentionnel Responsabilité objective. Nul ne peut être puni pour une action ou une omission prévue par la loi comme infraction, s'il ne la commise avec conscience et volonté. Nul ne peut être puni pour un fait prévu par la loi comme délit, s'il ne l'a commis par dol, exception faite des cas de délit préter-intentionnel ou non intentionnel (colposso) expressément prévu par la loi. La loi détermine le cas dans lequel l'événement est mis, dans d'autres conditions, à la charge de l'agent, comme conséquence de son action ou omission. En matière de contraventions, chacun répond de sa propre action ou omission consciente et volontaire, qu'elle soit intentionnelle, ou non intentionnelle (colposso).

وعلى غرار ذلك التشريع سالف الذكر وعلى نسقه فإن قانون العقوبات الترويجي الصادر في سنة ١٩٠٢ والمعمول به في أول يناير سنة ١٩٠٥ يتسم بطابع متميز في تفريد العقاب .

أما قانون العقوبات الدانمركي الصادر في سنة ١٩٣٠ - والمعمول به منذ أول يناير سنة ١٩٣٣ فهو في مجموعه يحمل الطابع المميز للتشريعين العقابيين في كل من السويد ، والترويج .

والتشريعات العقابية الجنائية الثلاثة سالفة البيان مشربة بالنظرة الألمانية في التجريم والعقاب . والمستفاد من نصوص هذه القوانين جميعها أنها وإن كانت تحفل إلى درجة عالية بتفريد العقاب فإنها تتميز باستحداث نماذج مختلفة للإجراءات الوقائية أو الاحترازية بغية حماية المجتمع وصون المصالح الاجتماعية .

ونستطيع أن نؤكد أن خطاب الشارع في كل التشريعات العقابية في تلك الدول الثلاث موجه إلى الأفراد ، أي الأشخاص الطبيعيين وأنها في مجموعها لا تعترف « بالمسئولية الجنائية للشخص المعنوي » .

ويستفاد هذا التقرير من أحدث هذه التشريعات وهو القانون السويدي فيما تنص عليه المادة ١/٢ منه :

« إن الأفعال المقررة في هذا القانون لا تعتبر في عداد الجرائم إلا إذا توافر القصد الجنائي في ارتكابها وذلك ما لم يوجد نص على خلاف ذلك » <sup>(١)</sup> .

والاستفاد من هذا النص أن اشتراط عنصر القصد كركن جوهري في إسباغ وصف الجريمة على الفعل لا يتأتى تصوره إلا إذا كان صادراً من شخص له القدرة على الإرادة . . . . .  
وفضلاً عن ذلك فإن القواعد الواردة في هذه القوانين الثلاثة في شأن المساهمة في الجريمة والإسناد سواء المادي أو المعنوي قاطعة الدلالة في أن خطاب الشارع والشخص المعنى بها والموجهة إليه هو الشخص الطبيعي <sup>(٢)</sup> .

(١) - "Sauf disposition contraire, les actes définis par le présent code ne seront considérés - (١) comme des infractions que s'ils ont été commis avec intention".

Andenas Et Waaben, le Droit pénal des Pays Scandinaves P. 60, Editions De l'Épargne, Paris 1969.

(٢)

## المبحث الثاني

### الفكر القانوني في الأنظمة الاشتراكية والمسئولية

#### الجنائية للأشخاص المعنوية

إن الحديث عن الفكر القانوني في النظام الاشتراكي يقتضى أن نعرض بالحتم والضرورة للفلسفة الاشتراكية حسباً نادى بها كارل ماركس وفرديريك إنجلز. وقوام هذه الفلسفة ، أن النظام الاقتصادي في كل مجتمع هو بمثابة الأساس " infrastructure " وأن ما عداه من عوامل لا يعلو أن يكون البناء القوي " Superstructure " والأصل الكلي في هذه الفلسفة أن النظام الاقتصادي هو الذى يشكل ويفرز كل ألوان الفكر الأخرى سواء القانوني أو السياسى أو الأخلاق أو الأدبى ، بل وحتى المزاج الفنى السائد في المجتمع . ووفقاً للنظرية الاقتصادية لهذه الفلسفة فإن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هى سبب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ذلك لأن الملكية الفردية تؤدي إلى نشأة الطبقات الاجتماعية والتي بدور بينها صراع طبقى ينعقد النصر فيه للطبقة البورجوازية والتي تتمكن في النهاية من الاستحواذ على كل القمم الاقتصادية في المجتمع ، ومن هنا فإن الطبقة البورجوازية تضحي هى المستغلة للطبقات الأخرى وتستطيع بعدئذ أن تقيم التنظيم السياسى الذى يخدم مصالحها بل ويسهر على حمايته وحراسته .

وإذا كان هذا النظر هو الجانب النقدي للفلسفة الفردية فإن الجانب الإيجابي من النظرية يرى ضرورة القضاء على الملكية الفردية وصيرورتها ملكية جماعية أو ملكية اجتماعية ثم القضاء على الطبقات الاجتماعية عدا طبقة البروليتاريا التي يتعين عليها أن تقيم ديكتاتورية البروليتاريا .

وهذه المبادئ التي نادى بها نظرية الاشتراكية العلمية قد خرجت من المجال النظرى إلى نطاق التطبيق عندما تفجرت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتى في أكتوبر سنة ١٩١٧ وعلى أنقاض النظام الإمبراطورى القيصرى القديم أمت ملكية أدوات الإنتاج جميعها . ففى قطاع الزراعة عرفت الأرض الزراعية نظام الكولكهاوز والسوفكهاوز وهى المزارع التعاونية والمزارع الحكومية التي تديرها الدولة بالطريق الإدارى المباشر ، وفى قطاع الإنتاج والصناعة

والخدمات أضحت الدولة هي المالك الوحيد لكل وسائل الإنتاج . وظل النظام السوفييتي حبيساً للأسوار التي ضربها النظام السياسي حول حدوده حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية وأدت أحداثها إلى تحالفه مع دول أنظمة الديمقراطية الغربية واحتلال جيوشه لدول أوروبا الشرقية والتي أقيمت فيها أنظمة شيوعية على غرار النظام السوفييتي .

ولعله من الطبيعي في ظل هذه الأنظمة التي تكون فيها يد الدولة هي الطولى في إدارة الاقتصاد وتحكرك لنفسها تسيير كل الأنشطة ، وتنطلق فيها أبواب النشاط الخاص وتمتع فيها المبادرة الفردية أن يكون النشاط الاقتصادي والاجتماعي ذا طابع حكومي أو إداري وتكون الأشخاص المعنوية أشخاصاً عامة لا تخضع لأحكام القانون الجنائي ، بل يتكفل القانون الإداري بتنظيم إدارتها والجزاء على مخالفة القوانين الإدارية في تسييرها . وترتيباً على ما تقدم فإن التشريعات العقابية في هذه الدول ترفض المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي <sup>(١)</sup> .

وبالرغم من أن قانون العقوبات الروسي في العهد الإمبراطوري كان يقر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي <sup>(٢)</sup> ، فإن قانون العقوبات القائم الصادر في سنة ١٩٦٠ لا يقر هذه المسؤولية ، وكذلك فإن قوانين العقوبات المطبقة في الدول الاشتراكية الأخرى لا تعترف بهذه المسؤولية ، الأمر الذي يتضح من دراسة قانون العقوبات في رومانيا الصادر سنة ١٩١٨ وفي تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦١ وفي بلغاريا سنة ١٩٥١ وقانون العقوبات المجري لسنة ١٩٥٠ والقانون البولندي لسنة ١٩٣٢ والتعديلات التي وردت عليه - بل ويصدق هذا النظر على قانون العقوبات لجمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٦٨ .

وبالنسبة للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية في قانون العقوبات اليوغوسلافي ، فإنها قد عولجت بطرق مختلفة ، وتعاقبت عليها مراحل متعددة - ففي المرحلة الأولى كان التشريع الجنائي اليوغوسلافي قد أقر مبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي بمناسبة حرب التحرير التي خاضتها يوغوسلافيا إبان الحرب العالمية الثانية ، إذ تقرر محاكمة ومعاقبة المشروعات الاقتصادية التي قدمت قدراتها وطاقاتها الاقتصادية لصالح جيوش الاحتلال . أما في المرحلة التالية التي أعقبت التأميم والتي بمقتضاها فقدت تلك المشروعات استقلالها الاقتصادي

(١) Zlalaric, Participation Criminelle, Cours De Droit pénal approfondi, P. 243 Univers- ité du Caire, Faculté de Droit, année Scolaire 1964- 1965.

(٢) Delogu (Tullio) la culpabilité Dans la Théorie de l'infraction, P. 143 Cours de Doctorat, Alexandrie 1949- 1950.

وأوضحت بين يلى الدولة ، فإن تلك المسئولية لم يعد لها وجود وأصبح الموظفون المعينون من قبل الدولة يتحملون مسئولية الجرائم التى تقع كل بحسب اختصاصه ، أما المرحلة الثالثة فهى التى تبدأ منذ سنة ١٩٥١ ، والتى صدرت فيها التنظيمات الاقتصادية الجديدة والتى بمقتضاها أصبحت تلك المشروعات تتمتع باستقلال اقتصادى وقانونى ، فإنه قد تقرر من جديد إخضاع المشروعات والمؤسسات الاقتصادية للمسئولية الجنائية بالنسبة لجرائم محددة ، بيد أنه يتعين أن تفتن إلى أن هذه الأفعال التى تقرر المسئولية فيها وإن تشابهت مع الجرائم من الناحية الشكلية إلا أنها فى الحقيقة تخرج عن نطاق التجريم بمعناه ومؤداه فى القانون الجنائى .

« وترتيباً على ما تقدم فإنه من المقرر فى الفقه الجنائى اليوغوسلافى أن الأشخاص المعنوية لا تسأل جنائياً ، وأنها لا تستطيع ارتكاب جريمة ، ولكن مع ذلك فإنه من المقرر من ناحية أخرى أنها تخضع لعقوبات ذات طبيعة إدارية بسبب أنشطتها التى قد تنطوى على خرق أو مخالفة للقواعد القانونية المنظمة لتسيير المسائل الاقتصادية أو المالية <sup>(١)</sup> » . ويمكن القول بأن نطاق البحث عن المسئولية الجنائية للشخص المعنوى قد يتوافر فى شأن الجرائم الاقتصادية ، وهو ما سنعرض له بإيجاز فى هذا المقام .

### المبحث الثالث

#### المسئولية الجنائية للشخص المعنوى عن الجرائم الاقتصادية

لعله من المهم فى هذا المقام أن نبرز أن فكرة القانون الاقتصادى وقانون العقوبات الاقتصادية والجريمة الاقتصادية ليست مقصورة على الأنظمة الاشتراكية وحدها بل إنها جميعها موجودة أيضاً فى بعض الأنظمة التقليدية أى فى دول الاقتصاد الحر . ومع ذلك فإن نطاق ودور ، بل ومؤدى كل من هذه المصطلحات الثلاثة ، يختلف فى النظام التقليدى عنه فى النظم الاشتراكية . ومرد هذا الخلاف أن الأساس الفكرى أو النظرية الاقتصادية

(١) Ancel (Marc), Szrentic (Nikola) le Droit Pénal Nouveau De la yougoslavie, P. 30, Les Editions De l'Épargne, Paris 1962.

(٢) الدكتور عبد الرؤف مهدى - المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية ص ٤٩٢ ، رسالة كلية الحقوق - جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ .

التي تحكم وتنظم الاقتصاد في كل من النظامين مختلف تماماً. ومن هنا فإنه وإن وجد في بعض الأنظمة الاقتصادية التقليدية قانون اقتصادي أو قانون عقوبات اقتصادي وجرائم اقتصادية كما هو الحال في فرنسا وجمهورية ألمانيا الغربية فإن ذلك يعد مجرد استثناء وخروج على الأصل العام ، في حين أن الأمر على خلاف ذلك تماماً في الأنظمة الاشتراكية<sup>(١)</sup> ويمكن تبرير ذلك بأن الأصل في الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطبيقاً للقاعدة التي عبرت ظافرة في القرن الثامن عشر "Laissez faire, laissez passer" في حين أن الأساس النظري أو الفكري في الأنظمة الاشتراكية ينطلق من مفهوم التأميم الكامل لكل وسائل الإنتاج ، بل إن المشرع في بعض الأنظمة الاشتراكية يحرم إنشاء أو إدارة مشروع خاص على غرار مشروع عام ، ويسن له عقوبة كما هو الحال في المادة ١٥٣ من قانون العقوبات السوفيتي الصادر في ١٩٦٠<sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة للجريمة الاقتصادية فإنه يقصد بها تلك الأفعال التي تعد خرقاً لقانون العقوبات الاقتصادية في نظام قانوني معين .

ولعله من المفيد في هذا المقام أن نشير إلى أن المقصود بالجريمة الاقتصادية في القانون اليوغوسلافي أحد أمرين :

أولهما معنى اجتماعي يشع ليشمل كل جريمة تضر أو يحتمل أن تضر بمصلحة اقتصادية أو بالدخل القومي ، سواء وقعت من الأفراد أو من الموظفين أثناء أو بمناسبة تأدية وظائفهم ، وسواء وقعت على مال خاص أو مال عام . فيدخل في ذلك جرائم التخريب والإتلاف واختلاس أموال الدولة والإضرار بمصالح الدولة للحصول على ربح والرشوة وغير ذلك .

أما المعنى الثاني للجريمة الاقتصادية فلا يشمل سوى ما يمس سيادة الدولة الاقتصادية<sup>(٣)</sup> والتي ينظمها القانون الاقتصادي<sup>(٤)</sup> .

Bayer, opcit, P. 4, 9.

(١)

(٢) تنص المادة ١٥٣ من قانون العقوبات السوفيتي :

« يعاقب على تأسيس مؤسسة خاصة تتخذ أشكال مؤسسات الدولة أو المؤسسة التعاونية أو الاجتماعية بسلب الحرية مدة أقصاها خمس سنوات مع مصادرة الأموال ، أو بتحديد الإقامة لمدة لا تزيد على خمس سنوات مع مصادرة الأموال وتعاقب الوساطة التجارية التي يمارسها الأفراد كمهنة أو بهدف الإثراء بسلب الحرية لمدة أقصاها ثلاث سنوات مع مصادرة الأموال أو بتحديد محل الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات مع مصادرة الأموال » .

(٣) الدكتور محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية - الجزء الأول - الأحكام العامة ، والإجراءات الجنائية - ص ٣٦ - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ - دار مطابع الشعب .

(٤) باير - المرجع السابق - ص ٢ - ويورد تعريف الفقه اليوغوسلافي للقانون الاقتصادي :

وجدير بالبيان في هذا المقام أن الجريمة الاقتصادية بمعناها سالف البيان ذات طابع مزدوج سواء في تشريعات الأنظمة التقليدية أو الاشتراكية . ونعني بذلك أن هذه الجريمة إما أن ترد في قانون عقوبات قضائي "droit Pénal judiciaire" أو ترد في قانون عقوبات إداري droit pénal administratif .

وأهمية هذه التفرقة تتضح في أن هذه الجرائم التي ترد في قانون عقوبات قضائي فإن الاختصاص بنظرها ينعقد للجهة القضائية سواء كانت محاكم عادية أو خاصة أو متخصصة كما هو الشأن في فرنسا ومصر ، أما في الحالة الثانية فإن الاختصاص بنظرها ينعقد لأجهزة إدارية كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، بل وكذلك أيضاً جمهورية ألمانيا الاتحادية<sup>(١)</sup> .

وأنه وإن كان من المتواتر في الفقه الجنائي أن مسئولية الشخص المعنوي عن الجرائم الاقتصادية مقرر في التشريعات الجنائية في الدول الاشتراكية ومن بينها الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، بل وفي بعض الدول ذات النظام الاقتصادي التقليدي أو الحركي جمهورية ألمانيا الغربية الاتحادية وفرنسا ، إلا أننا نرى أن مسئولية هذه الأشخاص عن تلك الجرائم لا تعد من قبيل المسئولية الجنائية ، وذلك لأحد سببين ، إما لأن مسئولية الشخص المعنوي لا يمكن التسليم بها في نظام اقتصادي تملك فيه الدولة المنشآت الاقتصادية وتديرها عن طريق موظفيها كما هو الحال في كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، أو طالما أن الاختصاص بنظر الجرائم المسندة إليها ينعقد لأجهزة إدارية كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، وألمانيا الغربية ، بل هي في تقديرها أقرب إلى المساءلة الإدارية منها إلى المسئولية الجنائية ، ويمكن أن يطلق على تلك الأفعال جرائم اقتصادية إدارية<sup>(٢)</sup> . ولا وجه للتحدى بأن هذه الجهات المختصة بمحاكمة الأشخاص المعنوية تنزل عليها عقوبات ، ذلك لأن الظاهر من دراسة قوانين تلك الدول أن الجزاءات ذات طابع إداري .

وترتبنا على ذلك فإننا نختلف مع الرأي الذي يذهب إلى تقرير المسئولية الجنائية للأشخاص

"Une branche de droit de patrimoine qui englobe la situation (le statut) juridique des entreprises économiques, des coopératives et des autres organisations économiques et les actes juridiques qu'elles accomplissent dans leurs rapports mutuels.

(١) باير - المرجع السابق - ص ١٠ .

(٢) الدكتور جمال العطين - الجرائم الاقتصادية - ص ١٩ - الأهرام الاقتصادية أول أبريل سنة ١٩٦٧ رقم

٥٥ ، مطابع مؤسسة الأهرام .

المعنوية عن الجرائم الاقتصادية طالما أن الاختصاص بنظرها ليس منوطاً بالقضاء العادي سواء كانت محاكم خاصة أو متخصصة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الرابع الفكر القانوني العربي

لعل أفراد مبحث عن الفكر القانوني العربي استقلالاً عن الفكر القانوني التقليدي والفكر القانوني الاشتراكي يثير شيئاً من الدهشة والغربة - ذلك لأنه مما لا مراء فيه أن المدرسة القانونية في الوطن العربي إنما تعد فرعاً أو امتداداً للفكر القانوني التقليدي ، وإن كان ذلك لا ينفي مطلقاً الأصالة والابتداع والتجديد والاجتهاد عن الفكر القانوني العربي .

ولعله من المسلمات أيضاً ودون مجاوزة للحقيقة أن المدرسة القانونية المصرية هي المصدر التاريخي بل والمادي للفكر القانوني في الدول العربية جميعها .

ويمكن أن نلمس هذه المعطيات من استقراء التشريعات العربية والدراسات والاجتهادات الفقهية ومطالعة أحكام القضاء ، والتي يتضح منها أن المدرسة القانونية المصرية هي المورد والمنهل . بل إن الرجوع إلى التشريعات العربية ليستفاد منه وللوهلة الأولى أن النصوص التشريعية في فروع القانون المختلفة تكاد تكون مطابقة للتشريعات المصرية .

ولما كان سيتضح لنا من دراسة موقف الفقه والتشريع والقضاء في مصر أن المذهب السائد هو رفض المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ، فلا غرو أن نلمس رجوع الصدى في الفقه والتشريع والقضاء في سائر الدول العربية - بيد أنه من ناحية أخرى فإنه يمكن تبرير هذا التوافق إلى وحدة المصدر الرسمي أو التاريخي ، وهو القانون الفرنسي كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس ومراكش وسوريا ولبنان .

وإنه وإن حاولت بعض التشريعات العربية أن تحلوا محل المذهب الأنجلو - أمريكي في شأن تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي كما هو الشأن بالنسبة للتشريع البحريني والسوداني وذلك لأسباب تاريخية غنية عن البيان ، إلا أننا سنرى أن النصوص الواردة بها لا ترشح للقول

(١) انظر عكس ذلك الرأي :

الدكتور محمود مصطلح - المرجع السابق ( الجرائم الاقتصادية ) - ص ١٢٥ .

باير - المرجع السابق - ص ١٠٦ .

بوجود نظرية علمية مؤصلة ، بل إنها لا تعدو مجرد حلول لمواجهة أوضاع محددة .

وسنورد في هذا المقام ما هو مقرر في القانون في الجزائر والكويت وليبيا والسودان ، والبحرين والعراق وسوريا ولبنان والأردن .

أما بالنسبة لقانون العقوبات الجزائري<sup>(١)</sup> فهو على غرار القانون الفرنسي لا يقر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ولم يرد نص به يقرر صراحة هذه المسؤولية ، والمستفاد من نص المادة ٦٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري ( الوارد في الباب الخامس الذي ينظم أحكام صحيفة السوابق القضائية والتي تضع أحكاماً خاصة بتحرير بطاقات السوابق القضائية للشركات المدنية والتجارية ) أن المشرع الجزائري يفصح عن رغبته في استبعاد الاعتراف بالمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية كقاعدة عامة وإنما يقرر بعض الأحكام في الحالات الاستثنائية التي يصدر بشأنها نصوص خاصة بتوقيع عقوبات جنائية .

وجدير بالذكر أن المشرع الجزائري وإن ساير الشارع الفرنسي في شأن عدم توقيع عقوبات جنائية على الشخص المعنوي إلا أنه نزل على ما يعتقه تيار في الفقه الجنائي من جواز إنزال التدابير الاحترازية أو تدابير الأمن قبلها حسبما تنص المادة ٢٦ من قانون العقوبات ، ولا يفوتنا أن نسجل أن تقرير التدابير الاحترازية ضد الشخص المعنوي مشروط في القانون الجزائري بضرورة وجود نص يحرم الأفعال التي يرتكبها الشخص المعنوي والتي سن لها جزاء تدابير الأمن ، ذلك لأنه من المقرر في هذا التشريع أن تدابير الأمن شأنها شأن العقوبة مشروطة بالشرعية طبقاً للمادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري<sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة لقانون العقوبات في كل من الكويت وليبيا والسودان وتونس فإنها → شأنها شأن قانون العقوبات المصري - لم تتضمن نصوصاً أو أحكاماً عامة تقرر المسؤولية الجنائية

#### (١) في القانون الجزائري :

تنص المادة ٢/٦٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية في الجزائر في شأن تحرير بطاقات صحيفة السوابق القضائية للشركات المدنية والتجارية وحالات تحريرها بالنسبة للشركات « كل عقوبة جنائية في الأحوال الاستثنائية التي يصدر فيها مثلها على شركة » وكذلك ورد في شأن إمكانية اتخاذ تدابير أمن ضد الأشخاص ، نص المادة ١٧ عقوبات ، والتي تنص « منع الشخص الاعتباري من الاستمرار في ممارسة نشاطه يقتضي أن لا يستمر هذا النشاط حتى ولو كان تحت اسم آخر أو مع مديرين أو أعضاء مجلس إدارة ، ويترتب على ذلك تصفية أمواله مع المحافظة على حقوق الغير حتى النية » كما تنص المادة ٢٦ من قانون العقوبات الجزائري « ويجوز أن يؤمر بإغلاق المؤسسة نهائياً أو مؤقتاً في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في القانون » .

(٢) الدكتور رضا فرج - شرح قانون العقوبات الجزائري - الكتاب الأول ص ٣٩٨ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

- الجزائر .

لها - بيد أنه توجد بها نصوص متفرقة تواجه الأفعال المؤتممة التي قد تصدر من الشخص المعنوي . فالمادة الرابعة من القانون الكويتي<sup>(١)</sup> الصادر في ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج تنص على سريان العقوبة التي تقررها على المسؤولين عن الإدارة « إذا كانت هذه المخالفة من بنك أو هيئة » والمستفاد من هذا النص أن المشرع الكويتي إنما يتزل العقوبة على المسؤولين عن الإدارة في البنك أو الهيئة وهو تطبيق لنظرية العضو Organe والتي سلف بيانها . بيد أن المشرع الكويتي لو شاء أن يطبق صراحة المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي فقد كان الأجدر به أن ينص صراحة على معاقبة البنك أو الهيئة ، ذلك لأن النص بصياغته الراهنة قد يوحي بأن المسؤولية المقررة لا تعدو مسؤولية غير مباشرة وأن المقصود بها هو ضمان وفاء الغرامة التي يقضى بها على الشخص المعنوي المسند إليه ارتكاب المخالفة الواردة في هذا النص .

أما بالنسبة لقانون العقوبات الليبي فإنه قد جاء خلواً من قاعدة عامة تقضي بمسؤولية الشخص المعنوي جنائياً ، بل وأن نصوص هذا القانون تفترض أن الجاني لابد وأن يكون شخصاً طبيعياً<sup>(٢)</sup> .

#### (١) بالنسبة للقانون الكويتي :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج : « لا يجوز طرح أسهم الشركات المؤسسة في الخارج أو مستندات للاكتتاب العام ولا مزاوله عمليات بيعها بأية طريقة كانت إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزير المالية والاقتصاد » كما تنص المادة ٤ من هذا القانون : « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالعس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتين أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المادة الأولى من هذا القانون . وإذا كانت هذه المخالفة من بنك أو هيئة وقعت العقوبة على المسؤولين عن إدارتها ويجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة العقود والأوراق المضبوطة » .

وتنص المادة ٧٧١ من قانون التجارة « يجب على كل مصرف لديه مقابل وفاء أن يسلم لدائنيه دفتر شيكات على يياض للدفع بموجبها من خزائنه وأن يكتب على كل شيك منها اسم الشخص الذي تسلمه - وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة روية .

وجدير بالذكر أن القانون الكويتي رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٠ / ٥ / ١٩٦٤ ، في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل نص في المادة ٢٩ منه :

« إذا كان الجاني في إحدى الجرائم السابقة شخصاً اعتبارياً تنفذ العقوبة على من ارتكب الجريمة من المتمين إلى الشخص الاعتباري أو المسئول عن ارتكابها » .

« والنص على النحو الوارد في القانون لا يفرق بين الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون إرادة الشخص المعنوي وبين مجرد التابعين الذين تسقط عنهم صفة تمثيل إرادته ، كما أن هذه المادة إذ تقرر تنفيذ العقوبة على من ارتكب الجريمة ، فمن يتهم إلى الشخص المعنوي أو المسئول عن ارتكابها لا يستفاد منها على هذا النحو مسؤولية الشخص المعنوي على السواء .

(٢) الدكتور أحمد الأتني - شرح قانون العقوبات الليبي - القسم العام - ص ٣١٨ - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ =

ومن المقرر في الفقه الجنائي الليبي أن يشترط لتقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي أن يكون هناك نص صريح يقرر هذه المسؤولية باعتبار أن تقريرها يعد خروجاً على الأصل العام ، الأمر الذي يستوجب ضرورة النص عليها . ومثال ذلك المادة ٨٧ من قانون السجل التجاري . وأنه وإن ذهب رأى في تفسير هذا النص وتأويله أنه يتسع لمساءلة الشخص المعنوي جنائياً في حالة إسباغ صفة التاجر عليه <sup>(١)</sup> ، إلا أن هذا الرأي لا يعدو كونه اجتهاداً محموداً . والنص وإن كان يحتمل مثل هذا التفسير والتأويل إلا أنه قد يكون محل نظر لأن المشرع لو شاء تطبيق هذا الحكم على الشخص المعنوي التاجر لأفصح عن ذلك صراحة ، لاسيما وأن منطق التشريع الجنائي الليبي لا يسلم بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ، ومن ثم فإن الخروج على الأصل يكون استثناء يستوجب النص الصريح ، خاصة وأن من أوليات قواعد التفسير للنصوص الجنائية هو التفسير الضيق واقتناع الالتجاء إلى القياس .

#### أما بالنسبة للتشريع الجنائي السوداني <sup>(٢)</sup> :

فقد تضمن قانون العقوبات السوداني الذي طبق في السودان منذ أول أغسطس ١٩٢٥ في صورة نصوص موضحة أو تفسيرية للاصطلاحات القانونية الواردة في نصوص ذلك القانون . ومن بين تلك المواد تنص المادة التاسعة أن « كلمة شخص تشمل أية شركة أو جمعية أو مجموعة من الأشخاص سواء كانت ذات شخصية اعتبارية أم لم تكن كذلك » . ويورد الدكتور محمد محيي الدين عوض <sup>(٣)</sup> في تعليقاته على هذه المادة أنها تقابل المواد ٩ من

= المكتب المصري الحديث للطباعة ونشر .

بالنسبة للقانون الليبي ، المادة ٨٧ من قانون السجل التجاري والتي تنص « يحكم بالفراغة على التاجر في حالة عدم القيد في السجل التجاري أو التأخير عن هذا القيد سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً » .

الدكتور محمد سامي النبراوي - شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي - ص ٢٢٦ - مطابع دار الكتب بيروت سنة ١٩٧٢ .

(١) الدكتور أحمد الأتني - المرجع السابق - ص ٣١٩ .

(٢) المادة ٩ من قانون العقوبات السوداني : تنص هذه المادة على أن كلمة « شخص » تشمل أية شركة أو جمعية

أو مجموعة من الأشخاص سواء كانت ذات شخصية اعتبارية أم لم تكن كذلك - والنص باللغة الإنجليزية لهذه المادة :

"The word "Person" includes any company or association or body of persons whether incorporated or not."

(٣) الدكتور محمد محيي الدين عوض - قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه سنة ١٩٧٠ - ص ١٠ ، ١١ المطبعة العالمية .

قانون العقوبات السوداني القديم ، ١١ من قانون العقوبات الهندي ، ٥ من قانون عقوبات شمالي نيجيريا و ١٩ من قانون التفسير الإنجليزي لسنة ١٨٨٩ ، ١٩ من قانون عقوبات البحرين ، المادة ١٣ من قانون التفسير البولندي لسنة ١٩٦٣ ، ٤ من قانون العقوبات البولندي ، المادة ٣ و ٦٩/٢ من قانون التفسير الكيني ، ٣ من قانون العقوبات الأردني ، ٨٠ من قانون العقوبات العراق لسنة ١٩٦٩ .

ويرد المؤلف قائلا « إنه يلاحظ أن قانون العقوبات مسوق أساساً لعقاب الأشخاص الطبيعيين دون الاعتباريين ، ولذلك نجد أن جميع العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه من الممكن توقيعها عليهم . أما الأشخاص المعنوية كالشركات والجمعيات وإن كان من الممكن تصور وقوع بعض الجرائم منها وتوقيع بعض العقوبات عليها ، فإن هناك من الجرائم ما لا يمكن وقوعها منها كالاغتصاب واليمين الكاذبة والقتل وجميع جرائم العنف والزنى . . . إلخ ، وهناك من العقوبات ما لا يمكن توقيعها عليها كالسجن والجلد ، بل إن هناك من النصوص ما لا يمكن معها تفسير كلمة شخص إلا بالشخص الطبيعي كالمادة ٥٠ عقوبات الخاصة بالجنون والسكر ، والمادة ٥١ بشأن الزنى ، والمادة ٨٩ في شأن اعتبار المحرض فاعلاً إذا مثل على مسرح الجريمة وقت ارتكابها <sup>(١)</sup> .

ونحن نرى أن قانون العقوبات السوداني لم يقدم حلاً علمياً لقضية المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي - أما بالنسبة لنص المادة التاسعة منه في شأن تفسير مدلول « الشخص » فإنه لا يكفي لحل المشكلة ، ذلك لأن تقرير تلك المسؤولية ليست مسألة خاصة بالصياغة اللفظية بل إن التصدي لها يقتضي تصوراً شاملاً لقضيتي الإسناد المادي والإسناد المعنوي على السواء - ومن هنا فإن القول بأن التشريع الجنائي السوداني يقرر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي بعيد عن محجة الصواب . بل إن النص الوارد في هذا القانون هو نص معيب بالإفراط والتفريط على السواء . ذلك أن المشرع السوداني لو شاء أن يقرر هذه المسؤولية فقد كان خليقاً به أن يحدد ما يقابل تصوره في التجريم والمساهمة الجنائية ، والإسناد المعنوي والعقوبات وما يتأتى من هذه وتلك مع طبيعة الشخص المعنوي ، بل وفضلاً عما تقدم فإن تقرير معاقبة الشخص المعنوي والذي لم تنعقد له الشخصية القانونية ولم تكتمل فهو إفراط ومغالة لا يتفقان أو ينسجمان مع الأصول الكلية والقواعد الأساسية في القانون ويؤيد ذلك ما لاحظته الدكتور محيي الدين عوض من أن قانون الإجراءات الجنائية السوداني

(١) الدكتور محمد محيي الدين عوض - قانون العقوبات السوداني مطلقاً عليه سنة ١٩٧٠ - ص ١٠ - ١١ -

لا يحوى نصوصاً تسمح بتقديم الشخص المعنوي للمحاكمة أمام القضاء .

ويتضح من مطالعة المادة ١٩ من قانون عقوبات البحرين الصادر سنة ١٩٥٥ أنه يقرر صراحة مساءلة الأشخاص المعنوية الخاصة التي يعبر عنها بالهيئة عن الجرائم التي يرتكبها الممثل القانوني لها ، كما يتضح أنه يستبعد بداهة مساءلة الدولة وما يتفرع عليها من أشخاص إدارية ، ويشترط هذا القانون لمساءلة الأشخاص المعنوية الخاصة صدور الفعل المؤثم ممن يملك الاختصاص وشريطة ارتكابه في نطاق ممارسته لاختصاصه . وهذا التشريع يعاقب على الأفعال الإيجابية وعلى جرائم الترك أيضاً - ويتضح من هذه النصوص<sup>(١)</sup> كذلك أن

(١) قانون العقوبات في البحرين :

تنص المادة ١٩ من قانون عقوبات البحرين الصادر سنة ١٩٥٥ على أنه :

١ - مع مراعاة أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يجوز مقاضاة الهيئات وسكانتها وإدارتها ومعاقبتها إما بمفردها أو بالاشتراك مع أي شخص آخر ، كما لو كانت شخصاً طبيعياً ، عن أي جرم تكون العقوبة بشأنه هي الغرامة ، إما حسب نص القانون الصريح أو عرضاً عن الحبس .

٢ - لأغراض هذه المادة كلمة « هيئة » تشمل الشركات ولجنة جمعية أخرى يكون لها حسب القانون كيان منفصل عن كيان أعضائها .

٣ - لأغراض هذه المادة ومراعاة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة تعتبر الهيئة أنها قد ارتكبت جرماً :

( أ ) إذا قام بالفعل الذي يؤلف الجرم أو حمل على القيام به أو حاول القيام به أي شخص أو أشخاص عينوا أو خولوا قانوناً للإشراف على ممارسة سلطات الهيئة التضامنية وكان ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص يعملون بما يدل على أنهم يمارسون تلك السلطات .

( ب ) إذا ما استثنى أي عمل أو صلاحية من قبل أي شخص مسئول كما ذكر آنفاً ( أولاً ) قصرت الهيئة القيام بواجب قانوني ، ذلك الواجب الذي يعتبر عدم القيام به قبل شخص طبيعي جرماً - ( ثانياً ) جلبت الهيئة المسئولة الجنائية على نفسها بالنسبة لحياة أية أموال أو استعمالها أو التعامل بها في ظروف تكون معها مثل تلك الحياة أو ذلك الاستعمال أو التعامل جرماً في حالة شخص طبيعي وذلك بغض النظر في كلتا الحالتين عن أي فعل أو تحويل من قبل شخص ذي صلاحية ، كما تقدم .

٤ - عندما تدان الهيئة بجرم يكون من مثل الشخص الطبيعي عرضة للحبس من أجله لمدة خمس سنوات أو أكثر ، أو عندما يجوز بمقتضى أي قانون إصدار أمر بتعيين حارس على أموال الهيئة أو يحلها أو يمنعها من البقاء أو أمر ، مشابه ، فيجوز للمحكمة أن توصي بالأخذ بأي من هذه الأمور وذلك إما بالإضاعة إلى توصية أخرى تتعلق بمصادرة أموال الهيئة داخل الإقليم أو دون ذلك ، ولما أن تصدر أيًا من تلك الأوامر التي من صلاحيتها إصدارها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر والتي تراها عادلة .

٥ - لا يؤثر أي نص من نصوص هذه المادة بصورة ما على المسئولة المنفصلة (إن كانت هناك مسئولية) المترتبة على شخص بخصوص أي أفعال أتاها بأية صفة من أجل الهيئة أو بالنيابة عنها ، سواء كان أحد الأشخاص المشار إليهم في البند ١ الفقرة ٣ من هذه المادة خادماً في الشركة أو وكيلًا لها أو خلافاً ذلك .

٦ - إذا أدبنت هيئة بجرم ما فيجوز أن تؤثر بدفع كافة مصاريف الدعوى التي نتجت عن التقديم للمحاكمة والإدانة أو جزء من تلك المصاريف .

٧ - لا يؤثر أي نص من نصوص هذه المادة على مسئولية الهيئات بمقتضى أي قانون آخر .

المشرع يستبدل الغرامة بالحبس في حالة إسناد فعل من الأفعال المجرمة المنصوص عليها إلى الشخص المعنوي . وهذه النصوص تقرر في الوقت ذاته مساءلة الشخص الطبيعي عن الأفعال التي ارتكبها والتي استوجبت معاقبة الشخص المعنوي متخطياً بذلك العقبة التقليدية في الفقه الجنائي الخاصة بازدواج العقوبة .

أما بالنسبة لقانون العقوبات اللبناني الصادر في سنة ١٩٤٣ فإن المادة ٢١ / ٢ الواردة بالباب الرابع منه في شأن تحديد الأشخاص المسئولة تنص « أن الهيئات المعنوية مسئولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها - لا يمكن الحكم عليها إلا بالغرامة والمصادرة ولا يمكن الحكم ، إذا كان القانون ينص على عقوبة أصلية غير الغرامة أبدلت الغرامة من العقوبة المذكورة وأنزلت بالهيئات المعنوية في الحدود المعينة في المواد ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ . وهذا النص الوارد في قانون العقوبات اللبناني مستمد من نص المادتين ٨٩ / ٧ ، ١١٦ / ٢ من مشروع تعديل قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٩٣٤ . وهذا الحكم بذاته هو المنصوص عليه في قانون العقوبات السوري<sup>(١)</sup> في المادة ٢٠٩ عقوبات والمادة ٧٤ فقرة ١ و ٣ من قانون العقوبات الأردني<sup>(٢)</sup> والمادة ٨٠ من قانون العقوبات العراقي الصادر في سنة ١٩٦٩<sup>(٣)</sup> وفضلاً عن ذلك فإن قانون العقوبات اللبناني ينص على جواز اتخاذ تدابير أمن أو إجراءات احترازية قبل الأشخاص المعنوية . وقد أورد المشرع اللبناني هذا الحكم في الفصل

( ١ ) تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات السوري على « أن الهيئات الاعتبارية مسئولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم هيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها . ولا يمكن الحكم عليها إلا بالغرامة والمصادرة ونشر الحكم . وإذا كان القانون ينص على عقوبة أصلية غير الغرامة أبدلت الغرامة بالعقوبة المذكورة وأنزلت بالهيئة الاعتبارية في الحدود المعينة في المواد ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٣ .

( ٢ ) تنص المادة ٣٠١ / ٧٤ من قانون العقوبات الأردني على « أن الهيئات المعنوية مسئولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها بصفها شخصاً معنوياً لا يحكم على الأشخاص المعنوية ولا بالغرامة والمصادرة ، وإذا كان القانون ينص على عقوبات أصلية غير الغرامة استعفى بالغرامة عن العقوبة المذكورة وأنزلت بالأشخاص المعنوية في الحدود المعينة في المواد من ٢٢ إلى ٢٤ ، هذا وفي الفصل الخاص بالتدابير الاحترازية تنص المادة ٣٣٦ أنه « يمكن وقف كل نقابة وكل شركة أو جمعية وكل هيئة اعتبارية مآخلاً للإدارات العامة إذا اقترف مديرها أو أعضاء إدارتها أو ممثلوها أو عمالها باسمها أو بإحدى وسائلها جناية أو جنحة مقصودة يعاقب عليها بسنن حبس على الأقل » .

( ٣ ) تنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات العراقي : « الأشخاص المعنويين فيما عدا مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية وشبه الرسمية مسئولون جزائياً عن الجرائم التي يرتكبها ممثلوها أو مديروها أو وكلائها لحسابها أو باسمها ولا يجوز الحكم عليها بغير الغرامة والتدابير الاحترازية المقررة للجريمة قانوناً ، فإذا كان القانون يقرر للجريمة عقوبة أصلية غير الغرامة أبدلت بالغرامة ولا يمنع ذلك من معاقبة مرتكب الجريمة شخصياً بالعقوبات المقررة للجريمة في القانون » .

الثاني من الباب الثاني إذ نصت المادة ١٠٨ منه « يمكن وقف كل نقابة وكل شركة أو جمعية وكل هيئة معنوية ما خلا الإدارات العامة إذا اقترف مديروها أو أعضاء إدارتها أو ممثلوها أو عمالها باسمها أو بإحدى وسائلها في جناية أو جنحة مقصودة يعاقب عليها بسنن حبس على الأقل » كما نص في المادتين ١٠٩ و ١١٠ على إجراءات الحل والإيقاف والتصفية إذا ما وقع من إحدى الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٠٨ إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين سالفتي الذكر .

والمادتان ١٠٩ و ١١٠ من قانون العقوبات اللبناني تقابل المادتين ١٠٨ و ١٠٩ ، من قانون العقوبات السوري <sup>(١)</sup> والمادة ٣٧ من قانون العقوبات الأردني <sup>(٢)</sup> ، والمادتين ١٢٢ و ١٢٣ من قانون العقوبات العراقي .

وأنه وإن ذهب بعض الشراح إلى القول بأن النصوص سالفة البيان الواردة في قانون العقوبات اللبناني والسوري والأردني والعراقي تقرر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي <sup>(٣)</sup>

( ١ ) نصت المادة ١٠٨ من قانون العقوبات السوري « يمكن وقف كل نقابة وكل شركة وكل جمعية وكل هيئة اعتبارية ما خلا الإدارات العامة إذا اقترف مديروها أو أعضاء إدارتها أو ممثلوها أو عمالها باسمها أو بإحدى وسائلها جناية أو جنحة مقصودة يعاقب عليها بسنن حبس على الأقل » . . . وتنص المادة ١٠٩ على أنه « يمكن حل الهيئات المذكورة في الحالات التي أشارت إليها المادة السابقة » :

- ( أ ) إذا لم تنقيد بموجبيات التأسيس القانونية .
- ( ب ) إذا كانت الغاية من تأسيسها مخالفة للقوانين أو كانت تستهدف في الواقع مثل هذه الغايات .
- ( ج ) إذا خالفت الأحكام القانونية المنصوص عليها تحت طائلة الحل .
- ( د ) إذا كانت قد وقفت بموجب قرار مبرم لم يمر عليه خمس سنوات .
- ( ٢ ) تنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات الأردني « يمكن حل الهيئات المذكورة في الحالات التي أشارت إليها المادة السابقة »

- ( أ ) إذا لم تنقيد بموجبيات التأسيس القانونية .
- ( ب ) إذا كانت الغاية من تأسيسها مخالفة للقوانين أو كانت تستهدف في الواقع مثل هذه الغايات .
- ( ج ) إذا خالفت الأحكام القانونية المنصوص عليها تحت طائلة الحل .
- ( د ) إذا كانت قد وقفت بموجب قرار مبرم لم يمر عليه خمس سنوات .

( ٣ ) الدكتور حسين جميل ، نحو قانون عقابي موحد للبلاد العربية ، دراسة ونقد - معهد الدراسات العربية العالية ، دار الرائد للطباعة - القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ٤٠٣ وفي نفس المعنى انظر الدكتور مجيد السعدى - شرح قانون العقوبات العراقي الجديد - الجزء الأول - الأحكام العامة ( الجريمة والمسئولية ) مطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٧٠ ص ٣٦٥ و ٣٦٦ .

ويرى الدكتور السعدى أن المستفاد من تحليل هذا النص أن المشرع العراقي يشترط لتطبيق هذا النص توافر الضوابط الأربعة التالية :

أولاً : تستثنى من أحكام المسؤولية العامة للأشخاص المعنوية مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية وشبه الرسمية . وبالتالي =

إلا أننا نرى أن المسؤولية المقررة في كل من هذه التشريعات لا تعدو مسؤولية عن فعل الغير مردها وسندها مسؤولية الأشخاص المعنوية عن الأفعال التي يرتكبها الممثلون لها بسبب ارتكابهم هذه الأفعال باسمها ولحسابها .

= إذا ارتكب أحد عمالها بنفسه هذه جريمة فلا تسأل هذه المؤسسات أية مسؤولية جنائية وإنما يتحمل هو شخصياً نتائجها ، على أن المسؤولية المدنية يمكن أن تسرى آثارها عليها إذا قامت شروطها .  
ثانياً : تعتبر الأشخاص المعنوية مسئولة جنائياً عن الجرائم التي يرتكبها باسمها ولمصلحتها ممثلوها من المديرين والوكلاء والعمال ، فالجريمة تصدر في الحقيقة عن شخص طبيعي ، وهو ممثل الشركة أو الجمعية ( كما لو استورد سراً المواد المخدرة بعرض الاتجار بها بصورة غير مشروعة ، ولكن آثارها الجنائية تمتد إلى الشخص المعنوي ما دامت الجريمة قد ارتكبت لمصلحته وباسمه .

ثالثاً : يعاقب الشخص المعنوي عن الجرائم المسندة إليه بالعقوبات التالية :

١ - الغرامة . ٢ - المصادرة . ٣ - التدابير الاحترازية . - وإذا كانت العقوبة المقررة في الأصل للجريمة مما لا يلائم طبيعة الشخص المعنوي كما كانت عقوبة مقيدة للجريمة في هذه الحالة تستبدل بها عقوبة ملائمة وهي الغرامة ويتحملها الشخص المعنوي .

رابعاً : يسأل ممثل الشخص المعنوي شخصياً عن الجريمة التي ارتكبها لمصلحة من يعمل لحسابه وباسمه ويتحمل العقوبة المقررة لها في القانون ومعنى هذا أن آثار الدعوى الجنائية تسرى على كل من الشخص المعنوي وممثله أو عائلته ويعاقب كلاهما بالعقوبات الملائمة لطبيعة كل منهما .

ويضيف الدكتور حسين جميل أن القانون الجنائي المغربي يقرر المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي وأن العقوبات التي يمكن أن تفرض عليه هي العقوبات المالية والعقوبات الإضافية ( حل الشخص المعنوي والمصادرة وإغلاق المحل أو المؤسسة ويجوز أن تفرض عليه التدابير الوقائية ( المواد ١٢٧ ، ٣٦ ، ٦٢ ) الموجه السابق ص ٤٠٤ .

## الفصل الثاني

### الاعتراضات الموجهة للمسئولية الجنائية للشخص

#### المعنى وتحليلها وتقييمها

أوردنا في الفصل السابق موقف الفقه والتشريع المقارن في شأن المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي - ولعله قد استبان أن التيار السائد هو رفض تلك المسؤولية .  
وبما تجدر الإشارة إليه أنه بالنسبة للمسئولية المدنية للشخص المعنوي فإن المبدأ الذي استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر هو جواز مساءلة الشخص المعنوي عن الأفعال التي يرتكبها ممثلة عند القيام بإدارة شؤونه على أساس أن هذه المسؤولية تقع في مال الشخص المعنوي ولا تنطوي على أى تعارض مع القواعد المقررة في المسؤولية المدنية - والأمثلة كثيرة على الأخطاء التي يرتكبها ممثلو الشخص المعنوي ويصبح هو مسئولاً عنها . كما لو فصل مدير شركة عاملاً في وقت غير لائق فتكون الشركة مسئولة عن هذا الفصل ، وكذلك إذا دهم قطار أحد المارة بإهمال سائقه فتكون مصلحة السكك الحديدية مسئولة عن إهمال السائق ، وإذا أضاع ساعي البريد طرداً عهد إليه بتسليمه إلى صاحبه فتكون مصلحة البريد مسئولة عن العامل .

ويبين من استقراء الأحكام الصادرة في هذا الصدد أنها توصل لمسئولية الشخص المعنوي عن أعمال ممثليه على أساس مسؤولية المتبوع عن التابع وتصل بذلك إلى تقرير المسؤولية بالتضامن بين الشخص المعنوي ومثليه<sup>(١)</sup> .

بيد أن الفقه والقضاء وإن اتخذوا من أحكام المسؤولية عن فعل الغير أساساً لمساءلة الشخص المعنوي مدنياً عن أعمال ممثليه فإن ثمة أحوالاً يصعب فيها الوصول إلى مساءلته

---

(١) قضت ، محكمة ، الاستئناف المختلطة في أحكام كثيرة بمسئولية الشركات عن أفعال شركات السكك الحديدية :  
(استئناف مختلط في ٢٨ أبريل ١٨٩٦ م ٨ ص ٢٥٥ ، ٧ مارس ١٩٠٦ م ١٨ ص ١٣٧) وشركات الترام - استئناف مختلط في ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٣٧٠ ، وشركات الملاحة - استئناف مختلط في أول أبريل سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٢٢١ وشركات المياه والنور والغاز - استئناف مختلط في ١٤ يولية سنة ١٩١٣ م ٢٥ ص ٤٤٧ .

عن هذا الطريق غير المباشر عندما يكون الخطأ الذى يوجب المساءلة نتيجة قرار صادر من إحدى هيئات الشخص المعنوى ( مجلس إدارة الشركة أو جمعيتها العامة مثلاً ) إذ يتعين إسناد الخطأ إلى الشخص المعنوى ذاته وكذلك يتعين إعمال ذات الحل إذا قوضت شركة لمنافسة تجارية غير شريفة أو لتقليد مزور<sup>(١)</sup> ففى مثل هذه الأحوال تكون مسئولية الشخص المعنوى مسئولية عن عمل شخصى لا مسئولية التابع عن تابعه .

ومما يجدر التنبيه إليه فى هذا المقام أن تأصيل المسئولية المدنية للشخص المعنوى على أساس المسئولية عن فعل الغير إنما يثير العديد من المآخذ . ذلك لأن هذا الاتجاه مبناه التسليم بأن الشخص المعنوى يعتبر من الغير بالنسبة لمثليه ، فى حين أن هذا الاتجاه ليس بمنجاة من الخلط والخطأ على السواء ، إذ لا بد من التفتن والتبصير إلى تكييف علاقة الشخص المعنوى بأعضاء ومثلى إدارته والتميز بين كنه هذه الرابطة والعلاقة ، وبين علاقته بالعاملين العاديين أو تابعيه ، وبمعنى أوضح أن الأشخاص الطبيعيين الذين يعتبرون أعضاء الشخص المعنوى إنما يتقصدون شخصيته ويمسكونها ، ومن هنا فإن التصرف الصادر منهم أو من أحدهم يعد كما لو كان صادراً من الشخص المعنوى ذاته ، ومن هنا فإن قواعد المسئولية عن فعل الغير لا تصلح والحالة هذه كأساس للمسئولية ، أما بالنسبة لعلاقته بالأشخاص الذين يعدون تابعين له أو مجرد عاملين فإنه يمكن القول بجواز اتخاذها أساساً للمسئولية لمظنة خطئه فى اختيارهم أو فى رقابتهم ، وعلى كل فإننا سنعرض لهذه المشكلة استقلالاً فى موضع مقبل . ويتضح مما تقدم أن المسئولية المدنية للشخص المعنوى ليست محللاً للإنكار أو الجحود حتى من جانب الفقهاء الذين ينكرون مسئولية الجنائية ويؤسسون مسئولية المدنية<sup>(٢)</sup> على أساس المسئولية عن فعل الغير ويوصلونها على أنها لا يسوغ أن تظل هذه الأشخاص تثرى دون أن تتحمل آثار الأفعال الضارة أو الخاطئة .

أما بالنسبة للمسئولية الجنائية للشخص المعنوى فيقتاسها مذهبان ، أولهما ينكر على الشخص المعنوى صلاحية لأن يكون شخصاً فى نظر قانون العقوبات ويستندون فى ذلك إلى أسانيد عديدة .

أما المذهب الثانى فيرى تقرير هذه المسئولية وضرورة إقرارها وهو المذهب الذى نعتقه ، وسنعرض لهذين الاتجاهين تباعاً .

(١) الدكتور السهرى - المرجع السابق - ص ٨٠٦ ، وما بعدها .

Garraud, Droit pénal général, 2 ed T-I-P. 422, t-2 - P. 86.

(٢)

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن الفقيهين « سالى » و « جوسران » من أنصار هذا المبدأ .

## المبحث الأول الأسانيد والأسباب التي يحمل عليها رفض المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية

إن معارضة المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي هو المذهب الذي كان سائداً في الفقه الجنائي طوال القرن التاسع عشر . بل وحتى الثلث الأول من القرن الحالي - ويمكن أن نجمل أساس هذه المعارضة في أن المعايير التقليدية ترفض اعتبار الشخص المعنوي شخصاً يستحوذ على الخصائص المشروطة أساساً لقيام مسؤولية .

وتعتبر الأسانيد التي يسوقها المعارضون للمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي من قبيل الحجج التقليدية بمعنى أنهم يتناقلونها ويوردونها كقوالب متشابهة في أبحاث الفقه الجنائي إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن معارضة هذه المسؤولية ومناهضتها كانت بمثابة موقف تقليدي . ويمكن إجمال حجج المعارضين لمساءلة الشخص المعنوي جنائياً فيما يلي :

١ - طبيعة الشخص المعنوي الافتراضية وصفته الوهمية أو المجازية :

يشكل هذا الاعتراض حجر الزاوية في رفض المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي وهو منطلق كل المناهضين لهذه المسؤولية في الفقه والقضاء . وحاصل حججهم أن الشخص المعنوي لا وجود له في الحقيقة ، إذ هو ضرب من العدم ، ومن ثم فهو لا يستطيع إثبات العمل المادي للجريمة ، كما تعوزه القدرة والإرادة أو القدرة المريدة التي يطلقون عليها " Le pouvoir de vouloir " أما الأنشطة - بصورها المختلفة - التي تسند إليه والأفعال المنسوبة إليه فهي وليدة أفعال أشخاص طبيعيين سواء كانوا مديريين أو منفذين<sup>(١)</sup> .

(١) أولاً : في الفقه :

Levasseur ( Georges ) droit pénal, partie générale, Paris 1960, P. 376, Donnedieu de Vabres, Dr. Pénal et législation pénit, comparté, 3<sup>eme</sup> édition P. 148; gabarda, ( Alif ) La Respon. Pénale des personnes morales, These, Faculté De Droit de Paris 1945, P. 18.

ثانياً : في القضاء :

( ١ ) القضاء الفرنسي - راجع الأحكام السابق إيرادها .

ولعل تعبير الأستاذ "Waline" في هذا الصدد هو أقصاها إذ يسطر « هذه الأشخاص والتي يطلق عليها معنوية هي في الحقيقة الوحيدة التي تستعصى على الخضوع لقواعد الأخلاق - ذلك لأنه حتى يتسنى القول بالتزام أدبي أو معنوي فإنه يتعين بداءة أن يكون الملتزم به قابلاً أو صالحاً للخضوع لمثل تلك القاعدة ، وأن يكون الالتزام مقترناً بمسئولية أدبية أو أخلاقية - ومن ثم فإن الالتزام والجزاء الأدبيين لا يردان إلا على كائن أو شخص له القدرة الذاتية على التصميم والإرادة والتي لا يحظى بها إلا من له إرادة مستقلة ، وهي لا تتصور لأي كائن غير الإنسان إلا على سبيل الاستعارة <sup>(١)</sup> .

وفي ذات المعنى يسطر سافيني :

"Tout delit implique dolus ou culpa c'est-à-dire une volonté ou une imputabilité et dès lors ne peut pas être plus imputé aux personnes juridiques qu'aux impubères et aux aliénés." <sup>(٢)</sup>

ويرى جارو "Garraud" في هذا الصدد « أن العقوبة التي تنزل على الشخص المعنوي تنصرف في الواقع والحقيقة إلى الأفراد المكونين له <sup>(٣)</sup> ، وأن المسئولية الجنائية لشخص تجريدي هي مجرد افتراض أو مجاز ، والقانون الجنائي يتأني أن يقوم على المجاز ، ذلك لأنه وراء هذا الخيال يوجد أفراد طبيعيين يعيشون ويعملون وهم الذين يتحملون العقوبة في التحليل الأخير - ويردف قائلا : إن هناك فرضين لاثالثهما ، أولهما إما أن يكون كافة الأشخاص المكونين للشخص المعنوي قد ارتكبوا الجريمة فيتعين معاقبتهم جميعاً والحالة هذه عما اقترفوه بتوقيع عقاب متميز ومناسب لما بدر من كل منهم ، وإما أن يكون البعض منهم قد تعاونوا على ارتكاب فعل مخالف للقانون فيتعين مساءلة هؤلاء فحسب عما اقترفوه ودون أن تكون هناك ثمة حاجة لمعاقبة الآخرين الغرباء من الفعل المجانب للقانون والذي لم يسهموا في

= ( ب ) القضاء البلجيكي .

Cassation Criminelle : 4 mai 1880 - 1 - 167; 14 Mai 1901, pas. 1901, 1,254; 5 Mai 1902, pas 1902 - 1 - 232; 5 Février 1906, pas 1906 - 1 - 119; 28 Novembre 1922 pas - 1923 - 1 - 80; 21 Mai 1928 pas 1928 - 1 - 165; 25 Mai 1923 - pas 1923 - 1 - 170; 8, Decembre 1933, pas 1934 - 107. 18 Octobre 1948. pas - 1 - 1948.

ويراجع في هذا المعنى الأحكام المشار إليها في :

Encyclopédie Dalloz, Dr crim P. 508.

Waline, Droit Administratif, 8<sup>eme</sup> edition, 1959, P. 246.

( ١ )

( ٢ ) مجموعة أعمال مؤتمر بوتخارست - المرجع السابق - ص ٢٧ وكذلك ص ١٨١ .

Garraud, Traité Théorique Et pratique De Droit pénal Français, 2<sup>eme</sup> edition, T - 1 no 221, ( ٣ )

ارتكابه . وفي هذا المقام يؤكد الأستاذ جان كونستانت أن هذا النظر محل لإجماع الفقهاء في بلجيكا وكذلك أحكام القضاء <sup>(١)</sup> .

## ٢ - إن الشخص المعنوي لا يحظى بإرادة خاصة مستقلة: <sup>(٢)</sup>

يعتق الفقهاء الذين يحتاجون بهذه الحجة القول بأن افتقاد الشخص المعنوي لإرادة حرة أى ذاتية وخاصة به استقلالا عن مكنونه تجعله فاقد القدرة على ارتكاب الخطأ <sup>(٣)</sup> ذلك لأنهم يرون أن الشخص العاقل عن الإرادة يعجز بالحتم وبالضرورة عن اقتراف الفعل الذى يجرمه الشارع عن إتيان الخطأ ، وترتيباً على ما تقدم فلا يمكن تحميله المسؤولية الجنائية .

ومن ناحية أخرى فإن الشخص المعنوي لا يصلح لتوجيه خطاب الشارع الجنائي إليه لانعدام قدرته على التفكير والتدبير ، فلا يستطيع والحالة هذه أن يمتنع عن ارتكاب ما حظره المشرع الجنائي ونهاه - ولذلك تضحي مسؤوليته الجنائية ضرباً من العتب يتجافى مع الفعل والتي يعبر عنها العميد "Cuche" :

### Un pueril anthropomorphisme

ويضيف الأستاذ "Battaglini" <sup>(٤)</sup> أن الجريمة لا يمكن تصور إسنادها إلا إلى الإنسان ، وأن ارتكاب جريمة بواسطة الإنابة أمر غير متصور وأنه وإن أمكن تصور قيام الشخص المعنوي بأعمال قانونية عن طريق ممثليه فإن الأمر يمتنع بالنسبة لارتكاب الجريمة طالما أن الأصل يقتضد الإرادة والإدراك والتمييز .

ويرى الأستاذ "Waline" في هذا الصدد أن المقصود باصطلاح الشخص المعنوي أنه هو الشخص غير الطبيعي ، وهذا هو المراد من لفظ معنوي - ومن ناحية أخرى فإن كلمة « شخص » يمكن قبولها في أضيق الحدود التي تسمح بها قانوناً أى باعتبارها مجرد مرادف

( ١ ) Jean Constant, la responsabilité Pénale des Personnes morales Et de leurs organes En droit ( ١ ) Belge, Revue internationale de droit Pénal 1951, P. 597.

Behnam (Ramses) la Responsabilité sans faute En droit Prive et public, Thèse, Paris 1953, ( ٢ ) 46.

Bouzat (Pierre) Traité Théorique Et Pratique De Droit pénal, Paris, Dalloz, 1951, P. 177. ( ٣ )

Battaglini, Responsabilité pénale des personnes juridiques, Revue internationale de droit ( ٤ ) Pénal 1930, P. 347.

وفي هذا المعنى Haus. - راجع Jean Van Hautte. وذلك في :

Annales De Dr. commercial 1953, P. 277 - 293.

« لصاحب الحق » والذي ليس شخصاً طبعياً - ويردف قائلا إن المقصود بالشخصية في مفهوم القانون ومراده ، هو الصلاحية لأن يكون الشخص صاحب حق وتحمل الالتزامات - إن الجميع يدركون عن بصر وبصيرة أن كل فرد مزود بإرادة وأنه يستطيع أن يقرر ما يريد - سواء عن حق أو عن مجرد وهم - ولكن بالرغم من ذلك فلا مرء أن « الشخص الإنساني » هو وحده صاحب الإرادة وأنه وفقاً للشرعية المسيحية هو الذي ينفرد بالوعد بغايات سامية في الحياة الأخرى وأنه هو وحده في النظم الديمقراطية الحرة يعد في ذاته غاية كإنسان أو كفرد<sup>(١)</sup>.

### ٣ - مفاجأة مساءلته جنائياً لمبدأ التخصص :

يستند الشراح الذين يرددون هذه الحجة إلى أن الأهلية المعترف بها للشخص المعنوي إن هي إلا أهلية ناقصة - ذلك لأن أهليته القانونية إنما تقررت بغية صلاحيته للقيام بأنشطة معينة ومن ثم فإن مشروعية نشاطه مشروطة بيجريانه في نطاق الحدود المرسومة لنشاطه الخاص .. وينسحب هذا النظر على الشركات التجارية التي تترخص بدائرة نشاط واسع - ويرتبون على ذلك أنه لما كانت الجريمة تتأني مع ما قرر لهذا الشخص من نشاط فهي تخرج بالحتم والضرورة عن النشاط المعترف له به والذي خصص من أجله - وعلى ذلك فإنه في اللحظة التي يتجه فيها إلى ارتكاب الجريمة ويمشي على أرضها فإن هذه الشخصية تسقط عنه في الحال بسبب اتجاهه إلى غير ما ترخص به وتقرر له من ميادين محددة . ويلخص الأستاذ "Mestre" هذا الاعتراض - وهو في سبيل الرد عليه - بقوله : « يذهب القائلون بهذه الحجة إلى أن شخصية الجماعة ليست كلية "Universel" على عكس الشخصية المقررة للأفراد إذ هي محدودة بالغرض الذي من أجله رخص القانون بوجودها وقيامها ، وأنه يستحيل أن يكون هذا الغرض هو ارتكاب جرائم ، ومن أجل هذا تكون الجماعة غير أهل لارتكاب جريمة . ويردف القائلون بهذه الحجة بأن أعمال مبدأ التخصص بالنسبة للأشخاص المعنوية يستوجب قصر نشاطهم وتحديده وربطه بالغرض الذي قامت من أجله وأنه لا يمكن

(١) يرى الأستاذ جان فان هوت أن هذا هو المبدأ السائد في الفقه البلجيكي ويشير إلى ما سطره الأستاذ "Haus" في كتابه المبادئ العامة للقانون الجنائي - راجع جان فان هوت .

Van Houtte (Jean) la Responsabilité pénale des sociétés de commerce, Annales De Droit commercial. 1933, P. 277 - 293.

وراجع "Haus" :

Principes généraux de droit criminel, 2 ed t, 1, no 257.

أن يستهدف إنشاؤها ارتكاب الجرائم مما مؤداه بالحتم والضرورة القول بانتفاء أهليتها لارتكاب الجرائم<sup>(١)</sup> - ويعلق الأستاذ ريشيه على ذلك بقوله إن هذه النظرية تهمل من نظرية « الخدمة المخصصة » التي تنادى بها بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - مساءلة الشخص المعنوي جنائياً تنطوي على خرق لمبدأ شخصية العقوبة وتقرير العقاب :

يرى أنصار هذا الرأي أن تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي تؤدي إلى إهدار قاعدة شخصية العقوبة - ذلك لأن تحميله لتلك المسؤولية إنما تؤدي في حقيقتها إلى امتداد العقاب المباشر لأشخاص عن أفعال اقترفها آخرون بمعنى أن الأشخاص الذين يكونون الشخص المعنوي يساءلون في السواقع عن فعل الغير أو عمل الآخرين<sup>(٣)</sup> ، وإلقاء عبء العقاب على الشخص المعنوي إنما يؤدي في حقيقته إلى تحميل أولئك الأشخاص الذين لم يسهموا في ارتكاب الخطأ ، ومن ثم يمتد إليهم العقاب وتستطيل إليهم العقوبة عن خطأ لا شأن لهم به وعن تصرف لا جريرة لهم فيه<sup>(٤)</sup>.

ويرى الأستاذ " Roux " <sup>(٥)</sup> أن إقرار هذه المسؤولية يتنافى مع العدالة لما تؤدي إليه من استغلال العقاب دون تمييز إلى الذين انصرفت إرادتهم إلى ارتكاب الجريمة وإلى الذين لا يعلمون عنها شيئاً ، وإلى الذين كان في مكنتهم منعها وإلى غيرهم ممن تعوزهم السلطة لمنعها ، وإلى الذين تداولوا في شأنها وأقدموا عليها وإلى آخرين صلتهم منبئة بكل ما يحف بظروفها - ويضيف الأستاذ « رو » أن التحدى بأن الأقلية يتعين أن تخضع لإرادة الأغلبية إن صحت في مجال القانون الخاص فإنها لا تصلح في مقام القانون الجنائي ، لأن موازنة أشخاص عن أفعال غيرهم يشكل رجعة إلى الوراء ولا يعد تقدماً في مضمار المسؤولية - إن

(١) Mesure, Revue Penitentiaire Et De Droit Pénal, Quarante quatrieme année, P. 237.

ويراجع في نفس المعنى - أليف حبارة - المرجع السابق - ص ٢٢ .

(٢) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ١١٦ .

(٣) الأستاذان فيدال ومانيل - المرجع السابق - ص ٧٧ - ٨٠ .

الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة التاسعة ١٩٦٩ ص ٤٦٢ .

(٤) الأستاذ ليفاسير - المرجع السابق ص ٣٨٢ ، الأستاذ بوذا - المرجع السابق ص ١٧٧ ، الأستاذ دوندييه

لافير - المرجع السابق ص ١٤٩ نبذة ٢٦٣ ، الدكتور القللي - المرجع السابق ص ٧٧ وكذلك يراجع :

Garraud, Traité Théorique Et pratique De Droit pénal Français, T - 1, 2 eme édition, no 221.

(٥) مجموعة أعمال بوخارست - التقرير المقدم من الأستاذ روس ٦٦ - ٦٨ ، ص ٦٢٦ .

أقصى ما يمكن أن يسند من وزر إلى أولئك الأغيار هو الخطأ في ترك إدارة هذا « الكائن الاجتماعي » لأشخاص غير جديرين بها وعدم الدقة في اختيارهم <sup>(١)</sup> ، ويضيف الأستاذ بتجلى أن حكمة العقاب كوسيلة للدع والزرر تفقد كل مقوماتها وركائزها بالنسبة للشخص المعنوي <sup>(٢)</sup>

وفضلاً عما تقدم يذهب بعض الشراح إلى أن إقرار هذه المسؤولية يؤدي إلى ازدواج العقاب ، لأن معاقبة مثل الشخص المعنوي بصفته ممثلاً له ، لا يمنع من معاقبته عن فعله هو مما يترتب عليه تحمله العقاب مرتين عن فعل واحد .

#### ٥ - الدليل المستفاد من نصوص التشريع الجنائي :

يستند فقهاء القانون الجنائي وبصفة خاصة الفقهاء الفرنسيون إلى حجة مؤداها أن العقوبات الواردة بالتشريع الوضعي الفرنسي مخصصة للأشخاص الطبيعيين ، الأمر الذي ينبئ عنه ظاهر تلك النصوص ، ويستفاد منها بل ويؤكد هذا النظر ما يستفاد من نوعية تلك العقوبات وطبيعتها بحيث إن الأغلب الأعم منها لا يمكن إنزاله على الجماعات أو توقيعه عليها ، وأبرز تلك العقوبات هي السالبة للحرية والتي يتأبى تطبيقها على غير الأشخاص الطبيعيين ، ويرى الأستاذ « جان كونستانت » أن قانون العقوبات البلجيكي واضح الدلالة <sup>(٣)</sup> في هذا الشأن ، ذلك أن المادة ٣٩ منه - حسبما سلف بيانه - تنص « يقضى بالغرامة على استقلال ضد كل من المحكوم عليهم عن ذات الجريمة » .

ويذهب في إيضاح وجهة نظره إلى القول بأنه طالما أن المشرع عني بالنص صراحة على أن توقع عقوبة الغرامة - وهي العقوبة الوحيدة التي يمكن تصور توقيعها على الشخص المعنوي - بطريقة فردية وشخصية فإنه يتأبى على هذا النحو . أن تطبق على الشخص المعنوي والذي لا يمكن أن يتحملها بشكل شخصي وفردى .

• • •

(١) الأستاذ رو « Roux » مجموعة أعمال مؤتمر بوجارت - المرجع السابق ص ٦٩ ، وفي نفس المعنى الدكتور « Ettinger » ص ٦٢٣ .

(٢) بالإنجليزية - المرجع السابق - ص ٣٥٠ ، جان فان هوت - المرجع السابق ص ٢٨١ .

(٣) جان كونستانت - المرجع السابق - ص ٦٠١ .

## المبحث الثاني

### مناقشة وتقييم أسباب وأساليب رفض المساءلة الجنائية

#### للشخص المعنوي

إذا صح القول إن الاتجاه القائل بعدم قابلية الشخص المعنوي للمساءلة الجنائية كان يمثل الفكر الأكثر ذيوماً واتباعاً في الفقه والتشريع والقضاء ، إلا أن هذا الاتجاه لم يتعقد له الإجماع . ويمكن القول إنه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشأت حركة فقهية قادها في ألمانيا سافيني وجيرك ناهضت نظرية القرض أو المجاز<sup>(١)</sup> ، وقدمت من الحجج والأسانيد ما يكفي لزلزلة ذلك المبدأ ، ولقد كان للفلسفات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة تأثيرات أدت إلى تدعيم الرأي القائل بالمساءلة الجنائية ، وهكذا أركى الواقع ملموس المستمد من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة الاتجاه الذي يعتنق المساءلة والعقاب .

ثم اتجهت بعض التشريعات - حسب سلف البيان - إلى إدراج نصوص تشريعية تنسج لمسئولية الشخص المعنوي جنائياً ، وخطا القضاء في بعض الدول خطوات انطلوت على إقرار لهذه المسئولية الجنائية وإن اعتبرت على سبيل الاستثناء كما هو الشأن بالنسبة للقضاء الفرنسي .

وعلى العكس من ذلك وفي مواجهة ما اتسم به موقف التشريع والقضاء الفرنسيين من تردد ، فعلى الجانب الآخر من المانش - في بريطانيا - اتجه المشرع الإنجليزي وكذلك القضاء مبكراً إلى إقرار مبدأ المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ، ولم يكن التشريع والقضاء الإنجليزيان يمثلان في ذلك اتجاهاً نسيج وحده ، ذلك لأن التشريع والقضاء في الولايات المتحدة الأمريكية كانا . . بدورهما قد أرسيا قاعدة المسئولية الجنائية للشخص المعنوي كما سلف القول ، ومن أجل ذلك يصف الأستاذ ليفاسير هذا الموقف بأنه وضعي جداً ، واقعي جداً ، شديد الملازمة للواقع<sup>(٢)</sup> :

“Très positif, très concret, tres attaché aux réalités”

(١) أليف جبارة - المرجع السابق - ص ٢٦ .

وسنجزئ في هذا المقام بتحليل وتقييم تلك الأسانيد التي ساقها المعارضون لمسئولية الشخص المعنوي جنائياً بغية مناقشتها لاستظهار مدى صلابتها ومقدار سلامتها<sup>(١)</sup>.

#### ١ - الحجة المستمدة من طبيعة الشخص المعنوي الافتراضية والمجازية :

سبق أن أوردنا في مجال بيان جوهر الشخصية المعنوية وحقيقتها ، أن هناك نظرية ترى أن الشخصية المعنوية لا تعدو مجرد اقتراض وأنها على سبيل المجاز ، ولا ريب أن الذين يسوقون هذه الحجة ويتحاجون بها إنما ينهلون من هذه النظرية ويصمون آذانهم عن غيرها من النظريات - ولقد أبرزنا أن تلك النظرية - نظرية المجاز - محل للتعديل وأنه منحي تقليدي محل نظر ، ذلك لأن التحدى بأن الشخصية التي يحظى بها الشخص المعنوي مستمدة من المشرع ومخصصة للفرض المشروع الذي نشأت من أجله مردود بأن هذا النظر يصدق أيضاً على الشخص الطبيعي ، لأن حدود الشخصية الممنوحة له مناطها ما أولاه لها الشارع وما أسبغها عليها من صلاحيات ، وآية ذلك أنه قد أتى على البشرية حين من الدهر لم تكن الشخصية القانونية لازمة ملازمة للشخص الطبيعي ومعقودة له دوماً . فقد كان الرقيق غير معترف لهم بالشخصية وما يستتبعها من صلاحيات ، وكذلك أحكام الموت المدني التي كانت سارية حتى سنة ١٨٥٤ وفضلاً عن ذلك فإن الكثير من الحقوق قد يشترط لها شروط معينة كالسن والجنس .

بل وفضلاً عما تقدم فإن القائلين بهذه الحجة يواجهون بواقع ملموس<sup>(٢)</sup> يتمثل فيما تلقاه نظرية الحقيقة من اعتناق متزايد وفي اكتسابها لأرض وآفاق جديدة<sup>(٣)</sup> ، حتى إنه يمكن القول إنه من الصعب أن تلقى في الفقه من يعتق نظرية الفرض أو المجاز بصورتها التقليدية ،

Encyclopédie Dalloz - Droit criminel II P. 508.

(١)

(٢) ريشيه - المرجع السابق - ص ١٢٣ .

ميسر - المرجع السابق - ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

J. Magaol, Une expérience mise en Oeuvre de la responsabilité pénale des personnes morales, Revue internationale de dr. pénal 1946 - P. 58. (٣)

ويراجع في هذا المعنى :

الأستاذ ليفاسير - المرجع السابق - ص ٣٧٧ - ٣٧٩ .

الأستاذ دونديه دي فاير - المرجع السابق - ص ٩ .

الأستاذ بوذا - المرجع السابق - ص ١٧٦ .

الدكتور القلبي - المرجع السابق - ص ٢٨ .

لذلك فإن الأوفياء لهذه النظرية أصبحوا يسلمون بالشخص المعنوي باعتباره « حقيقة فنية وحقيقة تتعلق بالصياغة » .

وجدير بالذكر أنه مما يدحض حجة القائلين بالشخصية الافتراضية ، أن وجود هذه الشخصية باعتبارها كياناً مستقلاً يستفاد من أن لها ذمة مالية مستقلة ، وكذلك فلها مصالح ذاتية بل ولها أيضاً إرادة متميزة ، وأنه لمن الخطأ البين الادعاء بأن الذمة المالية أو المصالح أو الإرادة هي حصيلة جمع ذمم أو صوالح أو إرادات الأفراد المكونين للشخص المعنوي . أما عن انفراد الشخص المعنوي بذمة مالية استقلالاً وتفرده بمصالح ذاتية ، فلعل أبرز دليل عليه هو المثل المستفاد من الشركات المساهمة ، وهو يصدق أيضاً على غيرها من الأشخاص المعنوية - فإن ما يمارسه الشخص المعنوي من أنشطة سواء أكان صاحب حق أم ملتزماً إنما تتبع وتصب في ذمته ولحسابه وهي منبئة الصلة بذمم الأفراد المكونين له ، كما أن الأنشطة التي يضطلع بها إن هي إلا لحسابه وباسمه بل وقد تكون في أحوال متعددة ضد مصالح الأعضاء المكونين له ، فمثلاً في الشركة المساهمة والتي يستطيع العضو فيها أن يتخلى عن أسهمه لآخر فإن مصلحته الحالية المباشرة قد تقتضي أن توزع كافة الأرباح التي تحققت ، في حين أن المصلحة الاجتماعية أو المشتركة تبرر استقطاع جزء من حصيلة الأرباح وقد تكون جميعها لأغراض توسعية أو تستقطع كاحتياطي للشركة .

وكذلك بالنسبة لما يثيره القائلون بهذا الاعتراض من أنصار نظرية المجاز عن افتقاد الشخص المعنوي للقدرة على الخطأ كنتيجة متفرعة عن افتقاده للإرادة ، فإن هذا الرأي مردود بما يستفاد من بعض نصوص القانون الوضعي ، بل وكذلك فإنه مما لامرأ فيه أن الخطأ المدني يقتضي لتحقيقه ما يطلق عليه الشراح « الركن المعنوي » حتى في حالات المسؤولية الشبئية وفقاً للمادة ١/١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فلا يجادل أحد في قابلية الشخص المعنوي وصلاحيته لتحمل المسؤولية المدنية ، فإذا كان ذلك والخطأ الجنائي يتلاقى مع الخطأ المدني في هذه الخصوصية فلم إذن هذه المغايرة في التقدير والتقرير فيعترف بصلاحيته في إطار المسؤولية المدنية بينما تنكر عليه قابليته لتحمل المسؤولية الجنائية . وجدير بالذكر أنه من الخطأ نسبة الجريمة إلى أفرادها ، لأنهم يعملون باسم الشخص المعنوي ولحسابه ويستخدمون وسائله باعتباره الجهاز القائم على إدارته والممثلين لإرادته وذلك بسبب طبيعته الخاصة ووفقاً لوثيقة إنشائه .

وجدير بالذكر في هذا المقام الحكم الصادر من محكمة النقض الفرنسية في ٢٨

(١) ميسر - المرجع السابق - ص ٢٣٨ .

يناير سنة ١٩٥٤ والذي سجل صراحة ما ينطوي على اعتناق لنظرية الحقيقة فيما سطره<sup>(١)</sup> : « أن الشخصية المدنية ليست من خلق الشارع ، بل إنها كمبدأ تضي على كل مجموعة مزودة بالقدرة على التعبير الجماعي من أجل الدفاع عن مصالح مشروعة خليفة - بالتالي - بأن تحظى بالحماية القانونية » .

ولعل ما أورده الأستاذ "Gunsburg" في تقريره المقدم لمؤتمر بوخارست سنة ١٩٢٩ يبرز الشقاق والخلف القائم في هذا الشأن « من أنه إذا كان الناس جميعاً مجمعين على قدرة الشخص على ارتكاب خطأ أو إهمال أو عدم احتراز ، فإن الاتفاق يتنى إذا ما دار التساؤل حول قدرته على ارتكاب جريمة »<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - الحجة القائمة على افتقاد الشخص لإرادة خاصة متميزة استقلالاً :

إن هذا الاعتراض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحجة السابقة ، بمعنى أن تصوير الشخص المعنوي باعتباره فرضاً أو مجرد مجاز يتفرع عليه القول بافتقاده للإرادة ، ولذلك فإن هذا الاعتراض مردود بما سلف بيانه من القول بأن النظرة الصحيحة إلى طبيعة الشخص المعنوي تستوجب النزول على نظرية الحقيقة - حسبما يؤكد الفقيه دونديه ده فاير<sup>(٣)</sup> - ويترتب على الأخذ بها القول بأن الشخص المعنوي له إرادة مستقلة متميزة عن إرادة تكوينه وأعضائه والذين يعملون لحسابه وباسمه وفقاً للأوامر والتعليقات التي يتخذها الممثلون لإرادته .

ويضيف بعض الشراح تأكيداً لهذا الرأي أن الطفل غير المميز والقاصر والمجنون لهم في نظر القانون شخصية بالرغم من أن إرادتهم يلحقها عوار يتال من اكتمالها أو عدمها - كما يشير آخرون إلى أن التقدم والنظام في المجتمعات والذي تجسد في نشوء الدولة وقيامها واضطلاعها باختصاصاتها هي ومؤسساتها هو وليد فكرة إرادة الجماعة ، أي أنه إلى جانب الإرادة الفردية يمكن تصور إرادة جماعية تنهض بذاتها متميزة ، بل إن فكرة الإرادة الجماعية هي حجر الزاوية في فلسفة بعض المفكرين مثل جان جاك روسو في نظريته عن الإرادة العامة كما سلف البيان .

(١) La personnalité civile n'est pas une creation de la loi, elle appartient, en principe à (١) tout groupement pourvu, d'une possibilité d'expression collective pour la defense d'intérêts licites, dignes par suite, d'être juridiquement protégés.

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - تقرير الأستاذ Gunsburg - المرجع السابق - ص ٢٧ .

(٣) دونديه دي فاير - المرجع السابق - ص ١٤٨ .

الأستاذ بيذا - المرجع السابق - ص ١٧٧ .

الدكتور القلبي - المرجع السابق - ص ٧٨ .

ولعل فكرة الإرادة المتميزة هي التي عبر عنها حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ سالف البيان بقوله : أى بأن يكون مزوداً بالقدرة على التعبير الجماعى . وبما يجدر ذكره فى هذا المقام أن الذين يتحدثون بهذا الاعتراض لا يثرونه فى شأن المسؤولية المدنية مع أن الخطأ المدنى كما أسلفنا القول يستلزم أيضاً عنصراً معنوياً - بل إن الأستاذ "Andriende Reeth" يرى أن هذا منطوق شاذ باعتبار أن ضربى المسؤولية غير قابلين للمغايرة فى الحكم أو التفرقة والتمييز <sup>(١)</sup> .

كما يمكن أن يضاف أيضاً أن القانون والقضاء الأنجلوأمريكي لم يأبها بهذا الاعتراض فى تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى ، مع أن هذين القانونين يتشددان فى صور كثيرة فى ضرورة توافر القصد الجنائى للجريمة "mens rea" - بل فضلاً عما تقدم فإن القانون الجنائى يعرف كثيراً من صور الجريمة لا يتطلب فيها القصد الجنائى وهو وليد توافر الإرادة ، وكذلك فى حالات كثيرة كما هو الشأن فى كافة الجرائم الخطئية . بل إن الأستاذ سيكالا <sup>(٢)</sup> يرى أن الإرادة ليست هى العنصر الوحيد الذى يبنى عليه الإسداد أو المسؤولية الجنائية وآية ذلك أن القانون الوضعى يعترف بأشكال للمسؤولية ليست مبناها الإرادة delicti culposi بل ودون خطأ كما هو الحال فى مخالفات لوائح البوليس . ويضيف أن تباراً علمياً قوياً يجدر التسليم به يؤصل تلك المسؤولية على أساس المسؤولية الموضوعية أو الشرعية .

ويضاف إلى ما تقدم ما يورده الأستاذ "Rechier" <sup>(٣)</sup> فى هذا المقام « أن التحدى بأن الشخص المعنوى عاطل عن الإرادة لا يعدو كونه حجة ظاهرية - ذلك لأن الإرادة الجماعية للأفراد الذين يعملون كجهاز للشخص المعنوى تعد مصدراً للقصد الجنائى ، ولا يقدح فى هذا النظر أن هذا الركن الذاتى الخاص بالأفراد العاديين يختلف فى صورته وانعكاسه عن الصورة التى يبرز بها فى حالة الشخص الطبيعى ، ذلك لأن الإرادة فى حالة الشخص المعنوى هي إرادة الجماعة أو المجموعة التى تمثل إرادته <sup>(٤)</sup> والخلاف فى مظهر

(١) Andrien Van den Branden de Reeth, la responsabilité pénale de personnes morales, Revue de dr. pénal et de criminologie 1953-1954 P. 623-642.

(٢) مجموعة أعمال بوخارست - المرجع السابق - ص ١٢٥ .

(٣) ريشيه - المرجع السابق - ص ١٢١ .

Magnol, Revue internationale 1946 - Opcit - 150.

(٤)

الإرادتين في حالة الشخص الطبيعي عنه في حالة الشخص المعنوي مردها إلى الطبيعة الخاصة والذاتية له بسبب ما ينفرد به من وجود اجتماعي وقانوني ولكنه على أي حال وجود حقيقي ذو طبيعة خاصة .

### ٣ - الاعتراض القائم على مجافاة المسؤولية الجنائية لمبدأ التخصص :

سبق أن أوضحنا أنه تفرع على نظرية الفرض أو المجاز الرأي الذي قال به الفقيه الألماني برنز بأن الشخصية المعنوية لا تعدو مجرد تخصيص مال معين لغرض معين ، وأوردنا ما تنطوي عليه هذه النظرية من قصور في تفسير طبيعة تلك الشخصية .

فالقول بأن الشخص المعنوي تخصص للغاية التي من أجلها منحه الشارع شخصية ينطوي على إفراط وتفريط على حد سواء ، ذلك لأن القول بأن الجريمة تخرج عن الغاية التي خصص لها ذلك الشخص يصدق بدوره على الإنسان العادي ، لأن الغاية من حياته ليست ارتكاب الجرائم ، وارتكابه للجريمة يعد في ذاته خرقاً لما يتعين عليه التزاه قبل أمن الجماعة ، ومن ثم فتخصيص الشخص المعنوي للفرض المستفاد من إنشائه وتقرير قيامه يمكن التحدى به وفقاً لما يراه الأستاذ ليفاسير في إطار القانون الإداري فحسب ، بيد أنه لا يني احتمال إسنادها للشخص المعنوي فإن الجريمة بتصور حدوثها في نطاق تخصصه كما يحتمل حدوثها خارج ذلك النطاق ، ويضيف الأستاذ "Hacker."<sup>(١)</sup> إلى ذلك أن الذين

يتحاجون بهذه الحجة يخلطون بين " l'un être autorisé; un être capable "

ويضرب مثلاً لذلك حالة إعطاء سلاح لفرد لاستعماله في غرض نبيل أو مشروع ثم قيامه باستعمال هذا السلاح لغرض غير مشروع ، ويخلص إلى القول بأن الأمر على غرار ذلك تماماً بالنسبة للشخص المعنوي في حالة مجاوزته الفرض الذي نشأ من أجله .

فمثلاً الشركة التجارية وهي في إطار ما قامت من أجله بل وفي سبيل تحقيق غايتها وهو الربح من الممكن أن ترتكب الجرائم الممنوعة وفقاً للقوانين التي تحدد السعر أو الربح ، فإذا أعملنا الحجة المستمدة من مبدأ التخصص فكيف يمكن إذن مواجهة هذا الخطر ضد

(١) هاكر - المرجع السابق - ص ١٣٣ وفي نفس هذا المعنى :

Encyclopédie Dalloz, Droit Criminel II P. 508.

كما يراجع في نفس المعنى :

Battaglini, Responsabilité pénale des personnes juridiques, Revue internationale de dr. Pénal 1930, P. 347.

مصلحة الجماعة لاسيما في الحالات التي يصعب فيها إسناد ارتكاب الخطأ لشخص معين ومحدد - ألا يؤدي إعمال قاعدة التخصيص إلى الإفلات من المسؤولية والعقاب عندما يدق أو يمتنع تحديد المسؤولية عن الجريمة لاسيما في الأعمال التي تتداخل فيها الاختصاصات . كما يمكن تصور أن الشخص المعنوي قد يستغل تخصصه لارتكاب جرائم ، فمثلا قد يحدث أن بنكاً أو شركة في سبيل الحصول على ربح تلجأ إلى أعمال التهريب أو المضاربات غير المشروعة مما لا معدى معه من مساءلتها وإلا شكل الموقف خطراً على مصلحة المجتمع ، إذ قد يوحى مثل هذا النظر إلى الأفراد في سبيل الإفلات من المسؤولية الجنائية إلى تكوين جمعية أو شركة يتستر وراءها ولما رسوا من خلالها أبشع أنواع الجرائم ، ومن ثم يفتح باب للخطر على أمن المجتمع ومصلحته في صورة أشد ضراوة من خطر الأفراد منفردين .

وقضلا عما تقدم فإنه يمكن القول حسبما سطر الأستاذ "Mestre" <sup>(١)</sup> أن مبدأ التخصيص لا يعلو كونه قاعدة إدارية بسيطة بغية حسن النظام الإداري . وهذه القاعدة ابتدعها مجلس الدولة الفرنسي في شأن المنح والهبات للشخص المعنوي وهي لا تشكل أى مساس بمسؤولية الجماعة - ويمكن أن يضاف إلى ما تقدم أيضاً أنه وإن كان ارتكاب جرائم جنائية لا يدخل ضمن ما ترخص به الشخص المعنوي فإن الأمر يصدق تماماً على الخطأ المدني ، والذي لا خلاف عليه هو مساءلتها عن حقيقة أن الشخص المعنوي لا ينحرف عن جادة القانون لمجرد الانحراف كما هو الشأن تماماً لكل كائن طبعياً كان أو معنوياً ، فالجريمة التي تبدو منه ليست هدفاً في ذاتها يتفياها ولكنها ترد إلى إرادة الشارع الذي يشهرها في وجه ممثلة شجياً ، لكل انحراف اجتماعي يدرمه وبغية تخويله .

ويرى الأستاذ ليفاسير أن الدليل على ضعف هذه الحجة هو أن هناك طائفة هامة من الجرائم الاقتصادية والتي تحظى اليوم بأهمية بالغة لا يمكن القول بصعوبة إسنادها للشخص المعنوي أو بمجافاة هذا الإسناد لمبدأ التخصيص بالنسبة لهذا الشخص ، ويردف قائلا إن العقوبة ذاتها لا تحقق الغرض منها ولا تثق ثمرتها إلا إذا تحملها الشخص المعنوي والذي أثرى من الفعل غير المشروع في هذه الحالة <sup>(٢)</sup> - بل ويذهب الأستاذ ليفاسير إلى القول

Levasseur, Droit pénal général complémentaire 1960, P. 399.

(١)

وكذلك ميتر - المرجع السابق - ص ٢٧٩ .

(٢)

Georges Levasseur, la Droit pénal Economique, Université du caire, Faculté De Droit 1960 - 1961. P. 221.

إن كل الشراح لاحظوا أن الإجماع شبه منعقد في كافة التشريعات الاقتصادية على تقرير مسؤولية الشخص المعنوي جنائياً في شأن الجرائم الاقتصادية في صورة أو أخرى - وأن هؤلاء الشراح يؤيدون هذا الاتجاه ، بل ويتمنون اطراده وامتداده .

٤ - مناقشة الحجة القائلة إن المسؤولية الجنائية تتجاف مع مبدأ شخصية العقوبة وتفريد العقاب :  
الواقع أن هذه الحجة تنطوي على خلط بين العقوبة والنتيجة غير المباشرة لها . وذلك لأن توقيع العقوبة على الشخص المعنوي إنما يراد به تحقيق الغاية المرجوة من العقاب لصالح المجتمع ، فامتداد آثارها - في حالة اعتبار الشخص المعنوي شريكاً - إلى الأشخاص المكونين كالمساهمين في شركة مثلاً ، ليس معناه معاقبتهم عن فعل لم يرتكبه ، بل إن ما ينالهم لا يعدو الآثار الواقعية التي تلحق أسرة المحكوم عليه في جريمة وتأثرهم بها وانعكاس آثارها عليهم لما تحمله عائلتهم من عقوبة سالبة للحرية أو غرامة مالية <sup>(١)</sup> .  
وفضلاً عن ذلك فإن تقرير المسؤولية للشخص المعنوي - في حالة اعتباره فاعلاً أصلياً - يراد به مواجهة فعل ارتكب ممن يتقصدون شخصيته ويجسدونها مما يستتبع مساءلته هو ووقوعه تحت طائلة العقاب باعتبار أن الخطأ الذي ارتكب إنما اقترفه الممثلون لإرادته ، فيعتبر كأنه صادر منه .

ويتضح مما تقدم ضرورة التفرقة بين العقوبة المباشرة التي تقع على الأولين والذين لا يلحقهم إلا الآثار الواقعية أو الآثار غير المباشرة <sup>(٢)</sup> - بل إنه بالنسبة لهؤلاء الآخرين فإن استطالة أثر العقاب إلى المساهمين أو الشركاء في شركة يمكن تحميله وفقاً لما يذهب إليه راديلسكو <sup>(٣)</sup> على أنه من قبيل الآثار غير المباشرة للعقوبة وهي ذات النتائج التي تحدث بالنسبة للشخص

(١) ريشيه - المرجع السابق - ص ١١٨ .

في هذا المعنى : مانويل - المرجع السابق لسنة ١٩٤٦ .

في هذا المعنى يراجع أيضا :

Bockelmann, L'orientation moderne des notions d'auteur de l'infraction Et de participation à l'infraction. Revue Internationale de dr. Pénal 1956, P. 167.

(٢) الأستاذ ليفاسير - المرجع السابق - ص ٣٨٢ .

الأستاذ دونديه دى فاير - المرجع السابق - ص ١٥٠ .

الأستاذ بوذا - المرجع السابق - ص ١٧٩ .

الدكتور القللى - المرجع السابق - ص ٧٩ .

(٣) راديلسكو - مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق ص ١٧٦ .

الطبيعي ، إذ في حالة الحكم على شخص بعقوبة سالبة للحرية بل وحتى بعقوبة مالية فإن أفراد أسرته يعانون من تلك الآثار - ومن أجل ذلك عني المشرع اليوغوسلافي بالنص على العقوبات المالية المحكوم بها تستقطع من المصرف المالى الحر الذى تدفع منه مرتبات العاملين وأجورهم<sup>(١)</sup> حتى يكون ذلك حافزاً لليقظة . ومن ناحية أخرى يمكن القول إن أعمال مبدأ شخصية العقوبة وقاعدة تفريد العقاب تستوجب بذاتها تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى ، وإن عدم إقرار هذه المسؤولية هو الذى يعتبر إهداراً لهاتين التاعدتين<sup>(٢)</sup> - ذلك لأن مساءلة القائم على إدارة الشخص المعنوى كرئيس مجلس الإدارة أو عضوه المنتدب أو المدير وكل مسئول على هذا النحو دون مساءلة الشخص المعنوى ينطوى على إفلات المسئول أصلاً وهو الشخص المعنوى - والقول بغير ذلك يؤدى إلى مساءلة القائمين على الإدارة والذين لا يعدو دورهم مجرد تنفيذ أوامر صادرة إليهم من ممثلى إرادة الشخص المعنوى . ويقدم الأستاذ "Ploscowe" تبريراً منطقياً بقوله « إن تأمل الوقائع فى الجرائم الجماعية يرشح للقول بأن النشاط كله وسبب الجريمة إنما هو نشاط جماعى وبغية تحقيق صالح الجماعة ، وفى الحقيقة فإن الشخص الذى ارتكب الجريمة بفعله لا يحصل غالباً على فائدة من عمله ، ولعل خشيته من فقدان وظيفته هو الباعث والدافع على إطاعة رئيسه والذى يقع على كاهله مسئولية ارتكاب الجريمة ، ونحن نعلم أن هذا الفرد قد تصرف لتحقيق هدف لصالح المجموعة وأن دوره لا يعدو ما أمر به »<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا يشير الأستاذ ليفاسير إلى أنه يتعين عدم الخلط بين « المسؤولية فى الجماعة والمسئولية من أجل الجماعة » بقوله :

(١) Szntic, la loi sur les contraventions Economiques, la responsabilité delictueuse des personnes morales, Bulletin sur le droit et la legislation, Janvier-Juin, 1960.

(٢) ميسر - المرجع السابق - ص ٢٧٧ .

ريشييه - المرجع السابق - ص ١٢٦ .

Levasseur, les personnes morales Victimes, auteurs ou complices d'infraction en droit Français, Revue De Droit Pénal Et De criminologie 1955, P. 18.

(٣) Quand nous examinons les faits que nous trouvons dans les delits corporatifs, nous Y voyons d'abord que toute l'activité, cause du delit, est une activité agissante de l'entité corporative et visant son benefice; moyens corporatifs aussi sont ceux employés dans l'accomplissement du delit - En effet, la personne qui agit et commet l'infraction, ne tire souvent personnellement aucun profit de son acte, ce n'est peut-être que la peur de perdre sa situation qui l'a poussée à obeir à son supérieur auquel incombe réellement la responsabilité de l'infraction; mais ici encore, nous savons que cet individu a agi dans le but d'en faire profiter l'entité dont il est l'agent.

مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٤٦ - ٤٧ .

“qu'il ne fallait pas confondre la responsabilité dans le groupe et la responsabilité pour le groupe”.

ويضيف بعض الشراح تأييداً لهذا الرأي أن الاجتزاء بمعاقبة القائمين على إدارة الشخص المعنوي قد يؤدي في بعض الصور التي تكون العقوبة المحكوم بها عقوبة مالية إلى عدم إمكان تنفيذها في حالة عسرهم وفقدان الضمان العام المتمثل في الذمة المالية للشخص المعنوي<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لما أثاره البعض من أن مساءلة الشخص المعنوي ومساءلة الممثلين لإرادته أو القائمين على إدارته يؤدي في بعض الصور إلى ازدواج العقاب بالنسبة للممثلين للشخص المعنوي أو القائمين على إدارته فإن هذا الزعم لا يشكل اعتراضاً وأنه وإن انطوى على صعوبة عملية فمن السهولة بمكان التغلب عليها في إطار قواعد مسئولية الفاعل والشريك والقواعد المقررة في القسم العام من قانون العقوبات في صدد تعدد الجرائم وتعدد العقوبات على النحو الذي سنبحثه عند مناقشة قواعد المسئولية والعقاب .

ولعل ما سطره الأستاذ “Ploscowe” أنه من الناحية التاريخية ، فإن المفكرين الذين نادوا بمبدأ شخصية العقوبة بغية وضع حد للمظالم والمعاناة التي كانت تعاني منها المجتمعات بسبب المبادئ الجنائية الظالمة القديمة والتي كانت تؤدي إلى امتداد العقاب إلى طفل لما يجاوز الخامسة من عمره بسبب جريمة ارتكبتها والده . ويردف قائلاً إنه لم يدر بخلد أولئك المفكرين مطلقاً أن أعمال مثل هذا المبدأ تؤدي إلى عدم عقاب الشخص المعنوي أو إلى إفلاته من المسئولية بسبب مثل هذه المبادئ . بل إنه يورد دفاعاً عن إقرار المسئولية الجنائية للشخص المعنوي قوله :

“C'est un principe répondant aux besoins sociaux, mais nécessitant le sacrifice de la logique”<sup>(٢)</sup>

## ٥ - مناقشة الحجة المستفادة من القانون الوضعي وانصراف نصوصه إلى مساءلة الأشخاص الطبيعيين فحسب :

إن الاستناد إلى هذه الحجة ينطوي في ذاته على التسليم بالجمود ويؤدي إلى موقف متخلف في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو بالأحرى التيارات التي اجتاحت المجتمعات

(١) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٢٨ و ٣٠ .

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق ص ٤٧ .

كرد فعل للثورات الصناعية وغيرها والتي غيرت تركيب المجتمعات <sup>(١)</sup> - إن القانون شأنه شأن كل العلوم الإنسانية لا بد أن يواكب ويلاحق ما يطرأ على المجتمعات - بل هو لا يعدو أن يكون انعكاساً لفلسفات سادت في عصور ثم انحلت في عصور أخرى ليحل بدلاً عنها وهو الأمر الملموس في السياسة الجنائية سواء في التجريم أو المسؤولية أو العقاب .

إن الفقهاء الذين يتمسكون بأن الشارع في قانون العقوبات إنما يوجه خطابه إلى أشخاص طبيعيين فحسب ، مردود عليهم بأن هذه الحجة قد تغلب عليها الفقه والقضاء الإنجليزي بتأويل سائق مؤداه أن النصوص في صياغتها « كل من ارتكب . . . . . » لا تدل بذاتها على أنها موجهة لأشخاص طبيعيين ، بل قد يتسع مدلول النص إلى الشخص الطبيعي والشخص المعنوي دون تمييز <sup>(٢)</sup> .

أما القول بأن العقوبات الواردة في التشريعات الجنائية لا يتصور تطبيقها وتنفيذها إلا على الأشخاص الطبيعيين فحسب فمردود عليه بأن العقوبات شأنها شأن كل المسائل الجنائية تخضع لسنة التغيير والتطوير ، وأنه وإن كان البعض منها تقرر لإنزاله وتنفيذه على الأشخاص الطبيعيين مثل العقوبات السالبة للحرية ، فإن البعض الآخر وهو من الكثرة بمكان مثل العقوبات المالية <sup>(٣)</sup> ، لا تنأى في تنفيذها على الشخص المعنوي ، بل إن العقوبات السالبة للحرية بل وحتى أغلظ العقوبات جميعها وهي الإعدام فإنه من الممكن جعلها ملائمة . . وموائمة للشخص المعنوي بأن تجعل عقوبة الحل "Dissolution" بمثابة عقوبة الإعدام ، الأمر الذي اتبعه المشرع الفرنسي في المادة ٩ من قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ والمادة ٧ من القانون الصادر في أول يوليو سنة ١٩٠١ وكذلك يمكن اعتبار عقوبة الغلق بمثابة عقوبة سالبة أو موقفة لنشاط الشخص المعنوي - وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الالتجاء إلى فكرة التدابير الاحترازية قد تفتح المجال لسياسة عقابية جديرة بالتأمل بالنسبة للشخص المعنوي الأمر الذي انتهى إليه مؤتمر بوخارست وناشد الأخذ به وتطبيقه :

ويرى الأستاذ مانيول أن قوانين العقوبات الحديثة بدأت تتجه هذا الاتجاه ، ويضرب مثلاً لذلك بقانون العقوبات الكويتي والذي نص على ذلك صراحة في المادتين ٤٤ و ٦٦ منه وقانون العقوبات الإسباني الصادر في سنة ١٩٢٨ والذي ألغى سنة ١٩٣٠ - بل ويضيف

(١) دونديه دي فاير - المرجع السابق - ص ١٤٩ نبذة ٢٦٣ .

(٢) هاكر - المرجع السابق - ص ١٣٧ .

(٣) Encyclopédie Droit criminel II P. 508 (٣)

أن مشروع قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٩٣٤ كان قد انطوى على نص المادة ١١٦ والتي تجيز في فقرتها الثانية المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وقابليتها لتحمل العقوبة المالية والإجراءات الوقائية<sup>(١)</sup>.

ويضيف الأستاذ «ميسر» تدعياً لهذا الرأي أن القضاء يمكنه تفسير نصوص قانون العقوبات على غرار ما انتهجه في شأن تفسير الخطأ المدنى مع أن نص المادة ١٣٨٢ مدنى "tout fait de l'homme" فإنه قد سحب تطبيقها على الأشخاص المعنوية ، في حين أن نصوص القانون الجنائى أكثر عمومية في هذا المقام إذ أن صدرها يبدأ عادة : "Quiconque ou toute personne" مما يمكن انسحابها في سهولة على الأشخاص المعنوية - ويرد الأستاذ «ميسر» أنه حسماً لكل خلاف فقد يكون من الضروري إصدار قانون خاص بالجرائم التي ترتكبها الجماعات في إحدى الصورتين التاليتين :

١ - إما أن يكون على غرار ما انتهجه المشرع الإنجليزى في قانون التفسير : " Interpretation Act. " الصادر في سنة ١٨٨٩ والذي نصت المادة الثانية منه على تعبير "Quiconque ou toute personne" والذي يحرى القضاء الإنجليزى على تفسيره بأنه يراد به الشخص الطبيعي أو المعنوى على السواء ما لم يظهر قصد الشارع على خلاف ذلك وأن المحاكم الإنجليزية تلجأ إلى معيار منضبط للتعرف على قصد الشارع ومراده عن طريق نوعية العقوبة المقررة للجريمة ، فإذا كانت العقوبة تتأى بحسب نوعها أن تطبق على الشخص المعنوى فإنه يتعين تفسير النص على أساس انصرافه إلى الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم .

٢ - أما الصورة الثانية - وهى الأفضل - فتتوصل في نص تشريعى جنائى خاص بالأشخاص المعنوية بشرط أن يفهم مبدأ تفريد العقاب على أساس جديد بعيداً عن المفهوم السائد في قانون العقوبات التقليدى<sup>(٢)</sup>.

ولعله يجدر في هذا المقام أن نسجل ما ذهب إليه مؤخراً الدكتور حسن المرصفاوى في قوله «ويمكن القول بأن وجود الأشخاص المعنوية وتنوع أوجه نشاطها في الحياة حقيقة قائمة ، وكذلك فإن صدور بعض التصرفات التي تعتبر مخالفة للقوانين - وإن باشرها أشخاص طبيعيون يقومون على إدارة هذه الهيئات - فمما لاشك فيه أن من بين تلك التصرفات ما يمثل خطورة على المجتمع . وحقيقة أخرى هي أن كل ما يمكن اعتباره جريمة وإسناده

(١) مانويل - المرجع السابق لسنة ١٩٤٦ - ص ٦١ .

(٢) ميسر - المرجع السابق - ص ٢٧٥ .

إلى الشخص المعنوي لابد وأن يكون منشؤه إرادة شخص طبيعي ، وهو ما قد يوصل إلى القول بالاكْتفاء بمسألة هذا الشخص الطبيعي عن تلك الجريمة . ولكن في بعض الأحوال قد يتعذر عملاً تحديد الشخص الطبيعي المسند إليه المسألة - كما لو أسند التصرف إلى مجلس إدارة كامل أو جمعية عمومية . ومن ناحية أخرى فإن الجزاء إذا توقع على الشخص الطبيعي قد لا يكون مجدياً أو متناسباً مع الجريمة كغرامة ثم لا يوجد مال للمحكوم عليه لتنفيذها منه ، ولهذا يجب ألا تقف موقفاً سلبياً إزاء الجرائم التي تقع من الأشخاص المعنوية فتوقع عليه من العقوبات ما يتناسب مع طبيعته ويمكن تنفيذها عليه ، وألا يمنع هذا من مساءلة الأشخاص الطبيعيين القائمين على إدارته إذا ثبت في حقهم وقوع ما يمكن مساءلتهم عنه <sup>(١)</sup> .

(١) الدكتور حسن صادق المرصفاوي - قواعد المسؤولية الجنائية في التشريعات العربية - ص ٥٨ مطبوعات جامعة الدول العربية - قسم البحث والدراسات القانونية .

## الباب الثالث

تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي

## الفصل الأول

### تأصيل اعتبار الشخص المعنوى شخصاً في نظر القانون الجنائي

أوردنا في الباب الأول النظريتين الرئيسيتين اللتين تتقاسمان الرأي في شأن طبيعة الشخصية المعنوية وجوهرها ، وأولاهما نظرية الفرض أو المجاز ، وثانيتهما نظرية الحقيقة ، ثم عرضنا في إيجاز النظريات التي حاولت أن تستبدل بنظرية الفرض أو المجاز تصوراً آخر غير قائم على الافتراض وعرضنا للأسانيد التي تثار في وجه المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى ، ثم ناقشنا هذه الحجج وأوردنا الرد عليها ، ويقتضى منطق البحث أن نحدد بادئ ذي بدء موقفنا في شأن طبيعة الشخص المعنوى وهو التأصيل الذى نتخذه أساساً لهذا الموضوع - لهذا فإننا سنشرع في هذا البحث في تقديم محاولة متواضعة في تصور جوهر الشخصية المعنوية ومدى صلاحيتها وملاءمتها والمسؤولية الجنائية والأهلية والعقاب .

ويجدر براءة أن نسجل أن الاتجاهات الحديثة في الفقه والقضاء تلفظ نظرية الفرض أو المجاز التي تنظر إلى الشخص المعنوى كمجرد افتراض أو اعتباره *marionette* "intellectuelle" على حد تعبير الفقيه "De Varcilles, Sommières" ويميلون إلى الأخذ بنظرية الحقيقة<sup>(١)</sup> .

هذا وقد أسلفنا أن أنصار نظرية الحقيقة انقسموا على أنفسهم ، فمنهم من اتجه إلى القول بتماثل عضوي بين الشخص المعنوى والإنسان ، في حين أن آخرين قد ذهبوا إلى تأصيلها على أساس المصلحة الجماعية بينما تصورها العميد الفرنسي موريس هوريو على النحو الذى صاغ به نظرية النظم أو النظرية الاجتماعية ، في حين أن الفقيه ميشو مازج بين التنظيم والإرادة على السواء .

ومن نافلة القول أن البحث في المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى يقتضى كمدخل طبيعى بل وأولى تحديد جوهر هذا الشخص ومدى ملاءمة طبيعته مع الأصول المقررة للشخص في نظر قانون العقوبات .

(١) سغان وليفاير - المرجع السابق - ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

ونود أن نسجل يداعة أننا نتفق مع « جورج ريشيه » أن للشخص المعنوي « إرادة شرعية » ويمجد هذه الإرادة ويتقصبها « العضو » "L'organe" الذي يختص بتمثيل إرادة الشخص المعنوي وفقاً للقانون أو طبقاً لعقد إنشائه وقواعد إدارته . وهذا التقرير يؤكد الأستاذ كولومبل بقوله :

« إن مسؤولية الأشخاص المعنوية في الواقع لا يمكن إعمالها إلا بناء على نظرية العضو <sup>(١)</sup> . وهي النظرية التي ستخدها بنية وأساساً لهذا الموضوع - على أن هذا التقرير من جانبنا ليس مجرد اختيار أو تفضيل ، ولكنه اتخاذ موقف عقلي وفكري إزاء قضية خلافية . وهذا التقرير الذي اتخذناه يستوجب إيضاحاً إزاء هذه القضية الأساسية ، وسنناقش أولاً - جوهر هذه الشخصية وقوامها ثم نتقل لبحث مدى ملاءمة هذا التقرير لاعتبارها شخصاً في نظر القانون الجنائي "Sujet de droit pénal" .

أسلمنا القول أن الشخصية في نظر القانون - بصفة عامة - تعني مجرد صلاحية كائن من الكائنات لأن يكون محلاً للحق <sup>(٢)</sup> وأن هذا الكائن يتعين أن يكون متميزاً وله قيمة اجتماعية معينة ، ونحن لا نقصد بهذا الكائن المتميز أن يكون كائناً حياً حياة طبيعية حسية وعضوية ، إذ الحيوان بل والنبات كائن بهذا المعنى ولكنه لا يحظى بالشخصية في نظر القانون وإنما نعني بهذا الكائن كل كائن (être) له وجود ذاتي مستقل وحقيق على أن يؤخذ الوجود الحقيقي بالمعنى الواسع الذي يتسع لكل وجود مادي أو معنوي ، وليس المعنى الضيق الذي ينحصر في الوجود المادي الحسي إذ يتعين في هذا المجال عدم الخلط بين المادة وبين الحقيقة ، فليست الماديات المحسوسة وحدها هي التي تتمتع بوجود حقيقي . ويستوى في هذا الوجود الحقيقي أن يكون الكائن الموجود من خلق الطبيعة كالإنسان أو من خلق الإنسان ولخدمته <sup>(٣)</sup> - كالشركات والجمعيات والمؤسسات مادام لها من الوجود الحقيقي والكيان المستقل ما يميزها عن كيان وذاتية الشركاء والأعضاء والمؤسسين .

ولكن هذا لا يعني أن كل كائن له وجود ذاتي مستقل وحقيق على هذا النحو ويتمتع حتماً بالشخصية ، بل يلزمه لهذا التمتع - فضلاً عن ذلك - أن يمثل قيمة اجتماعية معينة

(١) C'est qu'en effet la responsabilité des personnes morales, ne peut être mise en oeuvre que par la théorie de l'organe.

(٢) الدكتور حسن كيرة - المرجع السابق - ص ٩٠٠ .

Dabin, le Droit subjectif, Dalloz, P. 130, 151.

(٣)

ثم راجع : كولومبل - المرجع السابق - ص ٣٢١ .

تجعله أهلاً لأن يدخل في الوجود القانوني ككائن له حياة مستقلة يصبح بمقتضاها مركزاً للحقوق والالتزامات فالشخصية القانونية إذن تتحقق بتحويل الوجود الواقعي لمثل هذه الكائنات إلى وجود قانوني ، أي التمتع بحياة قانونية مستقلة ، مادام أن لها من القيمة الاجتماعية ما يقتضي ويرر مثل هذا التحويل - ولذلك فبعض الكائنات التي لها وجود ذاتي واقعي بل وحسي كالحيوان إذا دخلت مرحلة الوجود القانوني فلا تدخل فيه باعتبارها صاحبة حياة قانونية مستقلة لأنها ليس لها من القيمة الاجتماعية ما يرر وضعها على رأس مثل هذه الحياة وجعلها مركزاً وصاحبة للحقوق والالتزامات ، وإنما تدخل فيه - بحكم طبيعتها التي تجعلها مسخرة لخدمة الإنسان - بوصفها شيئاً تابعاً ومحلاً موضوعاً لحقوق الأشخاص ذوي الحياة القانونية المستقلة <sup>(١)</sup> .

« فالإنسان إذا كانت له الشخصية القانونية اليوم فليس ذلك <sup>(٢)</sup> مؤسساً إذن على شخصيته الفلسفية أو النفسية ولا على تكوينه العضوي أو الحيوي الخاص ولا على إرادته المستكنة أو النشطة ، وإنما تثبت له الشخصية باعتباره كائناً له كيان ذاتي مستقل ويمثل من القيمة الاجتماعية ما يحتم وضعه على رأس حياة قانونية مستقلة واعتباره صالحاً لأن تسند إليه مظاهر الحياة من حقوق والتزامات .

وكذلك الشأن في الجمعيات والشركات والمؤسسات والأوقاف وغيرها من صور الكائنات الجماعية أو الاجتماعية ، فهي كائنات لها وجودها الذاتي والحقيقي في الحياة الاجتماعية ، وتمثل من القيمة الاجتماعية ما يدخلها في نطاق القانون كصاحبة لحياة قانونية مستقلة ومركز للحقوق والالتزامات أي شخص من أشخاص القانون . ومثل هذه القيمة الاجتماعية تتوافر لهذه الكائنات حيناً يصبح وجود هذه الكائنات مفروضاً بالضرورة أمام ضخامة بعض الأهداف الإنسانية المشروعة ذات القيمة الاجتماعية أو الرغبة في استدامتها على مر أجيال طويلة متعاقبة ، وهو ما لا يتأتى إذا أسندت هذه الأهداف إلى كائن فردي بعينه وربط مصيرها بمصيره مع ما هو معلوم من قدرته المحدودة وحياته الموقوتة ، ومن هنا ينبغي الاعتراف لهذه الأهداف بحياة مستقلة عن حياته وقدرة قوية تعادل قوته ويضحي لا مندوحة في إسنادها إلى هذه الكائنات الجماعية أو الاجتماعية التي توجد وجوداً حقيقياً - وإن لم يكن مادياً - في الحياة الاجتماعية والتي تتمتع - برغم خروجها من تجمع وتكامل عدد من الأفراد أو رصد

(١) دابان - المرجع السابق - ص ١٤٧ .

(٢) الدكتور حسن كيرة - المرجع السابق - ص ٩٠١ .

فرد أو أفراد مجموعة من الأموال على تحقيق هذه الأهداف - بكيان ذاتي مستقل لا يختلط بكيان وذاتية مؤسسيها ومكونيها من الأفراد»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك تنضح حقيقة الشخصية المعنوية واستواؤها على عنصرين أساسيين : أولهما : كائن جماعي أو اجتماعي وليد تجمعات فردية أو مالية يتمتع بكيان ذاتي مستقل عن كيان وذاتية مكونيه أو منشئيه من الأفراد ووجود مثل هذا الكائن هو وجود حقيقي لا افتراض فيه مادامنا نفصل الشخصية القانونية عن الشخصية الفلسفية أو النفسية ولا نقصر الحقيقة على الحقيقة المادية وحدها .  
وثانيهما : توافر قيمة اجتماعية لهذا الكائن وتأتي من قيمة الهدف الذي يسعى إليه ومن قدرته وأفضلية الكائن الفردي في تحقيقه .

فإذا توافر هذان العنصران استوى الكائن الجماعي أو الاجتماعي على رأس حياة قانونية مستقلة متعلقة بهذا الهدف ، وصار مركزاً يستند إليه في مظاهر هذه الحياة من حقوق والتزامات إذ يضحى حينئذ أهلاً لأن يستأثر بما يتعلق بهذا الهدف من قِـم وسلطات ويتحمل بما يفرض من واجبات وتبعات .

بيد أنه يلزم لنشاط هذا الشخص وجود تنظيم معين يعمل على تنفيذ غرضه أو فكرته بأجهزة وأدوات خاصة به أو بالأحرى يعبر عن إرادته بل هو في الحقيقة يجسد شخصيته ويتقمصها ، ومن ثم فوجود هذا التشخيص ضروري لنشاط الشخص المعنوي فحسب وليس لوجوده .

وإذا كنا نتحدث عن إرادة للشخص المعنوي فليس يعني ذلك أننا نربط بين الشخصية والإرادة ، إذ الشخصية القانونية لاتناط بالإرادة ، ولئن كانت الإرادة مطلوبة فليس تطلبها شرطاً لوجود الشخصية وإنما هو شرط لقدرتها على النشاط الإرادي وإجراء التصرفات القانونية ، ولذلك فقد تثبت الشخصية لعدم الإرادة حتى من أفراد الناس ويأشـر عنه نشاطه الإرادي وتصرفاته القانونية شخص آخر ذو إرادة .

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم أن الإرادة أو القدرة الإرادية ، أى القدرة المريدة ، كما قد تكون فردية فإنه من المتصور أن تكون إرادة جماعية ، بمعنى أنه طالما تقرر أن للشخص المعنوي كياناً ذاتياً مستقلاً وقيمة اجتماعية استقلالا ، ويمارس أنشطة باسمه هو ولحسابه الذاتي ويضاف إلى ذمته المالية ويرد عليها الغرم أيضاً ، وطالما أن مباشرة هذه الأنشطة وممارستها كما تكون في حدود القانون ودون مخالفة قد تنطوي على مجاوزة لأحكامه

ويحرق له ، وإرادة مثل هذا الفعل المجانب للقانون ليست وليدة إرادة فرد بل تضحي في هذه الحالة وليدة مجموعة من الإرادات تتداول فيما بينها ثم تقرر تنفيذه ومن هنا يضحي من غير المتصور أن يسند الفعل لمن قام بتنفيذه بل يتعين إسناده لمن صدر عنه وباسمه ولحسابه وبإرادته ، أى أن الإرادة هنا لم تنحصر في دائرة ضيقة هي دماغ الشخص الطبيعي ، بل هي وليدة إدراك وإرادة الأفراد الذين يعتبرون كأعضاء له <sup>(١)</sup>.

ولكن ينهض بعد ذلك سؤالان : أولهما - كيف ترد الإرادة في هذه الحالة إلى الشخص المعنوي في حين أنها صدرت من أشخاص طبيعيين ، وفي حين أنه هو بذاته عاطل عن القدرة الإرادية ؟ وكيف يتحقق للشخص المعنوي والحالة هذه ما هو مشروط ، كقاعدة مسلم بها أن المراد بالشخص في نظر قانون العقوبات هو ذلك الذى يتمتع بالأهلية لتحمل التبعية الجنائية وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان يتمتع بملكي الإدراك والإرادة على السواء ؟ وبالنسبة لكيفية رد الإرادة الصادرة من الأشخاص الطبيعيين إلى الشخص المعنوي ذاته وإسنادها إليه فنحن نتفق تماماً مع الأستاذ ( André Vitu ) في أن الجماعة ذات التركيب أو الهيكل التدريجي هي كائن حقيقي يقرر المشرع وجودها وتنظيم نشاطها ، وهذا النشاط وهو وليد إرادة حقيقية منفصلة عن إرادات الأعضاء ، والتي يمكن أن تسند إليها آثار الأفعال مشروعة كانت أو غير مشروعة ، طالما أنها ارتكبت باسمها بواسطة الأعضاء الذين يعبرون عن إرادة الشخص المعنوي .

ويضيف إلى ذلك أن الدراسات السوسولوجية الحديثة برهنت على صلة وثيقة تربط بين الشخص الطبيعي والوسط الاجتماعي ، بحيث إن المعطيات والتأثيرات الاجتماعية قد يكون لها من الانعكاس والتأثير ما قد يخفف ، بل وحتى يلغى المسؤولية الجنائية الفردية . ولعله أضحى عادياً ومقبولاً إلغاء أو تحميل جزء من المسؤولية التي يعنى منها الفرد على كاهل المجتمع الذى طبع وصنع إرادة الفرد الإنسانى نتيجة لتأثيره وما يسوده من عوامل ، بل إن هذا الحل أو التصور يتفق مع المنطق . ولهذا فإن الفقه والقضاء الفرنسيين قبلوا المسؤولية المدنية للجماعات بالنسبة للأفعال التي تقتضي توافر الخطأ سواء كان مفترضاً أو قابلاً للإثبات ( المادة ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسى ) باعتبارها إرادة صادرة من الجماعة

( ١ ) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ٣١ .

الأستاذ هاكر - المرجع السابق - ص ١٣١ .

ويراجع كذلك ميتر - المرجع السابق - ص ١٤٥ .

ومن داخلها<sup>(١)</sup> - هذا ولا تحسب أن هذا التحليل ينطوي على تجاوز للحقيقة أو الواقع إذا أبصرنا أجلى صورة ونموذج للشخص المعنوي ، وهى الدولة ، فإن القرارات الصادرة من السلطات السياسية أو النيابية فى الدولة تعتبر وكأنها إرادة الأمة أو الشعب بأسره ، ومع أن الذين يحكمون ويبرمون القرارات فى كل الأنظمة السياسية هم دائماً قلة أو مجموعة من الأفراد ، فإن ما يقررونه يعتبر تعبيراً عن إرادة الأمة صادراً منها هى وترتد آثارها إليها ، ولعل هذه الفكرة هى التى تنادى بها فلاسفة القرن الثامن عشر وعلى رأسهم جان جاك روسو عن الإرادة العامة مع أنهم كانوا من غلاة المذهب الفردى .

وعلى هدى ما تقدم نستطيع أن نقرر أنه إلى جانب الإرادة الفردية للأشخاص المكونين للشخص المعنوي تنهض وتولد « إرادة شرعية جديدة هى إرادة الشخص المعنوي يتولى الإفصاح عنها وإعلانها والتعبير عنها الأعضاء الذين يحددهم المشرع أو وثيقة إنشائه ، وتضحي هذه الإرادة الجديدة متميزة ومستقلة عن الإرادات الفردية ويمكن إنزالها أو تصورها فى شكل إرادة الشخص المعنوي ذاته وتملك هذه الإرادة الجديدة القدرة على الإرادة أو القدرة المريدة ، وهى إرادة حقيقية وليست على سبيل المجاز وتنهض هذه الإرادة الجماعية والمشاركة صنوا للإرادة الفردية وعلى غرارها تماماً لما أن القانون يحدد ضوابط قيامها وانعقادها واستمرارها وانتهائها<sup>(٢)</sup> .

بل ويضيف العلامة "Saleilles." فى هذا المقام « أن المساهمين هم الأشخاص الذين يحظون بالعقل وهم الذين يريدون العمل المعاقب عليه ، ولكنهم لا يقررونه من أجل صوالهم الذاتية بل بفهمهم ممثلين للصالح الجماعى . ومن هنا يمكن أن نعتبر الإرادة الجماعية مصدراً للقصد الذى يضيق على الجريمة الطابع الشخصى والذاتى ، ويتعين لذلك أن ترد العقوبة على الحقوق المالية الجماعية حتى تتحقق العقوبة الرادعة والمثالية . وفى الحقيقة فإن هذه الإرادة الجماعية قد تمثل فيها خصائص الإرادة الفردية والتى يمكن أن توزن ويحدد الإجرام فيها ، بيد أنه طبقاً لتشريعنا العقابى فليس من الضروري أن تكون الإرادة الإجرامية هى نتاج شخصية محددة<sup>(٣)</sup> .

André Vitu Congrès inter, de droit pénal VII Editions cujas, P. 45.

( ١ )

ويراجع فى هذا المعنى :

Prins ( Adolphe ) Science pénale Et Droit Positif, Bruxelles, Paris 1899, P. 197.

Stefani et levasseur, Droit pénal général Et Criminologie, Précis Dalloz, 1957, P. 220. ( ٢ )

"Les associés, sont bien les êtres doués de raison qui veulent l'acte coupable, mais ce ( ٣ )

n'est pas pour eux qu'ils veulent ce qu'ils décident, C'est comme représentant l'intérêt collectif. Des lors, il est possible de dégager la volonté collective comme source de l'intention qui donne à l'infraction =

إذا صح هذا التصور فإنه ينبغي أن نجيب على السؤال الذى طرحناه كيف يتحقق فى الشخص المعنى والحالة هذه ما هو مشروط كقاعدة مسلم بها ، إن المراد بالشخص فى نظر قانون العقوبات هو ذلك الذى يتمتع بالأهلية لتحمل التبعية الجنائية وهو لا يحظى بها إلا إذا كان متمتعاً بملكي الإدراك والتمييز على السواء .

وأنه وإن كان تحديد شخص القانون الجنائي على النحو السالف البيان يمثل الانحياز السائد فى فقه القانون الجنائي إلا أنه أضحي اتجاهاً تقليدياً لا يقوى على مجابهة تيارات عديدة ، وذلك بعد أن أصبح القانون الجنائي الحديث يفصح عن انعكاس حقائق اجتماعية أكثر من إفصاحه عن قواعد قانونية مجردة ، مما جعل المشرع أشد حساسية من ناحية مطابقة القانون الجنائي للاحتياجات الاجتماعية والتزول على نتائج الأبحاث العلمية<sup>(١)</sup> بل ومما يمكن معه القول إن التشريع الجنائي يتحرك تارة بعيداً عن رجال الفقه وتارة أخرى ضد إرادتهم ، ويمكن التحقق من ذلك من استقراء تطور التشريعات ذات الصلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والتي تعكس مقتضيات اجتماعية ومحتوى عملياً أكثر منه فكرياً قانونياً صرفاً .

ثانياً : لأن تحديد مدلول "Sujet de droit pénal" على النحو السالف إنما يبدأ من البحث فى أركان الجريمة ، فى حين أن فلسفة التجريم أساساً شئ يرتفع عن أركان الجريمة وليس واحداً منها ، فتجريم الفعل هو الذى يفتح الباب إلى البحث فى أركانه . فقاعدة التجريم إذن تقف فى غير اختلاط مع أركان الجريمة سواء ما اتصل منها بمادية الفعل أو بركن الخطأ فى غير اختلاط مع قواعد الإباحة ، كما أن قاعدة المسؤولية وهى - موضوع البحث - إنما تنصب على تحديد الصفات التى تسمح بالقول بتحمل الفرد أو الجماعة تبعة الجريمة التى أسندت إليه سواء اتصلت هذه الصفات بالإدراك أو الإرادة .

ويمكن أن نضيف فى هذا المقام ما لاحظته الأستاذ "Demitri Jevitch" من أن الخطأ لا يعلو كونه أحد مظاهر الشخصية ، بيد أنه من المهم أن نلاحظ أنه ليس النتائج الوحيد للشخصية وحدها ، وأنه لا يستهلك الشخصية بأكملها ولا يستغرقها<sup>(٢)</sup> .

= son caractère subjectif, et l'on doit frapper les droits patrimoniaux de la collectivité pour obtenir une repression preventive et exemplaire. A la vérité cette volonté collective ne se présente pas à nous avec les caractères d'une volonté individuelle dont il est possible de doser et d'apprécier la criminalité, mais, d'après notre Code pénal il n'est pas nécessaire que la volonté - criminelle soit le fait d'une individualité précise".

راجع أعمال مؤتمر بخارست - المرجع السابق - تقرير جتسرج ومومار - ص ٣١ .

(١) الدكتور أحمد خليفة - المرجع السابق - ص ٥٤ - ١٣٨ .

(٢) "Demitri Jevitch, L'orientation moderne des notions d'auteur de l'infraction et de parti-

cipation à l'infraction, Revue Internationale de droit pénal I er et 2 eme trimestres 1958. P. 10.

ولعله من المفيد في هذا المقام أن نشير إلى ما سجله الأستاذ راديلسكو في تقريره المقدم إلى مؤتمر بوخارست « إنه إلى جانب المجرم الفرد فإنه تنهض طائفة أخرى يطلق عليها بعض الشراح « المجرم الجماعي » "le criminel collectif" وهذا الاصطلاح الأخير لا يجوز أن ينصرف إلى مجموعة من الأفراد يرتكبون جريمة سواء بمجرد المصادفة أو باتفاق مشترك ، إن هذه الصورة الأخيرة تمثل مساهمة جنائية أو معاونة أو مشاركة دون تنظيم مسبق ، ومن أجل هذا يتعدد الجناة بتعدد الأفراد الذين أسهموا في ارتكاب الجريمة ، ولكن على عكس ذلك تماماً صورة المجرم الجماعي والذي ينهض كواحد فحسب Le criminel collectif est unique إن هذا الأخير ليس بإنسان أو شخص طبيعي ولكنها مجموعة لها وجود صحيح منفصلة عن الأفراد المكونين لها . أما من ناحية السياسة الجنائية ، فإن التمييز بين الجريمة الجماعية والجريمة الفردية ذات أهمية قصوى ، إن الجريمة الأولى هي نتاج الإرادة العليا لجماعة معينة ، في حين أن الثانية هي وليدة « إنسان » يضحي مسؤولاً عنها . وينتج عن هذه التفرقة نتيجة جوهرية : أن جريمة الجماعة مستقلة بل ومنفصلة عن الميول الإجرامية لكل من الأفراد المكونين للجماعة - ومن هنا فإن المنهج للمنع والردع يتمايز وفقاً لطبيعة الجريمة أي إذا كانت جماعية أو فردية (١) .

ثالثاً : إن إعمال منطق هذا المذهب إنما ينطوي على مصادرة للقضية المطروحة قبل البدء في مناقشتها وذلك لأنها تبدأ من فرض مسبق يقوم على تلازم بين الشخص والإنسان ، في حين أن بحث المسؤولية الجنائية للشخص يقتضي تحديد الأساس الذي تنبئ عليه المسؤولية الجنائية من الناحية النظرية حتى نستطيع أن نتبين مدى توافر هذا الأساس أو انتفائه بالنظر إلى طبيعة الشخص المعنوي - وغنى عن البيان - أن إسباغ الإرادة والقول بتوافر الإدراك والتمييز للإنسان هو من صنع الشارع ، أي أن القانون هو الذي يحدد ضوابط وجود الإرادة أو فقدانها ، وشرائط صحتها أو فسادها ، ويرسئ قواعد المسؤولية وجوداً وعدماً مسنداً غاية اجتماعية معينة - فلا تلازم بين الشخصية الإنسانية وقواعد القدرة الإرادية - كما أن تغليب العقوبة أو تخفيفها أضحي وليد فلسفة هادفة وسياسة عقابية محددة . وترتيباً على ما تقدم فليس هناك ما يمنع من أن يقرر القانون وجود إرادة للشخص المعنوي على غرار الإرادة الفردية ، وأن يحدد ضوابط وجودها وشرائط انعقادها وتوافرها أو اختفائها وفقاً

لمعايير منضبطة وتضحي هذه الإرادة كلما تحققت معايير وجودها «إرادة شرعية» (١) .  
 وجدير بالذكر أنه لا ينال من هذا النظر القول بأن وجود الشخص المعنوي واكتسابه  
 لشخصية تتوقف على تدخل الشارع واعترافه به ، ذلك لأن التدخل ليس مقصوراً عليه  
 وحده - فمن المسلم به أن الشخصية الطبيعية تستلزم مثل هذا التدخل وذلك الاعتراف ،  
 بل وتتوقف عليه دون أن يجادل أحد في صفتها الحقيقية ، ومرد ذلك أن الاعتراف بالشخصية  
 الطبيعية لم يعد يثير النظر أمام شمولها الناس ، وكان ذلك نتيجة ما انتهى إليه التطور من  
 التسليم بما لكل فرد من قيمة اجتماعية تؤهله لحياة قانونية مستقلة يكون صاحبها وعلى رأسها ،  
 وعلى خلاف ما كان عليه الحال في الشرائع القديمة حين كانت القيمة الاجتماعية مقصورة  
 على الأحرار وحدهم دون الأرقاء - أما الشخصية المعنوية فإنه وإن كان يلزمها اعتراف  
 المشرع كالشخصية الطبيعية إلا أن هذا الاعتراف يمثل أهمية خاصة ، وظاهرة بسبب عدم  
 تساوي الكائنات الاجتماعية سواء جماعات الأفراد أو مجموعات الأموال الموجودة في المجتمع  
 في التوافر على القيمة الاجتماعية اللازمة لتشخيصها ، وهي نفس الأهمية التي كانت لازمة  
 للاعتراف بالشخصية الطبيعية في الشرائع القديمة .

وفضلاً عما تقدم . فإننا نتفق والأستاذ "André Vitu" في أن الاتجاهات الحديثة  
 تستوجب ألا تقف العقوبة عند حد مساءلة الفاعل عن فعلته المباشرة التي يتمثل فيها الفعل  
 الإجرامي ، بل أضحي من المتعين تتبع كل الأنشطة والأخطاء المعتبرة بطريقة أو بأخرى  
 من قبيل الأخطاء المباشرة والتي أسهمت بدور فعال في وقوع الجريمة فلماذا صار يدخل  
 في دائرة المسؤولية الجنائية كفاعلين أصليين وأشخاص لم يسهموا مادياً في اقتراف الجريمة  
 ولكنهم يعلنون بالرغم من ذلك منخرطين فيها بواسطة الوسائل المادية التي وضعوها بين أيدي  
 الآخرين أو سواء بصفة أخص بسبب نشاطهم الخاطي أو المعيب . ولهذا فإن اتجاهاً ذا شقين  
 بدأ يزحف وينمو لكي يلاحق ناحية الأشخاص الذين سهلوا بطريقة غير مباشرة ارتكاب  
 الجريمة بسبب مجرد وجودهم ، أو بسبب ذمتهم المالية أو المناخ العام الذي خلقه ، أو من  
 ناحية أخرى أولئك الذين ارتكبوا خطأ مبتدأ أو أصلياً بحيث تعد الجريمة إما نتيجة لازمة  
 لهذا الخطأ أو كان من الممكن في القليل تبصرها وتداركها .

(١) الدكتور حسن كيرة - المرجع السابق - ص ٩٠٥ وهو يعتق القول بضرورة تقرير المسؤولية الجنائية للشخص  
 المعنوي ، ويدعو المشرع المصري إلى تقريرها صراحة مع اختيار ما يلائم طبيعة الشخص المعنوي من عقوبات - المرجع  
 السابق - ص ٩٥٠ .

وبالنسبة للفرع الأول من هذا الاتجاه فإن الضوابط التي تنتهجها في شأن المسؤولية الجنائية تسمح بتقريرها بالنسبة للأشخاص المعنوية - والقائلون بهذه المساءلة يعتقدون القول أنه يتعين معاقبة هذه الأشخاص الجماعية لأن مساءلتها تسمح بتوزيع وتوقيع الجزاءات الجنائية على كافة الأشخاص وليس أولئك فقط الذين أسهموا في ارتكاب الواقعة الجنائية مادياً أو بتوافر القصد في الإسهام فيها ، بل أيضاً السواتر *Les paravants* والتي اتخذت ستاراً للتخفي خلفها والتي استخدمت أدواتها المادية الملائمة واللازمة لارتكاب الفعل - فالمسؤولية الجنائية تضحى والحالة هذه ليست مسألة أفراد أو كائنات إنسانية تقترب أفعالا مادية عن قصد وإرادة فحسب ، ولكنها تتسع لتصبح جزاءات عن أنشطة جماعية تبلغ من الخطورة حداً كبيراً يضاعفه ما تملكه من قدرة بقائها في حالة تحف واستتار <sup>(١)</sup> .

وفي هذا المعنى يسطر الفقيهان <sup>(٢)</sup> جتسبرج ومومار نقلا عن العلامة « سالي » أن المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي إنما تنسجم تماماً مع خاصية العقوبات المقررة في القانون ، ولا تعتبر امتثناء على قواعدها - وأنه مما تجدر ملاحظته أن العقوبة المالية - بصفة خاصة - إنما تنهض كوسيلة لزجر أولئك الذين توسوس لهم صدورهم التردى في حماة الجريمة . إنه يكفي أن يكون للواقعة أساس شخصي يجعل المخالفين الاحتمالين يزدجون من العقوبة ويدركون أن يد العدالة قد تمتد إليهم ، بل إنه يكفي أيضاً أن تستطيل العقوبة ولو بطريقة غير مباشرة إلى أولئك الذين يمثلون إرادة الجماعة حتى يمتنعوا عن الإقدام على ذلك مرة أخرى . ولذلك فإن كافة الشروط المميزة للعقوبة لاسباب العقوبة المالية ، تتوافر بوجود الإرادة التي اتجهت لارتكاب جريمة والتي قد تتجه وتستطيع ارتكابها ثانية .

أما عن التأصيل الذي ينتجه الفريق الثاني من هذه الحركة فيعتقد القول أن الاتجاه الحديث في الفكر الجنائي إنما يركز في المقام الأول على الركن المعنوي للجريمة وليس

Levasseur, Droit pénal général complémentaire. Paris 1960, P. 376.

(١)

Loin d'être une exception, la responsabilité des personnes morales s'accorde très bien

(٢)

avec le caractère des peines dans notre droit. Nous ferons remarquer, à ce sujet, que la peine pécuniaire notamment pourra intimider soit les autres par l'exemple et la menace de l'amende, soit le coupable par l'expression de la repression. Il suffira que le fait ait une base subjective pour que les imitateurs éventuels soient impressionnés par la peine et surtout qu'ils en comprennent l'équité; mais il suffira aussi qu'elle frappe, au moins indirectement, ceux qui ont voulu pour l'association pour qu'ils soient amenés à ne plus recommencer. Donc, toutes les conditions caractéristiques de la peine, entendue d'une peine pécuniaire, se trouvent réalisées dès qu'il existe une volonté qui ait voulu le délit et qui soit capable de le vouloir à nouveau.

( مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٢٢ ) .

الركن المادى - ويرون أن الركن الأخير - المادى - لا يعدو كونه تعبيراً خارجياً ملموساً لخطأ أو لعدد من الأخطاء سواء أكان إرادياً أم عاطلاً عن القصد الجنائى ، وأنه وإن تعين إنزال العقاب بسبب ارتكابه فإنه بالرغم من ذلك لم يعد كافياً لضرب على البدن التى اقترفت الفعل بل لابد أن يستطيل العقاب إلى الأدمغة التى أملت أو يسرت هذا الفعل . ويرى الأستاذ Vitu أن النتائج العملية التى تتأدى مع هذا النظر وتترتب على أعماله تجمل فيما يلى :

١ - أنه فى مجال الاشتراك - حسبها هو مقرر فى قوانين بعض الدول - فإنه ينظر إلى المحرض نظرة خاصة متميزة إذ يعتبر كفاعل أصلى باعتبار أنه هو المحرك الحقيقى للجريمة أو مبعثها .

٢ - ومن ناحية أخرى إقرار مساءلة الشخص الذى لم يتخذ عملاً مادياً أو إيجابياً بالمعنى الصحيح وأبرز تطبيق لها الصورة المسماة الارتكاب بالترك .  
"Commission par omission" وهى من الصور التى يتجه القانون إلى تجريمها بصورة بارزة .

٣ - وكذلك أيضاً فإن نمو مبدأ المسئولية الجنائية عن فعل الغير يعتبر تطبيقاً عملياً دقيقاً لهذا الاتجاه المطرد فى القانون الجنائى نحو ما يطلق عليه بعض الفقهاء "Subjectivisme" وترتيباً على ما تقدم يصح القول أنه فى مجال المساءلة الجنائية فإن الشخص المعنوى يحظى بإرادة شرعية تسمح بتوافر القدرة على الإدراك والتمييز فى شأن مشروع جنائى معين ، وإن هذه القدرة على الإرادة كما تلتزم حدود القانون فإنها قد تتجه لاقتراف الأفعال الجنائية التى يطلق عليها "Delits corporatives".

وإننا وإن كنا قد انتهينا إلى تقرير هذا الرأى والركون إليه كمنطلق فى البحث إلا أنه قد يبدو من المفيد أن نعرض الرأى المناهض والذى يستأهل فى تقديرنا التسجيل حتى يتسنى للقارئ الوقوف على شتى الاتجاهات الفكرية فى هذا المقام . فقد ذهب الأستاذ دى لوجو إلى القول بأنه يتعين التفرقة بين « مساءلة الشخص المعنوى جنائياً » ، وبين « استبعاد ارتكاب الشخص المعنوى لجريمة ما » وهو يرى أن الشخص المعنوى يفتقر إلى الإرادة ، بل هى تنعقد فقط لأعضائه ومثلى إرادته وأن الحديث عن إرادة ذاتية له هى من قبيل اللغو - ويرتب الأستاذ دى لوجو على ذلك أنه طالما يفتقد ذلك الشخص للإرادة فإن التأثيم "culpabilite"

يضحي مرفوضاً بالنسبة له طالما أن العنصر النفسى هو أحد العناصر الثلاثة التى ترشح لقيام التأثم<sup>(١)</sup>.

وقد يكون ملائماً قبل أن نفرغ من هذا الباب ونغلقه أن نجيب على التساؤل الذى طرحناه فى صدره عن سبب استعمالنا لاصطلاح « الشخص المعنوى » دون اصطلاح « الشخص الاعتبارى أو القانونى أو المدنى » ولعل سبب تفضيلنا للتعبير الأول دون الآخرين أن لفظ « الشخص الاعتبارى » وكذلك ما يعبر عنه فى الفقه الفرنسى "être de raison" يوحي بأن هذا الشخص اعتبارى ، على سبيل الفرض أو المجاز ، وهذا النظراً ينسجم مع نظرية الفرض أو المجاز بل هو وليدها وثمرتها وهو يتجافى مع نظرية الحقيقة فى مبناها ومؤداها ومن ثم يكون جديراً بالاطراح .

أما عن اصطلاح « الشخص القانونى » والذى استعمله المشرع الألمانى فى المادة ٢١ من القانون المدنى فهو فى تصورنا غير جامع أو مانع على السواء ، ذلك لأن الشخص الطبيعى أى الإنسان هو أيضاً شخص قانونى ، فالقانون هو الذى يحدد وينظم أهلية الجواب والأداء بالنسبة إليه وشروط صحة ونفاذ كافة ما يحق له أو يتمتع عليه من تصرفات ، أى أن الإنسان أيضاً هو شخص قانونى بل هو الشخص بالأصالة "Par excellence" وفقاً للتعبير الفرنسى الشائع - وترتيباً على ما تقدم فإن إطلاق اصطلاح الشخص القانونى على الشخص المعنوى يضحي تعبيراً غير منضبط جديراً بالالتفات عنه<sup>(٢)</sup>.

أما عن اصطلاح « الشخص المدنى » والذى استعمله المشرع الفرنسى لأول مرة فى قانون ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ (م ٧٢) ، وقانون ١٨ فبراير سنة ١٩٠٣ ، والمادتين ١ و ٨ من مرسوم ٢ يناير سنة ١٩٠٥ فإن إطلاقه على الشخص المعنوى يرد عليه ذات الملاحظات

(١) "On a justement observé qu'il y peut avoir une responsabilité pénale" de la personne

morale, mais il n'y a pas une "infraction" de la personne morale. Lorsqu'on dit que les personnes morales sont capables de vouloir d'après le droit et que par conséquent il n'y a pas des raisons qui empêchent de les juger capables de commettre des infractions, il y a un equivoque, parceque le mot "volonté" est employé dans une signification - diverse de celle psychologique ou commune, et précisément dans la signification de "attribution juridique d'une action à un sujet". Mais du point de vue psychologique, parler d'une "Volonté" de la personne morale est un non-sens. Elle agit par les organes qui la représentent et donc sa volonté n'est que la volonté de ceux-ci par conséquent s'il n'y a pas une volonté de la personne morale, il n'y peut pas avoir une culpabilité de la personne morale, vu que l'élément psychologique est un des traits composant la culpabilité. Même la culpabilité comme la volonté peut exister uniquement chez les individus qui pour la personne morale ont agi.

(راجع دى لوجو - المرجع السابق - ص ١٤٥ .)

(٢) Bonnefoy (gaston) la Responsabilité pénale des personnes morales et spécialement des sociétés et de leurs Représentants, 2<sup>ème</sup> édition 1932.

سابقة البيان ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يعدو مجرد وصف غير دال على الموصوف وغير كاشف عن ذاتيته ، ذلك لأنه إن صح الوصف بالنسبة لبعض التصرفات أو المسؤولية فإنه لا يفلح في الكشف عن الشخص الموصوف ، بل إن وصفه على هذا النحو قد يوحي باقتصار أهميته في ميدان القانون الخاص في حين أن دوره في مجال القانون العام غنى عن البيان<sup>(١)</sup> .

وعلى هدى ما تقدم يكون اصطلاح « الشخص المعنوى » وهو المقابل « للشخص الطبيعي » أكثر انطباقاً وملاءمة لذلك الشخص من غير بني الإنسان ، وهو الذى ينسجم مع « نظرية الإرادة الشرعية » التى انتهينا إلى صلاحيتها كأساس لاعتباره شخصاً في نظر القانون الجنائي<sup>(٢)</sup> .

(١) جورج ريشيه - المرجع السابق - ص ١٩ .

(٢) ويرى الدكتور سمير الجتروى أن الأفضل هو استخدام تعبير « الشخص القانونى » بدلا من الشخص « الاعتبارى » أو « المعنوى » ويستند في ذلك إلى أن القانون هو الذى يطلع عليه تلك الشخصية . انظر الغرامة الجنائية . دراسة مقارنة في الطبيعة القانونية للغرامة وقيمتها العقابية - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق جامعة القاهرة ص ٣١١ سنة ١٩٦٧ .

## الفصل الثاني

### الأساس الفكري للمسئولية الجنائية للشخص المعنوي في ضوء السياسة الجنائية

#### المبحث الأول أساس المسؤولية الجنائية

أوردنا في الباب الثاني وجهة نظرنا في شأن طبيعة الشخص المعنوي وجوهر شخصيته ، ثم تطرقنا إلى بحث تأصيل اعتبار الشخص المعنوي شخصاً في نظر القانون الجنائي . ونرى أن نختم هذا القسم ببحث أساس المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي وإن كان الحديث عن « أساس المسؤولية الجنائية » ينصرف عادة إلى بحث ركائز هذه المسؤولية من جوانب ثلاثة : أولاً الأساس النظري للمسئولية - وثانياً ما تستلزمه التشريعات المعاصرة لقيامها - والجانب الثالث هو بيان الأحوال التي تنعدم فيها هذه المسؤولية <sup>(١)</sup> ، إلا أننا سنجتزئ في هذا المقام ببيان الأساس النظري فحسب ، حتى تستكمل محاولتنا لكافة مقوماتها وركائزها في إثبات صلاحية هذا الشخص لهذا الضرب من المسؤولية على أن نعرض للمشكلتين الأخريين في القسم الثاني حين نتصدى للحديث عن قواعد التجريم والمساهمة الجنائية . ويمكن في هذا المقام القول أن إقرار المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ، إنما يبنى على أسس فلسفية واجتماعية وقانونية وسياسية على السواء .

#### أولاً : الأسس الفلسفية لتقرير المسؤولية الجنائية :

فإنها تنهض من واقع أن الفلاسفة مثلهم في ذلك مثل فقهاء القانون ، قد أسهموا في التسليم بحقيقة الجماعات ، وأن كثيرين منهم يسلّمون بوجود الشخص المعنوي أو حياته أو بذاتيته الخاصة وإرادته المستقلة وأسلوبه المتميز في العمل وبانقضاء وجوده ، وبالتالي بقابلته للمسئولية ، ذلك لأن التسليم بوجود الشخص المعنوي استقلالاً عن أعضائه المكونين له ،

(١) الدكتور محمد مصطفى القلبي - المرجع السابق - ص ١ .

وانفراده بشخصية مستقلة وذمة مالية قابلة للجوب والأداء على السواء ، وتمتعه بإرادة شرعية هي إرادة الجماعة التي يترخص بتمثيلها شخص أو أشخاص من بين المكونين له طبقاً لترخيص من أعضائه فإن كل ذلك يستتبع بالحتم والضرورة اعتبار الأفعال الخارجية المشروعة منها وغير المشروعة. وكأنها صادرة من الشخص المعنوي ذاته ، فالمجادلة بعدئذ في مساءلته تؤدي إلى مفارقة لا تسوغ في العقل ، هي صلاحيته للإفادة من تصرفاته النافعة واستحواذه عليها واستثارة بنتائجها ، ومن ناحية أخرى التشكيك في قابليته للمساءلة عن الوجه الآخر من تصرفاته التي تنطوي على إلحاق الأذى بالجماعة التي يعيش في كنفها - لا سيما إذا كانت الحجج التي تثار في وجه مساءلته سواء الإجرائية منها أو ما يتصل بنوعية العقاب يسهل غلبتها بواسطة تطويع هذه وتلك كي تتسجم مع الطبيعة الخاصة للشخص المعنوي استهدافاً لتحقيق ذات الحكمة من مساءلة الشخص الطبيعي ، وهي الردع والزجر على السواء .

#### ثانياً : الأسس القانونية :

فهى تحمل في أسانيد قانونية عامة وخاصة على السواء ، بمعنى أنه يمكن إرساؤها من ناحية ، إما على أساس من العدالة وقاعدة شخصية العقوبة أو من ناحية أخرى استناداً إلى مبدأ حرية الاختيار وما يترتب عليها من حتمية المسؤولية .

أما بالنسبة لاعتبارات العدالة<sup>(١)</sup> وإعمال مبدأ شخصية العقوبة فذلك لأن الأفعال الصادرة من الشخص المعنوي سواء كانت جنائية أم لا ، فإن تنفيذها يتم بواسطة أعضائه أو تابعيه ، فإذا كان الفعل مؤثماً واتجهت المحكمة إلى البحث عن الشخص الطبيعي باعتباره مرتكب الجريمة لتنزل عليه العقاب ، فإن ذات هذا الشخص لا يعدو كونه الذراع أو اليد للشخص المعنوي وهو لم يرتكب هذا الفعل أو ذاك إلاّ تنفيذاً لإرادة ذلك الشخص متمثلة في شكل أمر أو رغبة صادرة ممن يمثلون إرادته<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم فإن التركيز على مساءلة الشخص الطبيعي دون الشخص المعنوي ينطوي على إخلال بالعدالة ، لأن الفائدة التي تنجم عن هذا الفعل الآثم إنما يستفيد منها هذا الأخير - وإلى جانب ما تقدم فإن التجاوز عن مساءلة الشخص المعنوي ينطوي على الإخلال بمبدأ شخصية العقوبة<sup>(٣)</sup> إذ يظل الشخص

(١) ريشيه - المرجع السابق - ص ١٢٨ .

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - تقرير جيسرج ومومار - المرجع السابق ص ٣٣ وفي ذات المعنى راديلسكو

ص ١٧٧ .

Levasseur, Droit pénal général complémentaire, Paris 1960, P. 371.

(٣)

الذى ارتكبت الجريمة باسمه ولحسابه وبوسائله تنفيذاً لإرادته بمنجاة من العقاب ، بينما يسند الجزء الجنائي إلى شخص آخر . وليس المراد بهذا القول هو انفراد الشخص المعنوي وحده بتحمل الجزء الجنائي ، لأن المطالبة بمساءلته لا تعنى استبعاد مسؤولية العضو أو الممثل له في الحالة التى تسند فيها خطأ إلى واحد منهما أو كليهما إعمالاً لقاعدة أساسية في الفقه الجنائي ، إن مسؤولية الفاعل للجريمة قد يواكبها مسؤولية فاعل آخر إذا تعدد مرتكبو الجريمة أو الشريك في ارتكابها .

ويمكن أن يضاف إلى ما تقدم أن اعتراف الأنظمة القانونية المختلفة بوجود الشخص المعنوي وتقرير حقيقة وجوده وإخضاعه للرقابة الإدارية في بعض منها أو تنظيم دوره القانوني في البعض الآخر مؤداه أن لهذه الأشخاص قدرة إرادية متميزة تستوجب تنظيماً لمسئوليتها الجنائية شأن الأشخاص الطبيعيين والذين تؤسس مسئوليتهم على توافر « حرية الاختيار » فحسب وهي خاصية لا ينفرد بها الشخص الطبيعي بل تتوافر أيضاً للشخص المعنوي أخذاً بنظرية الإرادة الجماعية أو الشرعية<sup>(١)</sup> .

وفي هذا المقام يسطر الفقيه Prins أنه مما يتفق مع العقل بالنسبة للثقافات والاتحادات المهنية ألا تنكر إمكانية انحرافها ظالماً أننا نعترف لها بالملكية وبحقيقتها العضوية وأهليتها القانونية ، والقدرة على التعبير عن إرادتها الجماعية ، إن القانون يحمي التصرفات المشروعة التى تبرمها الأشخاص المعنوية ، ومن هنا فإن له كل الحق في مؤاخذتها حين تقترف أفعالاً غير مشروعة » .

وفضلاً عما تقدم فإن المراد صدور قوانين مقررّة لمسئوليتها في بعض الأنظمة التى يرفض الفكر القانوني فيها تقريرها كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا ، لهودليل حاسم على قابلية هذه الأشخاص لهذا الضرب من المسؤولية حتى وإن نصت بأنها على سبيل الاستثناء<sup>(٢)</sup> .

(١) "Il paraît rationnel, à propos des syndicats et unions professionnelles, de ne pas nier la possibilité de délinquer là où l'on reconnaît, avec la propriété, la réalité de la vie organique et une capacité juridique, expression de la volonté collective. La loi protège la corporation qui accomplit des actes licites; elle a le droit de la frapper, quand elle accomplit des actes illicites".

مجموعة أعمال مؤتمر بورخاست - المرجع السابق - ص ١٧٦ .

(٢) Magnol, une expérience de mise en œuvre de la responsabilité pénale des personnes Morales, Rev. inter. de dr. Pénal 1946, P. 58.

ويورد في هذا المقال أن التشريعات الجنائية في عديد من الدول قد أقرت هذا المبدأ ومن بينها : القانون الكوي في المادتين ١٤٤ ، ٦٦ والقانون الإسباني لسنة ١٩٢٨ ، ومشروع تعديل القانون الجنائي الفرنسي لسنة ١٩٣٤ في المادة ١١٦ .

ولعل ملاحظه الأستاذ ليفاسير<sup>(١)</sup> يستوجب وقفة متأنية ، إذ يسجل أنه وإن كان القانون الوضعي يكاد يجمع في كافة الأنظمة على نفي المسؤولية الجنائية للشخص ، إلا أنه في مجال الجرائم الاقتصادية فإنه بسند المسؤولية إلى مديريها ، ولعل ما حدا بالمشرعين إلى ذلك هو ما ووجهوا به من خطر اجتماعي كبير فيما لو حكم ببراءة أو بعدم مساءلة الأشخاص الطبيعيين باعتبار أن الأمر سيؤدى إلى فراغ مزعج في شأن تنظيم المسؤولية الجنائية .

ثالثاً : الأساس الاجتماعي والنفعي لتقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي :  
إن تقرير المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي هو الحل الحتمى الذى يسد النقص الناتج من الاكتفاء بالمسؤولية الفردية ، بل ويحقق من جهة أخرى كفاءة تحقيق الدفاع الاجتماعى ، بل والفردى على السواء ، حسبما يرى بحق الأستاذ Hacker<sup>(٢)</sup> .  
أما بالنسبة لعدم كفاية المسؤولية الفردية للأشخاص الطبيعيين فذلك لأن الدرس المستفاد من التجربة القانونية الفرنسية بل والإنجليزية والأمريكية على السواء تقطع بعدم كفاية العقوبات أو فاعليتها المحدودة حيناً تنزل على المديرين والوكلاء وأعضاء مجالس الإدارة بالنسبة للشركات أو تطبق على رؤساء الجمعيات أو سكرتيرها أو على مديري النقابات والذين يعبر عنهم الأستاذ ليفاسير بقوله :

“Des hommes de paille sans moralité et sans solvabilité”.

أى قوم من القش لا جريرة لهم ولا يسار عندهم ، وذلك من أجل الجرائم الجماعية المسندة للشخص المعنوي - ويضاف إلى هذا أيضاً مجانبتها لمبدأ شخصية العقوبة باعتبار أنها تصيب أشخاصاً لمجرد اعتبارهم ممثلين لهذه الجماعات - فضلاً عن ذلك فإن الغرامات التى يحكم بها مهما كانت ضآلتها تعتبر مبهظة بالنسبة للأفراد ، فى حين أنها لا تنطوى على أى أثر موجه بالنسبة للشخص المعنوي ، بل إنه قد لا يحس بأى أثرها لإمكاناته العريضة ، وهذه المبررات هى التى أبرزها العميد مانبول فى تعليقاته على مشروع تعديل قانون العقوبات الفرنسى فى سنة ١٩٣٤

(١) Levasseur, Le Droit pénal Economique, Université du Caire 1960 - 1961, P. 218.

(٢) هاكر - المرجع السابق - ص ١٣٥ .

وفى نفس المعنى ريشيه - المرجع السابق - ص ١٣٢ .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما لاحظته بحق العلامة « ديجي »<sup>(١)</sup> أنه بالنسبة للمسئولية المدنية في القوانين الحديثة فإنه أضحي من المسلمات عدم تأسيس هذه المسئولية تماماً على فكرة « الخطأ » أى أن أساس المسئولية أخذ يتجه نحو محور التعويض عن الضرر أو جبره أكثر من بحثه عن الخطأ الذى ارتكب ، وأنه في نطاق المسئولية المدنية فإن الخطأ الشخصى بدأ في الأفول ليحل محله أساس جديد وهو تحمل التبعة أو المخاطرة .

ولسنا نقصد من هذا الاستشهاد القول بأن توافر الخطأ وإسناده إلى شخص معين في نطاق المسئولية الجنائية يجب أن يسير في نفس هذا الاتجاه ، ولكننا نغنى أنه يجب أن ينتقل محور الاهتمام من البحث في أركان الجريمة إلى ضرورة كفالة مصلحة المجتمع وتحقيق الدفاع الاجتماعى .

ولعله من المفيد في هذا المقام أن نسجل ما أورده الفقيهان جتسبرج ومومار في قولهما<sup>(٢)</sup> :  
 « ذلك أنه من ناحية فإن العقوبة التى يقضى بها على ممثل الشركة تكون مخففة ، فالعقاب والحالة هذه يفقد ايته فلا تتحقق العدالة . ومن ناحية أخرى فإن هذه العقوبة المخففة تبدو قاسية بالنسبة للشخص الطبيعى الذى يحتويه إحساس بأنه يتحمل نتائج أفعال أسهم آخرون في ارتكابها بذات الدرجة إن لم يتجاوزها . ومن أجل تحقيق العدالة فإنه يتعين في حالة ارتكاب الجريمة أن يمس العقاب أو اللوم المذنب الرئيسى ، وفي هذا الفرض فإنه هو الشخص المعنوى . إن إدانة الشخص الطبيعى وحده يرسب في نفوس الرأى العام انطباعاً محزناً بسبب عجز الدعوى العمومية : عن بلوغ غايتها . وكيف يمكن أن نظل نسمع بأن يقف الحكم عند الشخص الطبيعى وحده كمستول عن جريمة ارتكبت بصفة

(١) Marcel labord-lacoste. Responsabilité Pénale Dans ses Rapports avec la Responsa bilité civile et la Responsabilité Morale. Thèse Boraeaux 1918. P. 185.

(٢) "D'une part, la peine prononcée contre le représentant de la société sera anodine. (٢)

La repression manquera son but, la justice ne sera pas réalisée.

D'autre part, cette peine anodine apparaîtra encore comme trop sévère à la personne Physique qui aura le sentiment très net d'être seule à supporter les conséquences d'actes dans lesquels d'autres ont pris une part égale et peut-être même supérieure.

Il faut, pour réaliser la justice, qu'en cas d'infraction le blâme résultant de la condamnation atteigne surtout le principal coupable, dans nos hypothèses, la personne morale.

La condamnation de la personne physique seule laisse au public l'impression néfaste de l'impuis sance de l'action publique. Comment peut-on tolérer plus longtemps qu'un jugement condamne uniquement une personne physique du chef d'une infraction commise principalement par une personne morale, alors que la réprobation publique atteint surtout cette dernière?... La responsabilité pénale de la personne morale réalisera donc plus de justice".

أساسية بواسطة شخص معنوي ، في حين أن اللوم العام يستطيل إلى هذا الأخير ؟ إن تقرير المسؤولية الجنائية للشخص هو الذي يحقق العدالة .

رابعاً : أن الدفاع الاجتماعي والفردى على السواء يستوجب تقرير هذه المسؤولية :

ويمكن تبين هذه الحجة استمداداً مما كتبه الفقيه الفرنسي « رو » رغم كونه من أشد المعارضين لتقرير هذه المسؤولية « إن زيادة عدد الأشخاص المعنوية في الخمسين سنة الأخيرة بشكل بالطبع ظاهرة محققة لا ينزاع فيها أحد ، وإن تزايد دورها في الحياة الحديثة بنسبة خطيرة ، فهي أيضاً من المعطيات التي يمكن أن توضع موضع المناقشة ، وثمة حقيقة أخيرة وهي أن من بين هذه الجمعيات أو الشركات من يملك رؤوس أموال أو تحظى بنفوذ قد يرتفع في مداه إلى المساس بسيادة السلطات العامة أو ينال من صدارتها ، حتى إن هذه الجماعات أصبحت تمثل إقطاعاً مالياً أبلغ في خطورته من الإقطاع العسكري الذي شهدته القرون الوسطى ، فهذه أيضاً من معطيات الواقع التي يتعين أن نعرف بها » .

وهذه التقارير الواقعية التي بسطها الفقيه « رو » تكشف عن مدى ما يتعرض له أمن الفرد والمجتمع على السواء من خطورة تستوجب باسم الدفاع الاجتماعي إقرار هذه المسؤولية وتقديرها <sup>(١)</sup>

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما لاحظته الأستاذ Ivan Nenov من أن المبادئ التي تحكم المسؤولية الجنائية ليست بالمبادئ الجامدة ، إذ هي ترتبط أشد الارتباط بالقيم التي تسود في مجتمع ما ، وكذلك بالنظم الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع وضرورة العمل على حمايتها <sup>(٢)</sup> - بل فضلاً عما تقدم فإن الأستاذ « لا بورد لاكوست » يعتقد القول بأن نظام المسؤولية الجنائية في مجموعات القوانين المعاصرة إنما ينهض أساساً على فكرة « الخطأ » ومن أجل هذا فهو يتسم بالفردية ويحفل دوماً بالعنصر الشخصي . وفي سبيل تأييد الفكرة التي ينطلق منها من أن هذا المذهب الذي نشأ منذ القانون الروماني على أساس Pater familias لم يعد يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية التي كان من نتيجتها وفقاً لما كتبه

Encyclopédie Dalloz - Droit criminel II P. 508.

(١)

ويراجع في نفس المعنى : فيدال وماتول - المرجع السابق - ص ٨١ .

Ivan Nenov, la participation à l'infraction, Revue internationale de dr. Pénal 1958. (٢)

P. 23.

العميد « هوريو »<sup>(١)</sup>.

وفي ذات المعنى يسطر الأستاذ Ploscowe :

« إن التبرير أو السند الاجتماعي - أن التجارب تبرهن على أنه ليس يكنى لمواجهة الأمن العام توقيع الجزاءات العقابية على الأفراد ، الذين يرتكبون جرائم جماعية »<sup>(٢)</sup>.

### الخلاصة

ترسمنا في هذا الباب منهج الفقه الجنائي في بحثه عن الغرض من العقوبة ، وذلك في ضوء السياسة الجنائية - وأنه وإن بدا أن النظريات المختلفة التي ابتدعها الفقه الجنائي بالنسبة للشخص الطبيعي وهو الإنسان لا تصلح أساساً للغرض من العقوبة بالنسبة للشخص المعنوي ، فلعل ذلك مرده أن محور البحث كان يعنى الإنسان وحده ، وإذا انضح مما سلف البيان مدى الخلف بين فقهاء القانون الجنائي طوال ثلاثة قرون خلت فإنه يكون من الصعب أن نصل إلى حل أو أساس نحمل عليه العقوبة بالنسبة للشخص المعنوي .

ولكننا نرى أن الأسس التي أسلفناها في صدر هذا الباب كأساس نظري للمسئولية الجنائية للشخص المعنوي تنهض بذاتها أساساً سوياً لحق المجتمع في توقيع العقاب على ذلك « الشخص » كما تصلح بذاتها لتبرير الغرض من العقوبة بالنسبة لذلك « الشخص » من غير نبي الإنسان .

يبد أن البحث عن الأساس الفكري للغرض من العقوبة بالنسبة للشخص المعنوي تقتضي بادئ ذي بدء الوقوف على نوعية ذلك الشخص الذي يسوغ إخضاعه للمساءلة ويتطلب تحديد الجرائم التي يمكن تصور ارتكابها لها وانتباذ ما عداها وتبيان الأشخاص

(١) "L'insuffisance de la théorie des fautes à satisfaire les besoins économiques créés par une situation nouvelle où les collectivités ont remplacé l'individu passé aujourd'hui au second plan" Labord - lacoste (Marcel) Responsabilité pénale Dans ses rapports avec la Responsabilité civile et la Responsabilité Morale. Evolution Des idées en France, au XIX Siecle. Thèse Pour le Doctorat-Bordeaux 1918.

(٢) "La justification est sociale. L'expérience nous montre qu'il n'est pas suffisant pour les besoins de la sécurité publique d'employer seulement les sanctions pénales contre les individus, qui commettent des - infractions corporatives".

مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - المرجع السابق - ص ٤٨ .

الذين ترتد أفعالهم إليه إلى الحد الذى يمكن معه القول إنها صادرة منه وإتهم يجسدون إرادته كما تتطلب أيضاً تكييف المساهمة الجنائية للشخص المعنوى وهى جميعها محور البحث فى القسم الثانى .

• • •